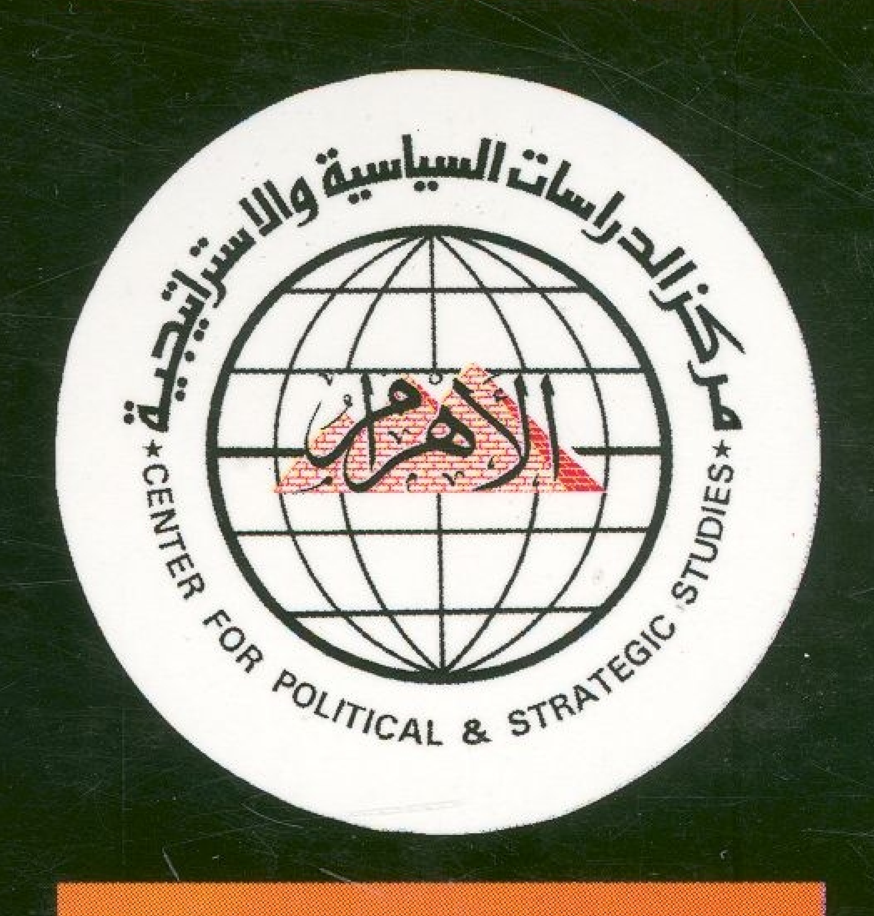




السنة السابعة
العدد ١٠٠. نوفمبر ٢٠٠٨



- فوز اوباما وانعكاساته على الانتخابات الرئاسية الإيرانية
- النموذج الخاطئ في أفغانستان.
- إيران والأزمة الاقتصادية العالمية: محور فرز جديد بين الإصلاحيين والمحافظين (ملف خاص)
- الهجوم على سوريا: الأسباب والنتائج.
- كروبى يعود إلى الساحة بقوة.
- إيران النووية ونظرة الديمقراطيين.

١٠٠



السنة الثامنة - العدد ١٠٠ -نوفمبر ٢٠٠٨

صورة الغلاف :

هل تدرك واشنطن وبالتحديد إدارة باراك أوباما الجديدة ما يحدث الآن داخل إيران من "عراك سياسى" وجدل صاحب مرجعه تلك المؤشرات الأولية لموقف هذه الإدارة المحتمل من إيران؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ت : ٢٥٧٨٦١٠٠ / ٢٥٧٨٦٢٠٠ / ٢٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٢٥٧٨٦٠٢٣ / ٢٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط،وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

افتتاحية

فوز أوباما وانعكاساته على

اكتسبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية التى سيتم إجراؤها فى شهر يونيو من العام القادم أهمية مبكرة وتحولت منذ أربعة أشهر على الأقل إلى واحدة من أهم معالم الصراع السياسى الداخلى فى إيران لسبب أساسى هو أنها أضحت أهم مؤشرات حسم قضية "التغيير" فى إيران بعد أن ازدادت مظاهر السخط والرفض لسياسات الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد سواء على مستوى الاقتصاد والأوضاع المعيشية المتأزمة أو على مستوى الحريات الديمقراطية فى ظل سيطرة تيار الحرس الثورى على السلطة واندفاع المجتمع ومؤسساته نحو حالة غير مسبوقة من "عسكرة السياسة" على حساب الديمقراطية، أو على مستوى السياسة الخارجية وعلاقة إيران المتأزمة مع الخارج بسبب سوء إدارة الرئيس وحكومته لأزمة الملف النووى الإيرانى.

وعندما أصبح "التغيير" هو شعار هذه الانتخابات بدأ الاتجاه إلى "الرمز" الذى يمكن أن يقود حملة الدعوة إليه وتحقيقه. ومع كثرة المرشحين برز اسم الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى كأفضل مرشح تتطلبه المرحلة القادمة من وجهة نظر تيار الإصلاحيين، فى حين كان المرشد الأعلى ومعظم فصائل المحافظين خاصة تيار "المحافظين الجدد" الذى يمثل الحرس الثورى حريصاً على دعم ترشيح الرئيس محمود أحمدى نجاد لفترة رئاسية أخرى جديدة لضمان تأمين صمود إيران أمام تيارات الخطر القادمة من الخارج وضغوط الداخل التى ينظر إليها على أنها امتداد لضغوط الخارج بهدف زعزعة استقرار النظام.

لكن فجأة وجد الإيرانيون أنفسهم أمام خيارات صعبة بعد إعلان فوز المرشح الديمقراطى باراك أوباما على منافسه الجمهورى جون ماكين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية، بسبب صعوبة الإجابة على سؤال من هو المرشح الأفضل لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة: محمد خاتمى أم أحمدى نجاد؟

قبل إجراء الانتخابات الأمريكية بأيام قليلة دخل الإيرانيون فى دوامة الترجيح بعد أن ترددت معلومات مفادها أن باراك أوباما سوف يفاوض الإيرانيين دون شروط مسبقة. أكثر من ردد هذه المعلومات كان الإسرائيليون الذين أبدوا خشيتهم من فوز أوباما، وبدأوا فى تنظيم ورش فكرية للبحث فى الخيارات الإسرائيلية فى حالة فوز أوباما وفى حالة شروعه فعلاً فى مفاوضة إيران بما قد يؤدى إلى إفلات إيران ببرنامجها النووى.

أحد أهم الاجتهادات الإسرائيلية بهذا الخصوص كان الاتجاه إلى تأسيس جبهة رفض عربية - إسرائيلية لإيران وتحويل إيران إلى عدو مشترك للعرب وللإسرائيليين بسبب المخاوف من امتلاك إيران برنامجاً نووياً عسكرياً وبسبب النفوذ الإيرانى المتزايد فى المنطقة وفى ملفات شديدة الحساسية بالنسبة للعرب والإسرائيليين. لكن كانت معضلة الإسرائيليين فى خلق هذه الجبهة الموحدة مع العرب ضد إيران هى الحالة الراهنة لمفاوضات السلام المتعثرة، وأنه من المستحيل على أى قائد أو مسئول عربى أن يدخل فى شراكة مع إسرائيل ضد إيران دون تحقيق قفزة معقولة فى عملية السلام، ومن هنا جاءت دعوة شمعون بيريز رئيس إسرائيل للتفاوض حول تسوية شاملة مع العرب على أساس مبادرة السلام العربية بدلاً من التفاوض على المسارين الفلسطينى والسورى، وعلى ضوء ضبابية فرص نجاح هذا التفاوض وعلى نحو ما شغل الإسرائيليون بالتداعيات السلبية لاحتمال فوز أوباما شغل العرب وشغل الإيرانيون، بعض العرب تخوفوا من احتمال تخلى أوباما عن بعض الالتزامات الأمريكية الخاصة بدعم بعض الدول العربية وبالذات على المستويين الأمنى والسياسى، والبعض تخوف من انسحاب أمريكى محتمل من العراق ومن تفاوض أمريكى مع إيران يؤمِّن لإيران صفقة على حساب المصالح العربية. أما الإيرانيين فقد أبدوا سعادة باحتمال فوز أوباما وكانت سعادتهم أكثر من وصولهم إلى يقين بأن فرص شن الولايات المتحدة لحرب على إيران قد انتهت بنسبة مائة فى المائة على نحو ما صرح على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى.

أما رد الفعل الأهم فهو بروز توجه على أعلى المستويات يرى ضرورة تحول المرشد الأعلى السيد على خامنئى عن دعم ترشيح الرئيس أحمدى نجاد لفترة رئاسية ثانية ودعم ترشيح الرئيس السابق محمد خاتمى على أساس أن إيران ستكون فى حاجة إلى وجه مقبول دولياً ليخوض التفاوض مع الغرب ومع الرئيس الأمريكى الجديد بصفة خاصة.

هذا الاتجاه تدعم بعد النجاح الفائق الذى حققه مؤتمر حوار الأديان الذى نظمه مركز الرئيس خاتمى لحوار الحضارات فى طهران وحضرته نخبة لامعة من كبار السياسيين فى العالم خاصة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى أنان، والرئيس السويسرى السابق جوزيف دبس، ورئيسة إيرلندا السابقة مارى روبنسون، ورؤساء ووزراء سابقون من فرنسا وإيطاليا والبرتغال والنرويج أمثال ليونيل جوسبان، ورومانو برودى، وجورج سامبايو وكيل بونزميك.

وتدعم هذا الاتجاه أكثر بعد استقبال المرشد الأعلى السيد على خامنئى لضيوف الرئيس خاتمى بحفاوة غير مسبوقة اعتبرها البعض ضوءاً أخضر من المرشد للتحول باتجاه دعم ترشيح خاتمى. هذا الاتجاه الجديد وجد ما يدعمه من داخل حملة المرشح الديمقراطى باراك أوباما الذى رفع شعار "التغيير" وبدا للوهلة الأولى أن هناك درجة عالية من التوافق والاتساق بين توجهات الأمريكيين والإيرانيين ونزوعهم نحو التغيير باتجاه بديل لسياسات جورج

الانتخابـــــــات الرئاسية الإيرانية

بوش وسياسات أحمدى نجاد الصدامية. لكن لسوء الحظ، ربما، لم يستمر هذا الاتجاه طويلاً بالتفاؤل نفسه الذى كان قد ظهر به طيلة الأيام التى سبقت إجراء الانتخابات الأمريكية. فبعد إعلان فوز باراك أوباما، وعلى عكس ما كان متوقعاً منه، أدلى أوباما بتصريحات متشددة باتجاه إيران اعتبرت انقلاباً على توجهاته السابقة.

ففى أول مؤتمر صحفى له عقب إعلان فوزه طالب أوباما إيران بالكف عن دعم المنظمات الإرهابية، مشدداً على أنه لا يمكن قبول محاولاتها لصنع السلاح النووى، داعياً إلى بذل جهود دولية لمنعها من ذلك.

وعندما سئل: هل يرغب فى إرسال مفاوضين إلى إيران وإلى بلدان أخرى معادية للولايات المتحدة مثل كوبا وسوريا وفنزويلا وكوريا الشمالية كانت إجابته: "لم يمر على الانتخابات غير ثلاثة أيام، وبالتأكيد فإن الطريقة التى نتعامل بها مع بلد مثل إيران ليست شيئاً نقوم به بطريقة متسرعة"، وأوضح: "أعتقد أن من الضرورى أن نفكر فى الأمر بجدية". وقال أنه تلقى رسالة من الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بعد فوزه وعلق على الرسالة قائلاً: "سأدرس رسالة من أحمدى نجاد، وسأرد عليها بالطريقة المناسبة".

هذا الرد رغم ما به من غموض لا يكشف الموقف الحقيقى المستقبلى للرئيس الأمريكى الجديد من إيران وبرنامجها النووى إلا أنه استقبل باستياء شديد داخل إيران خاصة من رموز المحافظين الذين لم يكن موقفهم من إمكانية دعم ترشيح الرئيس خاتمى إيجابياً، خاصة على لاريجانى رئيس مجلس الشورى، وأحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور، وآية الله محمد سعيدى إمام الجمعة فى مدينة قم وغيرهم ممن حرصوا على التأكيد بأنه لا فرق بين الرئيس الحالى جورج بوش والرئيس الجديد أوباما، وأن "السياسات الأمريكية تقوم على العداء للإسلام، وأن الصهاينة يسيطرون على البيت الأبيض"، وأن "موقع الرئيس فى هذا البلد ليس إلا عبارة عن متحدث باسم الحكام الفعليين الصهاينة".

ردود الفعل هذه استهدفت استعادة زخم دعم ترشيح أحمدى نجاد وليس خاتمى على أساس أن كل الآمال فى حوار مع الإدارة الجديدة فى واشنطن تبددت بعد ساعات من انتخاب الرئيس الجديد، وأنه لا أمل فى حوار مع الغرب.

معنى هذا القول أن إيران ليس أمامها إلا أن تسير فى الاتجاه نفسه الذى سارت عليه طيلة السنوات الأربع الماضية أى بناء الذات، والتشدد فى الدفاع عن المصالح، وأن قوة إيران هى التى منعت الأمريكيين والإسرائيليين من شن عدوان على إيران ظل أملاً يراودهم.

وهكذا أصبحت الانتخابات الأمريكية ونتائجها أحد أهم عوامل حسم الانتخابات الرئاسية الإيرانية التى ينظر إليها على أنها معركة التغيير المأمولة، بما يعنى أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية سوف يمتد تأثيرها إلى داخل إيران إما بفرض اتجاه التغيير والإصلاح وإما بالحفاظ على سيطرة التيار المتشدد على السلطة والمضى قدماً فى اتجاه عسكرة النظام وسيطرة الحرس الثورى والارتداد مجدداً إلى المرحلة الثورية التى كانت قد انتهت بنهاية الحرب العراقية - الإيرانية وتحولت إيران بعدها على يد هاشمى رفسنجانى ومن بعده محمد خاتمى نحو عصر الدولة وإعادة تنظيم العلاقات مع دول الجوار والعالم على أساس الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.

هل تدرك واشنطن وبالتحديد إدارة باراك أوباما الجديدة ما يحدث الآن داخل إيران من "عراك سياسى" وجدل صاحب مرجعه تلك المؤشرات الأولية لموقف هذه الإدارة المحتمل من إيران؟

السؤال يكتسب أهميته من نتائج الدراسة التى أعدها أندرو سكوت كوبر الباحث فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ونشرتها كاملة مجلة "ميدل إيست جورنال" عن دور أمريكى فى إسقاط الشاه خاصة سياسات الرئيس جيرالد فورد الذى قرر معاقبة الشاه بسبب موقفه الداعم لرفع أسعار النفط عبر حزمة من السياسات كان أبرزها إقناع المملكة العربية السعودية برفع إنتاجها النفطى لفرض تراجع ملموس فى أسعار النفط الأمر الذى عجل بتفاقم الأوضاع المعيشية والاقتصادية سريعاً داخل إيران.

هل يمكن أن تفعلها إدارة أوباما عبر سياسات إيجابية نحو إيران تشجع وتدعم اتجاه التغيير أم أنها ستختار الطريق المعاكس لفرض عودة إيران الثورة لأسباب مصلحية تهم النفوذ الأمريكى فى المنطقة وتفرض على حلفاء واشنطن عدم التفريط فى هذا النفوذ تحسباً لـ "الخطر الإيرانى" ؟!!

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

نقاط الضعف المكشوفة فى إيران
من النواحى السياسية والديموغرافية والاقتصادية ٢/ ٢

Iran's Political Demographic, and Economic Vulnerabilities.

إعداد الدكتور/ فوزى درويش

الفصل الخامس: التنمية الاقتصادية ونقاط الضعف المكشوفة

هذا الفصل يقوم بتفحص النقاط الاقتصادية المكشوفة واحتمالات المستقبل اقتصاديا، باحثاً عن نقاط الضغط الاقتصادية، التى يتسنى للولايات المتحدة استخدامها لتحقيق أهدافها السياسية إزاء إيران.

ويبتدئ الفصل بتقييم نقاط الضعف والقوة فى قطاع الطاقة الإيرانى، وتقييم دوره فى الاقتصاد الإيرانى، والنظر فى كيفية التغير المحتمل فيه من الآن وحتى حلول عام ٢٠١٧. ثم يقوم هذا الفصل بعد ذلك بتقييم نواحى الضعف ونواحى القوة فى باقى قطاعات الاقتصاد الإيرانى مع تقييم لباقى هذه القطاعات ودور الدولة، وباقى العناصر الأخرى. ثم بعد ذلك، تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية الإيرانية فى المرحلة الحديثة. وينتهى الفصل بالتنبؤ بإمكانات النمو الاقتصادى حتى حلول عام ٢٠١٧ .

الطاقة والاقتصاد الإيرانى: الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية للنفط والغاز

لا تعتبر إيران معرضة لأى خطر بالنسبة لنفاد النفط أو الغاز الطبيعى. فعبر السنوات القليلة الأخيرة، تذهب التقديرات لاحتياطيات النفط بعد مراجعتها إلى إتجاه صعودى من ٨٩,٧ بليون برميل فى ٢٠٠٢ إلى ١٣٦,٢٧ بليون برميل. ويقدر أن لدى إيران الآن ١٠,٣٪ من احتياطيات النفط مما يجعلها فى المرتبة الثالثة على المستوى العالمى، بعد كل من السعودية وكندا. وعلى المستوى الحالى للإنتاج، فإن احتياطيات إيران من النفط سوف تستمر لأكثر من ثمانين عاما. كذلك نجد أن إيران قد وهبت ثروة أكبر بالغاز الطبيعى حيث تبلغ احتياطياتها ١٥,٨ بالمائة من الاحتياطيات العالمية. كذلك فإن احتياطياتها منه سوف تستمر لأكثر من قرن من الزمن طبقا لمستوى الإنتاج الحالى.

وعلى الرغم من حجم احتياطياتها من النفط، فإن عددا من المعلقين، بمن فيهم الإيرانيين يقولون أن إيران سوف لا يكون بوسعها الإبقاء على مستوى الإنتاج الحالى. فلقد ارتفع مستوى إنتاج النفط عبر ٣٠ سنة مضت فى ظل حكم الشاه، حينما وصل مستواه إلى ٦ مليون برميل يوميا، وهو مستوى لم يتسن تكراره. وإنخفض مستوى الإنتاج بشدة فى الثمانينيات نتيجة للحرب العراقية- الإيرانية وينقص الاستثمارات. وهناك عدد من الآبار قد استنفدت وعلى أية حال، فإن إنتاج النفط ارتفع إرتفاعا شديداً بين عامى ١٩٨٦، ٢٠٠٥ حيث أنه أكثر من تضاعفت طاقته. ومنذ عام ٢٠٠٥، فإن الطاقة الإنتاجية انخفضت إنخفاضا طفيفاً حيث بلغت معدلات نفاد بعض الآبار المنتجة بنسبة تتراوح بين ٨-١٠ بالمائة، ولم يعوض هذا النفاد النسبى اكتشاف آبار جديدة أو تكنولوجيا أكثر تقدما.

ويقول بعض المحللين أن شركة النفط الإيرانية الوطنية تفتقر إلى رأس المال والتكنولوجيا لتطوير آبار جديدة، أو

الاستخدام وسائل أكثر تقدما للإبقاء على مستوى الإنتاج الحالى. وقد انعكست هذه المخاوف على بعض التنبؤات عام ٢٠٠٦ من جانب الوكالة الأمريكية للاستعلام عن الطاقة: U.S Energy in formation Administration التى تمثل جانبا من وزارة الطاقة الأمريكية، إذ تقول هذه التنبؤات أن الطاقة الإنتاجية للنفط في إيران سوف يعتريها البطء، ذلك أن إيران سوف لا يتوافر لديها أكثر من طاقة لا تتعدى ٨,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠، ٠,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥ .

وتفترض الأرقام الصادرة حديثاً عن الطاقة الإنتاجية أن هذه التنبؤات شديدة التشاؤم. إذ أن هدف الحكومة الإيرانية وهو ٠,٥ مليون برميل يوميا ربما أمكن التوصل إليه، وإن كان ذلك لن يتحقق قبل عام ٢٠٠٩. لقد استمرت الطاقة الإنتاجية على نفس المعدل في السنوات الأخيرة بسبب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وليس بسبب السرعة في استغلال الحقول القائمة. وفى يوليو ٢٠٠٥ صرح بيجان نامدار زانجانة وزير البترول بقوله بأن الطاقة الإنتاجية قد زادت من ٩,٣ مليون برميل يوميا إلى ٢,٤ مليون برميل يوميا، بافتتاح حقل "دار كهوفين" عن الشاطئ، وهما "سوروش"، و"نوروز".

ونظراً لأن كثيرا من النفط الإيرانى يأتى من حقول أكثر قدماً، حيث يتناقص الإنتاج، فإن تكاليف التشغيل في استخراج النفط أكثر إرتفاعاً عنها في باقى دول الخليج (الفارسى). ففى حين نجد تكلفة برميل النفط في السعودية يتراوح بين ٢-٣ دولار للبرميل، مما يعتبر أقل تكلفة على المستوى العالمى، فإن التكلفة الإيرانية تتراوح ما بين ١٥- ١٨ دولاراً للبرميل. وهذه التكلفة التفاضلية لا ترجع إلى الاعتبارات الجيولوجية، فشركة البترول الوطنية الإيرانية تزدحم بالعمالة، كما أن كشوف الأجور تتسبب في رفع مستوى التكلفة.

وتقوم إيران بالاتساع بسرعة في إنتاج الغاز الطبيعى، ولقد ارتفع مستوى الإنتاج ١٥ مرة بين عامى ١٩٨٠، ٢٠٠٦.

وبداية فإن الغاز الطبيعى كان يجرى إنتاجه فقط مرتبطا مع إنتاج النفط. والآن فإن غالبية الغاز يجرى تجميعه واستهلاكه محلياً، أو إعادة ضخه في حقول النفط لزيادة حجم الاسترداد. ومنذ بدايات الثمانينيات، فإن الغاز يجرى إنتاجه في حد ذاته، وليس مرتبطاً مع النفط. والآن فإن ٦٠ بالمائة من الطاقة الإنتاجية للغاز يجرى استهلاكه داخل إيران، لتوليد الطاقة في المقام الأول، وأيضاً باعتباره وقوداً صناعيا.

ونظراً لأن استهلاك النفط المكرر وخاصة الجازولين، والديزل قد ارتفع، فإن الغاز الطبيعى جاء محل النفط في الاستخدامات غير أغراض النقل. وهناك نسبة ٣٠ بالمائة من الغاز الطبيعى المنتج يتم ضخه في حقول النفط لزيادة معدل استرداد البترول. أما نسبة ١٠ بالمائة الباقية فإنها تضيع من حقول النفط لأنه من الصعب جداً إقامة أنظمة لجمعها، أو لأن ذلك يمثل تكلفة عالية.

وتنظر الحكومة الإيرانية للغاز الطبيعى على اعتبار أنه وسيلة لتنويع اعتماد البلاد حاليا على النفط في التصدير وعلى الدخل الحكومى. وكانت الحكومة والشركة الوطنية للنفط تقومان بالاستثمار المكثف لتطوير حقول جديدة للغاز، وأكبر هذه الحقول هو حقل "بارس الجنوبى" في (الخليج الفارسى). وهو أكبر مشروعات الطاقة حاليا. وقد عمل تطوير حقل "بارس الجنوبى" هذا على تحويل سياسة إيران حول الطاقة من النفط لإحداث توازن بين النفط والغاز.

وتقوم إيران في وقت الراهن بتصدير ما يقل عن ٣ بالمائة من غازها الطبيعى الذى تقوم بإنتاجه. ورغم وجود خطة لتغيير هذا الوضع، فإن التقدم من غير المحتمل أن يكون حسبما تأمل فيه الحكومة الإيرانية. ولقد قامت إيران بافتتاح خط أنابيب يمتد إلى تركيا في يناير ٢٠٠٢ وبدأت في التصدير، ولكن نظراً لأن تركيا قد وقعت عدداً من الصفقات الأخرى مع جيرانها ممن ينتجون الغاز، فإنها قامت بشراء أقل مما كان متوقعاً من الغاز الإيرانى. ومعلوم أن بين البلدين عدداً من النزاعات حول الأسعار والكميات. إن إيران تأمل في أن تقوم بتصدير الغاز إلى أوروبا مروراً بتركيا، لكن يقتضى ذلك مد خط أنابيب آخر لربط خط الأنابيب الحالى بتركيا ثم إلى اليونان. غير أنه لم يتم تحرير عقود بناء مثل هذا الخط حتى الآن. ولسوف يلقى بيع الغاز الإيرانى لأوروبا منافسة مع إمدادات بديلة من كل من روسيا وآسيا الوسطى. لكن الإحباط الذى حل بأوروبا من جراء سياسات إيران النووية يجعل إبرام صفقات مع إيران أكثر صعوبة، لأن أى خط للأنابيب سوف يحتاج في أغلب الظن إلى دعم مالى من جانب الوكالات المالية المقرضة لدى الحكومات الأوروبية الغربية.

وتبحث إيران مشروعات خط أنابيب نحو الشرق لإمداد الهند من خلال باكستان، ولكن طلب الباكستان جرت تغطيته بشكل كبير من إنتاجها الذاتى.

ويخطط المسئولون في الحكومة الإيرانية لتمويل مد خطين للسكك الحديدية في الخليج (الفارسى) لنقل الغاز الطبيعى المسال من حقل "بارس الجنوبى" للتصدير. وهذه المشروعات ليس منتظراً أن يتم بناؤها حتى عام ٢٠١٠ والمرحلة ١٤ من حقل "بارس الجنوبى" تستدعى ايجاد مصنع لتحويل الغاز الطبيعى مباشرة إلى وقود الديزل، ولكن طالما ظلت علاقات إيران مع الغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة متوترة فإن هذه المشروعات المكلفة، والمرتفعة من الناحية التكنولوجية لتحويل الغاز إلى السيولة ليس من المحتمل لها أن ترى النور. فإيران بحاجة لشريك غربى كبير لتزويدها بالتكنولوجيا

والإدارة والخبرة في هذا المجال. غير أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، فضلاً عن المناخ غير المواتي للاستثمارات في إيران، والصعوبات التي تعترض شركة النفط الوطنية الإيرانية بالنسبة للتعاقدات بالنسبة للمشروعات الحالية، تجعل المرء يشك في أن أية مشروعات سوف تلقى إستجابة من الشركات النفطية الكبرى التي لها الخبرة التكنولوجية في مجال إسالة الغاز للقدوم إلى إيران.

دور الطاقة في إجمالي الناتج المحلي والصادرات

ترتبط الطاقة إرتباطاً وثيقاً مع الاقتصاد الإيراني بمختلف خيوط الإرتباط، وتمثل جانباً مهماً من الطاقة الاقتصادية، فهي تمد البلاد بغالبية دخلها من الصادرات، كما أنها تمثل في الوقت ذاته أكبر جانب من جوانب المساهمة في ميزانية الدولة.

ورغم أن كلاً من النفط والغاز يشكلان مكوناً هاماً في إجمالي الدخل المحلي، فإنهما يشكلان مع هذا جزءاً أصغر عما هو عليه الحال بالنسبة لباقي دول الخليج. أي ٢٣ بالمائة مقابل ٣٣، إلى ٦٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الدول الأخرى. ففي إيران، تعتبر الزراعة، والصناعة، وباقي القطاعات الإنتاجية من غير النفط أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد عنها في أي مكان آخر في المنطقة.

ورغم أن إسهام النفط أكثر محدودية في إجمالي الناتج المحلي الإيراني، عنه بالنسبة لدول الشرق الأوسط الأخرى المصدرة للنفط، فإن النفط كان عنصر مهما لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وفي تحليل إحصائي بين إنتاج النفط والناتج الإجمالي المحلي يبين أن ١٠ بالمائة تغييراً في إنتاج النفط يؤدي إلى ٢,٧ بالمائة تغييراً في الناتج الإجمالي المحلي في إيران.

كذلك نجد النفط أكثر أهمية في الصادرات قد ساهم بنسبة تزيد عن ٨٥ بالمائة من إجمالي الصادرات الإيرانية عام ٢٠٠٦. كذلك نجد أن صادرات النفط تشكل عاملاً حاسماً للتمويل الحكومي فهي تشكل نسبه ٧٠ بالمائة من إجمالي ميزانية الدخل في عام ٢٠٠٧. وكذلك تقوم صناعة النفط بتقديم الدعم للمشتريات المحلية للنفط المكرر، وذلك بتكرير وبيع الوقود في إيران بأقل من قيمته السوقية، وكذلك بتمويل إستيراد الجازولين وباقي أنواع الوقود الأخرى التي تتجاوز القدرة الإنتاجية لصناعة التكرير المحلية. ولغرض السيطرة على الأسعار، فإن الشركة المملوكة للدولة في النفط، ومن ثم فإن الحكومة، تخسر بعض الأموال في المبيعات المحلية لمنتجات النفط. وما تتكلفه شركة النفط الوطنية لتغطية هذه الخسائر هو أحد الأسباب الكبرى لأن يشكل النفط ٧٠ بالمائة من جملة الدخل الحكومي.

مما سبق نجد أن الاقتصاد الإيراني معرض بشكل كبير لتخفيض صادرات النفط أو لانخفاض أسعاره في السوق العالمية. فإذا حدث انخفاض حاد في حجم صادرات النفط، أو في أسعاره، فإن ذلك سوف يؤثر بشدة على عائد الصادرات، وعلى الدخل الحكومي، ومن ثم على التوازن المالي الإيراني. فحينما بلغت صادرات إيران أدنى مستوى لها في الثمانينيات، بلغ عجز الميزانية ٩,٤ بالمائة من إجمالي الناتج الإيراني المحلي.

إن اعتماد إيران على صادرات النفط يجعل دخلها منه، ويجعل اقتصادها في ذات الوقت اقتصاداً غير مرن. كما أن القوانين الحكومية الصارمة بالنسبة للمسائل التجارية، وملكية الدولة وسيطرتها على صناعة النفط، فضلا عن سيطرة الدولة على النظام المصرفي ومصادر التمويل الأخرى، والتحكم في أسعار الجازولين والمنتجات الأخرى المكررة من النفط جعل كل هذا رد الفعل من جانب الاقتصاد بطيئاً، وفي بعض الأحيان يدور ضد مصلحة الإنتاج لدى حدوث هزات اقتصادية خصوصاً التحول بالنسبة لأسعار النفط في السوق العالمية. وبدلا من الحفاظ على الفرصة الذهبية في أسعار النفط أثناء الفترة الحالية التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، فإن إيران عمدت إلى بعثرتها في واردات مرتفعة الثمن من الجازولين والديزل التي قامت بإعادة بيعها لأصحاب السيارات بأسعار تقل عما تكلفته الحكومة في استيرادها. ونظراً لأن الأسعار محددة، وأن الدخول كانت في ارتفاع بسبب استفادة الإيرانيين من أسعار النفط المرتفعة، فإن المستهلكين الإيرانيين كانوا يتوسعون في الاستهلاك بمعدل أكبر من النفط المكرر مما كان يستدعي بالضرورة زيادة الواردات من هذه النوعية من الوقود. وفي الماضي، حينما كانت أسعار النفط في الأسواق العالمية منخفضة، وبالتالي حجم الصادرات، كانت الحكومة الإيرانية تعمد إلى منع سعر الصرف من التآكل، أو منع أسعار أساسيات المستهلك من الارتفاع - علماً بأن الكثير منها كان مستورداً. ونظراً لأن الأسعار لم تكن تتغير، فإن سلوك المستهلك والمنتج لم يتحول إلى أن تجد الحكومة نفسها مجبرة على التجاوب مع الوضع، وذلك بوضع قيود على توفير المطلوب. ولم يكن المستهلك الإيراني، ولا رجال الأعمال يتلقون إشارة تدلهم على أن توافر الصرف الخارجي أصبح نادراً بشكل متزايد وأخفقوا من ثم في التجاوب مع هذا الوضع بشكل مناسب. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد الإيراني عانى من أزمات متكررة في ميزان المدفوعات.

وكانت إيران من آن لآخر تهدد باستخدام النفط كأداة دبلوماسية. كذلك نجد علي لاريجاني كبير المفاوضين بشأن البرنامج النووي الإيراني قد هدد مؤخراً بتحويل مبيعات النفط عن الدول التي تقوم بالضغط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي. لكنها كانت تهديدات جوفاء لأن الحكومة كانت تحتاج إلى مزيد من الدخل من صادراتها من النفط بقدر ما تستطيع الحصول عليه. فلربما أغرى ذلك إيران على أن

تعلن عن خفض لدفع الأسعار إلى الارتفاع لاسيما إذا فكرت حكومة أحمدى نجاد أنها سوف تحقق قدراً أكبر من الأسعار بأكثر مما تفقده من خلال تقليل حجم الصادرات. على أية حال، فإن إجراء تخفيض كبير في حجم الصادرات سوف يجلب للحكومة الإيرانية مشكلات مالية عويصة فضلا عن صعوبات في ميزان المدفوعات.

ونظراً لكبر حجم سكان إيران، فإن النفط لن يجعل الإيرانيين أغنياء رغم احتياطى البلاد الضخم منه. وبهذا المعيار - وهو قياس متوسط دخل الفرد من الطاقة، فإن الدول القليلة في عدد السكان تكون في وضع أفضل فنصيب الفرد من دخل النفط في الكويت، وقطر، والإمارات المتحدة في عام ٢٠٠٦ يزيد عن ١٦ مرة منه بالنسبة للفرد في إيران، وإذا نحن ترجمنا الإنتاج إلى دولارات لرأينا كيف توزعت عائدات النفط في إيران بالنظر إلى توزيعها على عدد أكبر من السكان. فإذا ظلت أسعار ديسمبر ٢٠٠٦ ثابتة على حالها، وأن إيران حققت ما استهدفته لنفسها بإنتاج ٥,٠ مليون برميل يومياً والتى رسمته وزارة النفط بحلول عام ٢٠١٥، فإن ما يخص الفرد الإيرانى سوف يرتفع من ١,٢٧٣ دولاراً في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٤٥٦ دولاراً في عام ٢٠١٥، وهذا ليس بالشئ الكثير بالنسبة لتحسين حال الفرد المعيشية.

الطاقة النووية:

منذ أيام الشاه، كان رجال الحكومة والمحللون يرون أهمية الاستثمار في القوة النووية، مدفوعين بالخوف من نضوب النفط. لكن المخاوف الإيرانية حول نقص في النفط والغاز في المستقبل لم تكن تستند على حقائق مؤكدة. فالزيادات الحالية في تقديرات الاحتياطيات، والطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعى، والنفط، جعلت هذه المخاوف غير مقنعة. وفى كثير من بقاع العالم، أصبح الغاز الطبيعى هو الوقود المفضل لتوليد الطاقة الكهربائية، فالانخفاض في توليد الطاقة، وسهولة إضافة وحدات جديدة يمكن إضافتها إلى هذا الاعتبار، كذلك انخفاض الإنبعاثات المتسببة في التلوث مقارنة بأنواع الوقود الأخرى تجعل الغاز الطبيعى جذاباً جداً. فإذا كانت الاعتبارات الاقتصادية هى التى تشكل قرارات الاستثمار، فإن إيران باحتياطياتها الضخمة، وانخفاض تكاليف الإنتاج من جهة ومحدودية استخدام البدائل من جهة أخرى في استخدام الغاز الطبيعى سوف تركز على بناء قدرة لتوليد الغاز الطبيعى: وعلى النقيض من ذلك، فإن مشروعات القوى النووية تخضع إلى ارتفاع التكلفة بسبب مشكلات البناء والمصاعب الخاصة بالتحكم. ورغم أن مصاعب التحكم هى أقل المشكلات في إيران، فإن النواحى التكنولوجية ومشكلات البناء في "بوشهر"، وهو الموقع الذى أقامت فيه إيران مفاعلها هى مشكلات مستعصية حتى يومنا هذا. ومنذ بداية هذا المشروع في السبعينيات، كانت التكلفة غير عادية. والفارق بين التكاليف المرتفعة - سواء المالية، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية- لتطوير طاقة نووية، وتلك المتعلقة باستخدام الغاز الطبيعى لتوليد الطاقة الكهربائية تؤدى إلى نتيجة مؤداها أن التكلفة والكفاءة الاقتصادية هى التى لم تدفع إلى الإمام برنامج الطاقة النووية المدنية.

المؤشرات الاقتصادية الهامة:

إذا كان من المقدر الاستعانة بالضغوط الاقتصادية من أجل التأثير على السلوك الإيرانى، فإن عليها أن تؤثر على مصالح وسلوكيات العناصر الاقتصادية المهمة. وفيما يلى وصف لأهم مجموعات وتشمل مجموعات رجال الأعمال الإيرانيين، والوكالات الحكومية، والأحزاب السياسية، ومصالحها ونقاط الضعف المكشوفة فيها.

الشركات المملوكة للدولة:

في عام ١٩٨٠، قامت الحكومة الثورية الجديدة بتأميم الشركات الكبرى في إيران. وامتلكت الدولة البنوك، وشركات التأمين، والسدود وأعمال الرى، والشركات الصناعية الكبرى، ومحطات الراديو والتليفزيون وشركات النقل والاتصالات. وهذه السياسة كانت نابعة في جانب منها بأيديولوجية اشتراكية شرق أوسطية وإسلامية، وفى جانب آخر للانتقام من رجال الأعمال الموالين للشاه.

وحركة التأميم هذه أعطت الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد الإيرانى كمالك وكمدير لأكبر المشروعات. وفى كثير من القطاعات كانت المشروعات المملوكة للدولة تشكل جانبا مهماً من القيمة المضافة بلغت ٧٠ بالمائة في قطاع الصناعة (بما في ذلك النفط والغاز) وكانت المشروعات المملوكة للدولة أكبر القائمين بتوظيف العمالة بعد الحكومة.

وتنبع عدد من السياسات الاقتصادية المدمرة للحكومة الإيرانية من ملكية الدولة لهذه المشروعات. فقد قامت الدولة بحماية تلك المشروعات من المنافسة، وهى القوة الأولى التى تحمل بين جناحيها التحسينات في الإنتاجية في بقية دول العالم. لقد زدوتهم بمدخلات بأسعار معانة، كما منحتهم سلفاً معانة أيضا، مما جعل من العسير بالنسبة للمنافسين من أصحاب المشروعات الخاصة الإيرانيين أن يحققوا النجاح. وقامت الدولة أيضا بفرض تعريفات مرتفعة فضلا عن تراخيص معقدة للاستيراد، مع فرص حصص لحماية هذه المشروعات المملوكة لها من المنافسة من الورادات. وكانت الدولة تعمد إلى تغطية خسائر هذه المشروعات المملوكة للدولة من خلال ميزانية الدولة. والواقع أن نطاق الخسائر التى كانت تتحملها الدولة بسبب هذا الوضع كانت مذهلة، حيث كانت تصل إلى أكثر من نصف دخول هذه الشركات في عام ١٩٩٤، ١٩٩٩ أو ٧,٢ بالمائة من اجمالى الناتج المحلى خلال تلك الفترة.

كذلك وفرت المشروعات المملوكة للدولة حقلاً خصباً

للفساد. ونظراً لعدم توافر الرقابة الكافية، والمراجعة الحسابية، أصبح المديرون قادرين على أن يضعوا في جيوبهم مرتبات لأشخاص غير موجودين بالمرة.

وتستثمر إيران شطراً كبيراً من اجمالى الناتج المحلى بأكثر مما تفعله أكبر الدول في طريق النمو، وهى ٣٣ بالمائة في السنوات الأخيرة. ونظراً لوجود دور للدولة كمالك، فإن غالبية هذا الاستثمار كان يجرى تحويله إلى شركات تمتلكها الدولة. وكثير من هذه المشروعات التى تم تمويلها برأس المال على هذا النحو قد فقدت هذه الأموال أو حققت معدلات منخفض. وهكذا أضاعت الدولة بصفتها المالكة، هذه الاستثمارات، الأمر الذى أدى إلى نمو بطئ عما كان عليه الحال لو أتبع أسلوب مخالف.

ولقد استخدمت الدولة المشروعات المملوكة لها لإيجاد وظائف ودفع أجور، ووظائف تتعلق بأمن الدولة وهى وظائف ذات مرتبا عالية يتوق إليها الإيرانيون. ونتيجة لذلك، فإن المشروعات التى تمتلكها الدولة تزيد فيها العمالة زيادة كبيرة.

المؤسسات الخيرية

ليست كل الممتلكات التى نزعت ملكيتها قد آلت إلى الدولة. فالمنظمات التى تسمى "بونيادز" وأقيمت بعد ثورة ١٩٧٩ من أجل الحفاظ على التوجهات الأيديولوجية للدولة الإسلامية، وتوزيع المال على الفقراء وعلى السكان من أهل الريف قد حظيت هي الأخرى بنصيب كبير منها.

وقد منحت أصولاً تم الاستيلاء عليها من الأسرة الملكية، والصفوة التى تم نفيها، وبعض الأصول التى تم تأميمها. ورغم أن هذه "البونيادز" تعمل لصالح المحرومين، فإن هذه المؤسسات تزاول عملها وكأنها شبه دولة متناثرة في البلاد.

وكان صندوق النقد الدولى قد اقترح أن تصبح أكبر هذه المؤسسات (صندوق المهضومين) بمثابة شركة قابضة بأكثر من كونها صندوقاً لرعاية المحرومين. وتنشط مؤسسات "البونيادز" هذه في مجال الصناعة والزراعة. ورغم عدم مسئولية هذه المؤسسات أمام الحكومة (أو أى إمرئ سوى رجال الدين الذين يشكلون مجالس إدارتها)، فهذه "البونيادر" تستفيد من مبالغ ضخمة من الاعانات سواء صراحة أو ضمنا، بما في ذلك السلف المعانة وحق الدخول إلى واردات تتلقى الإعانة.

وأثناء فترة رئاسة محمد خاتمى حدثت مجموعة من التغيرات في السياسة الاقتصادية لإيجاد نوع من التفرقة بين المشروعات المملوكة للدولة، وبين البونيادز والقطاع الخاص. ورغم أن الوصول إلى المدخلات المعانة قد تم تحجيمها، فإن البونيادز لا تزال تتمتع بدخول تفضيلى إلى السلف.

القطاع الخاص. البازاريس Bazaaris، ورجال الصناعة والمشروعات الصغيرة

يتألف القطاع الخاص في إيران من ثلاثة مجموعات هى: "البازاريس" bazaaris، وهم رجال الأعمال، وعائلاتهم الذين يتعاملون في تجارة الجملة، والتجزئة، والنقل. وبعض هذه العائلات لهم جذور قديمة، خصوصا في مدن مثل شيراز وأصفهان. وفى بعض الأحيان نجد أن للبازاريس هؤلاء صلة وثيقة، مالية وسياسية، مع القيادة الدينية.

أما المجموعة الثانية وهم رجال الصناعة، فتتكون من المنظمين الذين انسحبوا من مجموعات "البازاريس" إلى أعمال أخرى مختلفة، تشمل التصنيع والتجارة وخدمات التمويل. درجة الاختلاف بينهم وبين البازاريس في المقام الأول تأتى من نوعية القطاع الذى يشتغلون فيه. وأما المجموعة الثالثة فهم رجال الأعمال من ذوى النطاق الضيق في تعاملاتهم التجارية، وغالبية القوة العاملة الإيرانية تعمل في المشروعات التجارية الصغيرة أو لدى أصحاب الملكية الخاصة. وكثير من المنظمين entrepreneurs من الفقراء، يعتمدون على أنفسهم وعلى عائلاتهم لإدارة أعمالهم.

أما المنظمون الذين حققوا نجاحاً ملموساً، فقد وجدوا من الصعوبة بمكان زيادة حجم عملياتهم وتحويلها إلى كيانات حديثة لأنه من العسير غالباً الحصول على التمويل من البنوك التى تسيطر عليها الدولة، والاستيراد بحرية، وتشغيل العمال أو الاستغناء عنهم.

النمو الاقتصادى

منذ الأزمة النفطية ١٩٩٨-١٩٩٩ نما الاقتصاد الإيرانى بسرعة، ففى الفترة الواقعة بين ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦ أرتفع إجمالى الناتج المحلى بنسبة ٤٩ بالمائة بما يمثل متوسطاً سنوياً قدره ٥,٨ بالمائة، وارتفع متوسط مستوى دخل الفرد سنوياً بنسبة ٥,٣ بالمائة. وكانت بعض هذه الزيادة راجعة إلى الطاقة الإنتاجية من النفط، وإلى الزيادة التى حدثت في أسعاره في السوق العالمية. وفى هذه الفترة الواقعة بين ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦ ارتفعت الطاقة الإنتاجية بنسبة ١٣,٣ بالمائة وهى تمثل زيادة عن ربع الزيادة التى تحققت في إجمالى الناتج المحلى. وكذلك ارتفعت أسعار صادرات النفط الإيرانى بمعدل أكثر بسرعة من متوسط ١٦,٨١ دولاراً للبرميل في ١٩٩٩ إلى ٥٩,٩٢ دولاراً في ٢٠٠٦. ونتيجة لهذه الطفرة تضاعف الدخل من صادرات النفط لأكثر من ثلاثة أضعاف من الفترة بين ١٩٩٩-٢٠٠٦.

وعلى الرغم من الارتباط الموجب بين النمو، والتغير في الطاقة الإنتاجية، والصادرات من النفط، فإن التنوع في الاقتصاد الإيرانى يمتد إلى ما وراء قطاع الطاقة. فكما تم إيضاحه أعلاه نجد أن الغاز والنفط يمثلان نسبة ٢٣ بالمائة فقط من إجمالى الناتج المحلى في إيران. فالخدمات تحتل أكبر

القطاعات المساهمة في الطاقة الاقتصادية حيث تبلغ نسبتها ٥٠ بالمائة من الرقم الإجمالي. وتمثل الزراعة والصناعة نسبة ١١،٦، ٢, ١١ بالمائة على التوالى من إجمالي الناتج المحلي. ورغم أن القطاع الصناعي في إيران يعتبر أكبر قدرا من باقى الاقتصاديات المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، فإن إسهام هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي يعتبر صغيراً إذا ما قورن بدول مثل البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك، حيث تمثل قطاعات الصناعة فيها ثلاثة أمثال. نظيرتها بالنسبة لمساهمتها في إيران.

السياسات الاقتصادية

لقد أدركت حكومة خاتمي أهمية تحسن مستوى الإنتاجية لرفع عجلة النمو واستحدثت عدداً من السياسات التى ترمى إلى تحقيق ذلك. فبعد سقوط الشاه، اتخذت الحكومة الثورية خليطاً من السياسات الإسلامية والاشتراكية الشرق أوسطية مما أدى إلى انهيار مستوى الإنتاجية في إيران. وكان أكثر هذه السياسيات إضراراً يتعلق بالتجارة الخارجية، وسعر الصرف، والإعانات الممنوحة للمستهلك متمثلاً ذلك في تخفيض الأسعار. ولقد ظل النمو الاقتصادى جامداً بسبب سياسات غير رشيدة في هذه المجالات.

فبعد سقوط الشاه، عمدت الحكومة الإيرانية إلى إيجاد نظام معقد غير كفء بالنسبة لتراخيص الاستيراد فلم يتسنى بموجب هذا النظام استيراد أى شئ دون الحصول على ترخيص من جانب إحدى الوزارات المختصة (الزراعة، الصناعة،... وهكذا). وهناك السلع فقط المدرجة في قوائم هى التى يتسنى استيرادها، وتلك التى لا تشملها القوائم غير مسموح باستيرادها. وكان أصحاب الحظوة من الشخصيات ورجال الأعمال هم الذين يمنحون هذه التراخيص، وغالباً ما كان يتم ذلك مقابل الرشوة. وأما أولئك الذين ليس لهم صلة وثيقة مع رجال الحكومة فهم محرومون من ذلك، ومن ناحية أخرى نجد الحكومة وقد أعدت نظاماً لسعر الصرف متعدد الدرجات، وأولئك الأفراد من ذوى الحظوة يصرح لهم بشراء سعر صرف بالسعر المميز الرسمى لاستيراد بنود معينة، وخاصة الاستهلاكية منها التى تحظى بالإعانة. وكافة الإيرانيين الآخرين يكون عليهم أن يحصلوا على سعر صرف بسعر السوق، وغالباً ما كان هذا السعر أعلى بخمسة أضعاف عما يكون عليه سعر الصرف الذى تم شراؤه بالسعر الرسمى.

وكانت حكومة خاتمى قد حررت عدداً من القيود التجارية، وقامت بتوحيد سعر الصرف. وفقدت وزارات القطاعات المختلفة حق إصدار تراخيص الاستيراد لغالبية المنتجات وهذه التراخيص تصدر من جانب وزارة التجارة حالياً. وصارت الموافقة دون عائق، مما قلل بشكل كبير الحوافز وفرص تقديم الرشوة. كما أن القوائم التى كانت تقيد سلعاً بعينها قد تم توسيع نطاقها بشكل كبير. وتم إحلال التعريفة محل الحصص على السلع الحساسة بما سمح بنطاق أوسع للمنافسة في الواردات، ومعلوم أن إحلال التعريفة محل الحصص، وأن التخفيض من متوسط معدلات التعريفة هى مستلزمات ضرورية بعضوية منظمة التجارة العالمية، التى تعتبر هدفاً للعضوية فيها من جانب الحكومة الإيرانية. ورغم أن إجراءات الحصول على إذن بالاستيراد أصبح أقل تكلفة، وأقل مشقة للحصول عليه، وأكبر عدالة، فإن إيران لا تزال مع ذلك دولة حمائية بالنسبة للتجارة الخارجية.

وكان أهم سياسة إصلاحية أثناء حكم خاتمى هى توحيد سعر الصرف. وإنتهى نظام تعدد مستويات سعر الصرف في مارس ٢٠٠٢، وبعد ذلك التاريخ تمت العمليات الدولية بسعر موحد. واستطاعت الحكومة عن طريق هذا السعر الموحد أن تساوى بين المستوردين والمنتجين. وهذا التوحيد في سعر الصرف ربما يكون قد أدى إلى إضافة ٧ بالمائة إلى الدخل الحقيقى للمنتجات المنزلية بتخفيض تكلفة السلع الأقل حظوة لدى استيرادها بما يسمح للمستوردين الأكثر كفاءة أن يحققوا قدراً من النجاح على حساب المنتجين الأقل كفاءة وكذلك المستوردين منهم.

السياسة الاقتصادية في ظل أحمدى نجاد

كما تمت الإشارة سلفاً، فإن حكومة خاتمى قد حققت بعض التقدم تجاه إيجاد اقتصاد إيرانى أكثر ملاءمة من خلال التحرر الاقتصادى. وكانت أهم ما حققته توحيد سعر الصرف، وتحرير الواردات، والصادرات بالإضافة على بعض الخصخصة. وعلى أية حال، فهى تركت رفع سعر منتجات النفط المكررة، كما أنها لم تخفض مقدار الإعانات Subsidies على الأغذية والأسمدة. وكنتيجة لذلك، فإن هذه الإعانات الواضحة منها المستترة ابتلعت ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

لقد كان لب الحملة الانتخابية لأحمدى نجاد هو حماية الفقير، وعاد هو ومستشاروه الاقتصاديون إلى المبادئ الاقتصادية والسياسات التى تبناها القوميون وجماعات الداعين للاشتراكية في السبعينيات. وكان ذلك في صلب السياسات الاقتصادية لإيران عقب الثورة الإسلامية مباشرة: وهى ملكية الدولة، السيطرة على الأسعار، وتقديم الإعانات subsidies، معارضة الاستثمارات الأجنبية. وأثناء حملته الانتخابية، قدم الوعود بإعادة توزيع ثروة النفط الإيرانية، وكبح جماح الأسعار، ورفع مستويات الرواتب الحكومية، وزيادة الفوائد والمزايا التى تقدمها الحكومة للفقراء. ورغم أن أحمدى نجاد معروف عنه أنه متدين محافظ، فإن حملته الانتخابية كانت تركز على الخبز والزبدة بأكثر من تركيزها على

المسائل الثقافية. وتضمنت خطابات الحملة تصريحات على شاكلة: "أن الشعب يفكر في أن العودة إلى القيم الثورية وأنها فقط العودة إلى ارتداء غطاء الرأس، لكن المشكلة الحقيقية للبلاد هى التوظيف، والإسكان، وليست فقط ماذا نلبس". ودعا إلى زيادة الدخول بالنسبة للعمال من ذوى الدخول المنخفضة، وإحكام سيطرة الدولة على صناعة النفط: "وضع الدخل من النفط على موائد الشعب". وهاجم بشدة صور الفساد والمستثمرين الأجانب قائلاً: "سوف أقطع دابر المافيا والفئات التى تحكم قبضتها على نفطنا، وسوف ألزم حياتى بهذا". وقال: "إن الشعب ينبغى أن يعرف نصيبه من أموال النفط فى حياته اليومية".

غير أن أحمدى نجاد قد أطلق بعض التصريحات الأكثر تصالحاً فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة منذ انتخابه فقد قال: "إن واحدة من أساسيات سياستنا الاقتصادية هى التوسع فى الاستثمارات الأجنبية منها والمحلية. إننا سوف نستخدم على وجه الخصوص خدمات أعزائنا الإيرانيين الذين يعيشون حالياً فى الخارج ممن لديهم الاستعداد فى أن يشاركوا فى تنمية بلادهم ... إن سوق الأسهم سوف يجرى تشجيعها لا محالة، ولكن ينبغى أن تكون هناك بعض الإصلاحات".

ولقد تعهد أيضاً بمواصلة كثير من إصلاحات خاتمى بما فى ذلك مزيد من تخفيض التعريفات، وكذلك خصخصة المشروعات الحكومية. وعلى أية حال، فإن الأفعال يعلو صوتها على صوت الكلمات. فقد تبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية الضارة أثناء حكمه، بما فى ذلك إجباره للبنك المركزى على تخفيض سعر الفائدة فى وقت كان التضخم فيه متصاعداً وتخصيص سلف للشركات ذات الحظوة، واللجوء إلى تخصيص حصص من النفط، وليس بالأحرى تخفيض الإعانات الممنوحة لأسعار النفط، ولاستغناء عن خدمات صناع السياسات الاقتصادية الأكفاء مثل محافظ البنك المركزى، ووزير البترول. وصارت الخصخصة الجديدة من ثم بمثابة مكافأة لمساندى النظام. وباختصار، فإن السياسة الاقتصادية فى إيران قد رجعت إلى الوراء فى ظل أحمدى نجاد.

نواحى الضعف فى السياسة الاقتصادية

على الرغم مما أجرى من إصلاحات، فإن الاقتصاد الإيرانى ظل جامداً، بسبب التشوهات الحادة التى ألمت به. وكانت السياسات الحكومية ترمى إلى دعم الصناعات المحلية من خلال حماية الواردات. لكن هذه السياسات أتت بنتائج عكسية، نظراً لعدم كفاءة المنتجين المحليين الذين أثبتوا عدم قدرتهم على المنافسة فى الأسواق العالمية. وهذه السياسات أدت من ناحية أخرى إلى أن تجعل البلاد أكثر اعتماداً على النفط سواء بالنسبة للصادرات أو للدخل من الضرائب. كذلك أدى التحكم فى أسعار الجازولين، وبقية الوقود الآخر إلى زيادة الطلب زيادة اصطناعية، وكذلك الحال بالنسبة للواردات، مما أدى إلى إرهاق الميزانية، فضلاً عن تبديد الموارد. كذلك نجد أن الإعانات التى تقدم للغذاء قد أدت إلى عدم تشجيع زراعة وإنتاج المنتجات الغذائية المنافسة.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم كفاءة النظام المالى الحكومى حينما تكون أسعار النفط مرتفعة ويكون مستوى الصادرات عالياً قد زاد من حدة الأزمة الاقتصادية.

وليس من المحتمل فيما يبدو أن تتبع حكومة أحمدى نجاد تدابير فى سياستها الاقتصادية تؤدى إلى تحرير الاقتصاد الإيرانى، ومن ثم تحسين مستوى نمو الإنتاجية، ومستويات المعيشة. لقد كانت حملة أحمدى نجاد الانتخابية تتضمن وعوداً بمد نطاق النظام القائم من الإعانات ودعم الدخل. وفى ظل حكمه، فإن من المحتمل أن تستمر الحكومة الإيرانية فى هذه السياسات الاقتصادية غير الرشيدة، كما أن الاقتصاد الإيرانى سوف يبقى فى أغلب الأحوال جامداً.

الفصل السادس

نقاط الضعف الإيرانية وبالنسبة لسياسات الولايات المتحدة

يطرح هذا الفصل بإيجاز نواحى الضعف التى تعترى النظام الإيرانى، مع تقييم لردود الفعل بالنسبة للعمل العسكرى ضد إيران على الأحوال الاقتصادية والسياسية التى يزاول فيها هذا النظام عمله، مع عرض نتيجة ذلك مع مجموعة من التوصيات التى يمكن الاستعانة بها مع وكزة خفيفة ابتغاء توجيه القيادة الإيرانية نحو سلوك سياسات غير معادية للولايات المتحدة عن طريق دعم التغيرات فى المجتمع الإيرانى، على افتراض أن العمل العسكرى يمكن تجنبه.

نقاط الضعف:

نظراً لقدرة النظام الحاكم الإيرانى على التوسط بين مختلف القوى السياسية، وللأهمية التى يوليها للأشكال الديمقراطية، فقد تمكن النظام من تخفيف الضغوط السياسية لتغيير النظام القائم والذى تم تأسيسه عبر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى. وكذلك بالسماح بإجراء انتخابات، فى حين يتم انتقاء العناصر السياسية، والقبض على معارضى النظام، وقمع أية تظاهرات تمكنت الحكومة الإيرانية من تفادى حدوث انتقاضات ذات مستوى خطير. وفى هذا الظرف لم تواجه الحكومة أى تهديد أو انقلاب.

ورغم أن الانشقاقات العنصرية لا تزال قائمة فى إيران، إلا أنها لا تؤدى إلى الإطاحة بنظام الحكم. ورغم أن العنصر الفارسى هو العنصر الغالب، والذى يمثل نحو النصف فقط من السكان، فإن الحكومات الإيرانية استطاعت مع ذلك إحراز النجاح فى زرع هوية إيرانية فى صفوف المواطنين من دون بقية العناصر العرقية الأخرى، وذلك عن طريق التأكيد

على المذهب الشيعى كوسيلة لتوحيد القوى وزرع جذور القومية الإيرانية. ولقد لعبت الحرب الإيرانية - العراقية دوراً مهماً فى تعزيز الهوية القومية عبر معظم الجماعات العرقية باستثناء الأكراد. إن تاريخ إيران الطويل، ذلك التاريخ الذى شاركت فيه معظم العناصر العرقية، وبخاصة العنصر الآزرى، قد ساهم فى وجود هوية إيرانية. ونجد أن الرأى العام يرى أن الضغط الأجنبى لعدم مواصلة البرنامج النووى الإيرانى قد أسهم هو أيضاً فى رفع مستوى الشعور القومى لأن الدعم الشعبى لبرنامج إيران النووى قد أصبح قوياً. فدعم البرنامج قد تجاوز من ثم التفتت السياسى والجماعات العرقية.

ورغم أن الكثيرين من الإيرانيين غير مقتنعين بهذا النظام السلطوى، فإن المعارضين للنظام الذين تتوافر لديهم الرغبة فى استخدام القوة مثل "مجاهدى خلق" قد جرى تجريمهم ونفيهم خارج البلاد.

والنظام السياسى الإيرانى ليس له نظير. فالإيرانيون الذين ينادون بالتغيير ربما يكونون أكثر رغبة فى تجنب المخاطر إذا ما نمت موجة من الإحباط، أو إذا ما تراءى لهم أن التغيير قد أصبح مهيأ للحدوث. فبطء عملية التوظيف، أو هبوط مستوى الدخل، ربما يؤدى إلى زيادة التبرم فى أوساط الجماعات التى تتأثر بذلك. فإذا ما خرج الإيرانيون إلى الشوارع، فربما عمدت الحكومة إلى نشر قوات الحرس الثورى، وهى حركة لا تريد الحكومة اللجوء إليها. ولقد استطاعت قوات الأمن تفريق المظاهرات بنجاح فى السنوات الأخيرة. وعبر السنوات القليلة القادمة، فإن التغيير السياسى فى إيران سوف يحدث فى أغلب الظن بطريقة تدريجية كنتيجة للصراع الداخلى، والانتخابات، والمناورة، باكثر من حدوثه من خلال المواجهة العنيفة.

العواقب المحتملة محلياً فى حال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكرى ضد إيران:

لقد ناقش عدد من المعلقين كيفية استخدام القوة العسكرية لإجبار الحكومة الإيرانية على تغيير سياستها التى تكون مخالفة للمصالح الأمريكية. لكن هذا الفصل يقوم فقط باستخدام تحليل سياسات إيران ومجتمعاتها لتقييم ردود الفعل المحتملة داخل إيران إذا ما قدر للولايات المتحدة استخدام القوة المسلحة ضد ذلك البلد.

الهجوم على المنشآت النووية:

لقد ناقش عدد من المعلقين أو نادوا بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وخاصة منها معامل تخصيب الوقود النووى، وتقول المعلومات أن الولايات المتحدة إذا لم يتسن لها ضرب هذه المعامل، فسوف تقوم إسرائيل بهذه المهمة. فكيف تكون التعقيدات السياسية فى إيران لدى قصف هذه المنشآت؟

كما تمت الإشارة سلفاً، فإن الدعم الشعبى لبرنامج إيران النووى يشمل كافة الأطياف السياسية الداخلية. فهناك أغلبية كبيرة من الإيرانيين يعتقدون اعتقاداً جازماً أن لإيران نفس الحق، مثلها مثل كافة الأمم الأخرى فى تطوير برنامج نووى للطاقة بما فى ذلك إقامة وتشغيل منشآت للتخصيب النووى. فإذا ما قدر قصف هذه المنشآت، فإن الدعم الشعبى بالنسبة للانتقام سوف يتسع مداه. وإذا قدر أيضاً مشاركة الولايات المتحدة فى مثل هذا العمل، فإن النظرة الإيجابية الحالية للولايات المتحدة فى إيران سوف تأخذ طريقها إلى الأسوأ. فقصف هذه المنشآت، أو الأهداف الأخرى من غير التجهيزات النووية سوف يكون له أثر أكثر سواءً على الرأى العام الإيرانى تجاه الولايات المتحدة. وإذا اتخذت إسرائيل عملاً على هذا النحو، فسوف يكون له كذلك أثر سيئ على الرأى العام الإيرانى لأن الإيرانيين سوف يرون أن هذا الهجوم الإسرائيلى قد حظى بمباركة الولايات المتحدة، رغم أن ذلك ربما كان أقل إيلاماً عما إذا قامت به الولايات المتحدة.

أما فى خارج إيران، فإن أسعار النفط سوف تشتعل، كما أن ثقة المستثمرين فى منطقة الخليج، وخاصة الدول الأصغر حجماً التى تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة سوف يصيبها التدهور. ولربما ردت إيران بإغلاق منافذ تصدير النفط العراقى، بما يعمل على تفاقم المشكلات الاقتصادية فى ذلك البلد.

وفى ظل أسعار النفط الحالية، فإن أى هجوم سوف لا يكون فى أغلب الظن من شأنه وقف البرنامج النووى الإيرانى إذ فسوف يكون باستطاعة الحكومة تمويل إعادة إنشاء المنشآت وأن تستمر فى البرنامج الحالى دون حدوث عواقب كبرى.

أن التعقيدات السياسية داخل إيران لقاء أية هجمات أقل وضوحاً على أية حال. لقد تعرض أحمدى نجاد لانتقادات مريرة من جانب السياسيين الآخرين بسبب معاداته للولايات المتحدة. وأية هجمات ربما يجرى النظر إليها بمثابة قصاص يستحقه. كما أن أى هجوم يمكن النظر إليه على أنه يستدعى رد فعل عنيف للانتقام من الولايات المتحدة أو إسرائيل.

رد الفعل العسكرى الأمريكى للتدخل الإيرانى فى العراق:

منذ سقوط صدام، أصبحت الحكومة الإيرانية منغمسة فى العراق بشكل متزايد. وظلت إيران تحول وتقوم بتدريب الميليشيات الشيعية، كما كانت مصدر المفرقعات المهلكة المخترعة لتوها. كذلك قامت بتمويل ودعم الأحزاب السياسية التى كانت ترى فيها انحيازاً لمصالحها. وهذه المفرقعات هى التى كانت تؤدى إلى مقتل الكثيرين من الجنود الأمريكيين ورجال المارينز.

أما المجتمع الإيرانى، فقد كان معزولاً تماماً عن العنف

الذى يحدث لدى جارتهم العراق، رغم أن بعض مئات الألوف من الإيرانيين الحجاج لكل من النجف وكربلاء كانوا أهدافاً لقنابل السيارات المفخخة. وفر العراقيون نحو الغرب وليس نحو الشرق، حيث أن العراقيين من السنة قد فروا من بغداد إلى الأردن وسوريا، أما الشيعة الذين تركوا مساكنهم فقد بقوا عادة فى داخل العراق.

فإذا اقتصرت التدابير الانتقامية من جانب الأمريكيين على العراق، فى حملتهم ضد النشطاء من الإيرانيين فى العراق، فإنه من غير المحتمل من ثم أن يحدث صداه لدى جماهير الشعب الإيرانى. إن التدابير الأمريكية المضادة فى العراق ضد الأنشطة الإيرانية لا تبدو أنها قد أثرت فى الاقتصاد الإيرانى. وليس من الواضح كيف أن هذه التدابير قد أثرت على المخابرات الإيرانية أو على النقاش داخل القيادة الإيرانية. وإن الانتكاسات الكبيرة داخل العراق ربما تغرى القيادة الإيرانية على التقليل من جهودها المبذولة فى هذا السبيل.

وعلى النقيض، فإن الهجمات على إيران ذاتها سوف يولد قدراً كبيراً من الكراهية وليس من المحتمل مع ذلك تغيير السياسة الإيرانية، فالرد الأول من جانب هذه القيادة الإيرانية سوف يكون فى أغلب الظن تكثيف الأنشطة المستترة ضد القوات الأمريكية فى العراق وفى أى مكان آخر.

فرض الحصار على صادرات النفط الإيرانى:

يجرى تحميل غالبية النفط الإيرانى فى جزيرة "الخرج" ويمر كله من خلال مضيق هرمز. وفرض حصار، أو تدمير جزيرة الخرج يسهل أو يعمل على إغلاق مضيق هرمز لشحن النفط الإيرانى و هو ما سوف يعوق فعلياً غالبية صادرات النفط الإيرانى. والإبقاء على هذا الحصار إلى أن تنصب احتياطيات العملة الأجنبية سوف يكون له أثر مدمر على الاقتصاد الإيرانى، وعلى مستويات المعيشة الإيرانية. ولذلك فإن تدمير جزيرة "الخرج" سوف يوجه ضربة للاقتصاد الإيرانى يمتد أثرها على مدار عدد من السنين.

ونظراً لأن الحصار هو بطبيعته عمل حربى، فإن الحكومة الإيرانية سوف ترد طبقاً لذلك. فالحصار سوف يعمل على تعزيز الدعم الشعبى بالنسبة للنظام، وليس بالأحرى على إضعافه. فأثناء الحرب الإيرانية - العراقية، تدهورت مستويات المعيشة، ومع ذلك فالمعارضة لدخول الحرب قد اختفى صوتها لأن غالبية الإيرانيين انضووا تحت العلم الإيرانى.

ومن جهة أخرى، فإن أى حصار سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً شديداً فى الأسواق العالمية سواء بسبب نقص المعروض منه، أو بسبب المخاوف حول إمكانية تصاعد الصراع. ومن المرجح أن إيران سوف ترد بالهجوم على حركة ناقلات النفط عبر الخليج (الفارسى). وتبعاً للظروف حينذاك، فإن المنتجين فى المناطق المجاورة ربما تراءى لهم الامتناع عن زيادة طاقتهم الإنتاجية خشية إيران أو المساندة لها. ومن المحتمل أن تؤدى أسعار النفط المرتفعة ارتفاعاً شديداً فى الأسواق العالمية نتيجة الخلل الذى يصيب صادرات النفط من منطقة الخليج إلى دفع الاقتصاد العالمى دفعاً نحو الكساد.

الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة للتأثير على إيران:

تفترض التقديرات للظروف السياسية، والديموغرافية، والاقتصادية على نحو ما سلف بيانه أن النظام الإيرانى على المدى القريب من المحتمل أن يتمتع بقدر نسبى من الاستقرار وأن يستطيع مقاومة الضغوط الخارجية لإحداث تغير جذرى به. فمن الوجهة السياسية، فإن الرئيس الجديد معاد للأمريكيين، ومعاد كذلك للغرب ويرى فى سياسات المواجهة سبيلاً للحصول على الدعم السياسى. كذلك فإن الأقليات العرقية ليست فى وضع يجعلها تعارض النظام معارضة ناجحة. كذلك فإن معدلات النمو السكانى قد أصبحت معتدلة. ومن جهة أخرى، فإن أسعار النفط العالمية، والسياسات الاقتصادية الأفضل فى أواخر التسعينيات كان من شأنها أن جعلت الاقتصاد الإيرانى هو الاقتصاد الأقوى لإيران منذ حكم الشاه.

وفى الجهة المقابلة، نجد أن المجتمع الإيرانى فى طريقه لكى يصبح أكثر حداثة: فالمستويات التعليمية قد زادت بشكل واضح فى هذا الجيل. كما أن المواطنين يشاركون فى العملية السياسية: فهم يصوتون ويتوقعون أن تكون حكومتهم مستجيبة لمشكلاتهم. وأما المعلومات فإنها تنساب بحرية أكبر نسبياً، من خلال الإنترنت على الأقل. وتشارك وسائل الإعلام فى المناقشات التى تدور حول نطاق واسع من السياسات. كذلك نجد الدخول وقد ارتفعت مستوياتها، كما أن المستهلك أصبح استهلاكه يتحول باتجاه أنماط سائدة فى دول أكثر تطوراً. كذلك نجد أن مزيداً من النساء يشاركن فى القوة العاملة. وعلى النقيض بالنسبة لعرب الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة تحظى بشعبية فى إيران.

وأثناء حكومة خاتمى، كان كثير من الإيرانيين وصناع السياسة فى الولايات المتحدة يراودهم الأمل فى أن تؤدى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى إيران الأكثر انفتاحاً وأكثر ديموقراطية. ورغم أن هذه الآمال لم تتحقق، فإن الاتجاهات طويلة المدى لا تزال تفترض أن بوسع إيران أن تصبح أكثر ديموقراطية.

فإذا ما افترضنا أن الولايات المتحدة تحاول تفادى العمل العسكرى ضد إيران، فإن سياسات الولايات المتحدة تجاه الحكومة الإيرانية بحاجة إلى إعدادها. وهذه الظروف مأخوذة فى الحسبان. فالاتجاهات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية فى إيران تحبذ تحولاً فى نهاية المطاف نحو حكومة أكثر ديموقراطية، ونحو اقتصاد أكثر انفتاحاً، وعلاقات أقل

تصادماً مع الولايات المتحدة.

السياسات الرامية للمشاركة مع المجتمع الإيرانى

تيسير زيادة التواصل بين الإيرانيين والأمريكيين

بالنظر إلى أن الولايات المتحدة وإيران لا يتبادلان التمثيل الدبلوماسى، فإن البرامج الحكومية الأمريكية التقليدية التى تربط الشعب فى إيران مع أولئك فى الولايات المتحدة تعتبر معطلة الآن .. وهذه السلسلة ابتداءً من برنامج "فولبرايت" الذى يقوم بتمويل التبادل الأكاديمى إلى برامج لطلبة التعليم الثانوى، ومدرس اللغة الإنجليزية.

ففى بعض البلاد الأخرى كان لهذه البرامج مردودات كبرى. وكثير من الوزارات فى الحكومة الجديدة عقب انهيار الشيوعية فى وسط وشرق أوروبا كانوا من الدارسين السابقين فى منح فولبرايت. والتبادلات القائمة تضم طلاباً فى المرحلة الثانوية High Scools فى أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا - هذه التبادلات أوجدت جماعة من الشبان ذوى "الديناميكية" العالية الذين صار لهم تجربة مع الولايات المتحدة وشعوراً طيباً بالنسبة لها.

وحتى الدول التى للولايات المتحدة علاقات أقل حميمية مثل سوريا قد شاركت فى هذه البرامج.

وبمجرد أن يقل هذا التصلب الحالى فى إيران، فإن على الولايات المتحدة أن تقوم بتمويل هذه البرامج تمويلاً قوياً والتركيز على تيسير سبل التواصل، خاصة فى المجال التعليمى، بين الإيرانيين والأمريكيين.

سياسة الولايات المتحدة الصامتة وتصريحاتها الضمنية حول تغيير النظام

فى الظروف الحالية، لا يمكن رؤية تغيير النظام من خلال انتفاضات محلية عنيفة. فالنظام الحالى فى إيران مستقر تماماً: فالضغوط الاقتصادية والديموغرافية ليست قوية، ويبدو أن قوات الأمن الداخلى قادرة على التعاطى مع أى قلاقل فى مهدها. وفى هذا السياق، فإن سياسة الولايات المتحدة وتصريحاتها حول تغيير النظام أكثر احتمالاً أن تسدى الفائدة لوكالات الحكومة الإيرانية المهتمة بقمع أولئك الذين ينادون بتوسيع نطاق الحريات المدنية. ولذلك فإن تصريحات الولايات المتحدة أجدر بها أن تكون أكثر فاعلية إذا ما ركزت هذه التصريحات على حقوق الإنسان والديموقراطية فى إيران، وليس بالأحرى التركيز على تغيير النظام القائم.

عدم تشجيع المجموعات العرقية على معارضة النظام الإيرانى عن طريق العنف

رغم أن غالبية أعضاء الأقليات العرقية فى إيران لا ترغب فى معارضة النظام بطريق العنف، فإن بعض هذه الجماعات تتجه إلى العنف بين فترة وأخرى. وحتى الآن، فإن هذه الأحداث انتهت بالقبض عليهم وطردهم أو بالموت لأولئك المتورطين فى ذلك. وعلى حكومة الولايات المتحدة من ثم عدم تشجيع هذه الأنشطة، أما الحكومة الإيرانية، فقد كررت أنها تمتلك المقدرة والإرادة على الاستعانة بقوات الأمن لديها لسحق المعارضة العنيفة لنظام الحكم.

ومثل هذه المعارضة من شأنها فى أغلب الظن أن تزيد من وطأة الأمن والقوى السياسية التى تسيطر الآن على إيران، وليس تغيير النظام.

وفى هذا الخصوص، فيكون على الولايات المتحدة أن تعمل مع الحكومة العراقية على حل "مجاهدى خلق" وذلك بتدبير مأوى لأعضاء هذه المنظمة فى دول أخرى بخلاف العراق. وهذه المنظمة لا تمثل فى حقيقة الأمر أى تهديد للحكومة الإيرانية، ولكنها تعمل كأداة للدعاية المفيدة للنظام فى المناقشات الداخلية حول التهديدات الخارجية. وهذه المنظمة يبدو أنها تستغل أعضاءها استغلالاً سيئاً. فالعمل مع الحكومة الإيرانية لحلها سوف يكون فى صالح الولايات المتحدة والعراق.

وينبغى من جهة أخرى بالنسبة لدعم الولايات المتحدة للجماعات العرقية الإيرانية أن ينصب على مساعدتهم على المشاركة الفعالة مع السياسات الإيرانية وليس بالأحرى أن يكونوا أداة لتكرير النظام الإيرانى. وفى هذا الصدد، فينبغى كذلك على حكومة الولايات المتحدة استخدام ما لها من أوراق لدى الجماعات الكردية للإقلال من طموحات الأكراد نحو الاستقلال أو الانفصال. فلقد عانى الشعب الكردى من القمع العنيف فى كافة البلاد الأربعة التى يقيمون فيها وهى إيران، والعراق، وسوريا، وتركيا.

والمحاولات السابقة من جانب الأكراد الإيرانيين للانفصال أو أن يكونوا أكثر استقلالية باءت بالفشل. والمحاولات فى المستقبل لا يحتمل لها أن تكون ناجحة.

دعم جهود صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتشجيع وجود إدارة اقتصادية أفضل فى إيران

نظراً لعدم وجود تبادل دبلوماسى بين الحكومتين الأمريكية والإيرانية، فإن على الولايات المتحدة أن تعمل من خلال دول أخرى، والمؤسسات الدولية لمتابعة أهدافها السياسية. ولا شك فى أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لهما أكبر الأثر بالنسبة لأية مؤسسات خارجية على السياسات الاقتصادية الإيرانية فى السنوات الأخيرة - وعلى ذلك، فإن على حكومة الولايات المتحدة دعم التفاعل بين كلتا المؤسستين وبين الحكومة الإيرانية، بما فى ذلك تمويل سلف يكون من شأنها أن تؤدى إلى مزيد من تحرير السياسات الاقتصادية.

لقد كانت علاقة إيران مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مفروشة بالأشواك، وليس لهما نشاط أو برامج فى إيران، لكنهما يقومان بتقييم الأداء الاقتصادى والسياسات فيها كجانب من جوانب مسئولياتها العادية.

وكانت حكومة خاتمى قد بدأت تلقى عدداً من توصيات

صندوق النقد الدولى. ولكن فى ظل حكومة أحمدى نجاد، يبدو أن إيران أكثر مقاومة لتلقى توصيات صندوق النقد الدولى حول سياستها الاقتصادية، رغم أن الحكومة تدعى أنها تتبنى سياسات ترمى إلى الخصخصة وتخفيض مستوى التضخم وتقليل الإعانات.

لقد عرض البنك الدولى على إيران ٧١٩ مليون دولار بصفة قروض لتحسين شبكة الصرف ومعالجته، وجهود إعادة الإعمار فى "بام" (Bam) بعد الزلزال، وإدارة البيئة، والإسكان، والرعاية الصحية. كذلك عرض البنك المساعدات الفنية لإصلاح النظام الإيرانى للمعونات. ولقد ناقشت حكومة خاتمى السياسات الاقتصادية، بما فى ذلك المعونات الاقتصادية، مع كل من البنك الدولى وصندوق النقد. ولا يزال للبنك بعض النفوذ بالنسبة للموظفين المدنيين الإيرانيين فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية فى هذا المجال.

والولايات المتحدة باعتبارها من أكبر أصحاب الأسهم فى كلا المؤسسين، يمكنها تشجيع كليتهما على المشاركة مع إيران. وبسبب أن أحمدى نجاد لا يستسيغ الأسواق، فإن الحوار الحالى مع إيران ربما يكون أقل فائدة عما كان عليه الحال فى ظل خاتمى، ولكن مزيداً من التحرر الاقتصادى سوف يكون ذا فائدة لسياسة الولايات المتحدة عن طريق تآكل السيطرة الحكومية الإيرانية، واتساع الرقعة التى يمكن أن يعمل فى نطاقها رجال الأعمال الإيرانيون.

عدم معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية

إن وجود اقتصاد إيرانى أكثر ليبرالية، وأكثر ديناميكية، هو أمر فى صالح الولايات المتحدة. فذلك من شأنه دعم وتطوير الشركات والمؤسسات التى تكون أكثر استقلالاً عن الحكومة. وسوف يطلق حرية مزيد من الشبان الإيرانيين بعيداً عن الاعتماد على النظام بالنسبة للوظائف والحياة العملية. ولسوف يؤدى إلى زيادة الدخول الشخصية، لأن نمو القطاع الخاص سوف يكون من شأنه توجيه الموارد إلى جيوب الأفراد وليس بالأحرى إلى الحكومة مما يؤدى إلى اعتمادهم الاقتصادى على الحكومة.

فإذا ظلت الحكومة الإيرانية تطالب بعضويتها فى منظمة التجارة العالمية، فلا ينبغى للحكومة الأمريكية أن تعترض طريق العضوية الإيرانية فى تلك المنظمة.

ورغم أن الحكومة الأمريكية ربما تقوم باستخدام عضوية إيران باعتبار ذلك ورقة للمساومة فى مفاوضات أخرى، فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تستفيد مع ذلك بشكل كبير من وجود إيران التى تكون أكثر انفتاحاً على التجارة العالمية فى السلع والخدمات.

إن العضوية فى منظمة التجارة العالمية سوف يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للحكومة الإيرانية لفرض حصص للاستيراد وأنظمة لسعر الصرف بما يمكنها من إسداء الفوائد إلى من يساندونها. كذلك فإن العضوية فى تلك المنظمة تساعد على ضمان وصول الواردات إلى طبقة رجال الأعمال الإيرانيين مما يساعد على ظهور طبقة مستقلة من هؤلاء.

ولذلك، فإن للحكومة الأمريكية مصلحة قوية من رعاية سوق للعمل مفتوحة وأكثر حيوية فى إيران. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تحول بسهولة المرارة التى يلعب عليها النظام القائم لدفع الحكومة الإيرانية نحو قرارات من شأنها رعاية مصالحها. وعلى الجانب الآخر، إذا كانت القبضة القوية للحكومة الإيرانية على سوق العمل يمكن التغلب عليها، فإن قوى الحكومة، و"البونيادز" (المؤسسات الخيرية) لمكافأة مؤيديها بالوظائف المميزة سوف تقل، ويصبح الاستقلال والثروة للعوامل الاقتصادية التى ليست فى جيوب النظام سوف ترتفع فى جيوب أصحاب الكفاءة.

خاتمة

غالباً ما كانت توجه الاتهامات إلى الحكومة الأمريكية بأن نظرتها قصيرة المدى. لكن الولايات المتحدة اتبعت بنجاح سياسات طويلة المدى بقدر كبير من النجاح. ولنذكر أربعة منها فقط وهى: سياسة حصار الاتحاد السوفيتى، وإدخال وسط وشرق أوروبا ضمن حلف الناتو، والاتحاد الأوروبى ودعم التطور الاقتصادى وظهور الديموقراطيات فى شرق آسيا، ومنع تعدى كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية.

وفى حالة إيران، فلسوف تكون الولايات المتحدة بحاجة إلى أن تلعب دورها بعين مفتوحة على المدى الطويل، وأن تتعامل مع الحكومة القائمة، ولكن تقوم كذلك بتشجيع قدر أكبر من المناقشة بين الإيرانيين، ومزيد من الاتصالات والتفاعل بين الإيرانيين والأمريكيين. إن المجتمعات والحكومات يصيبها التغير. فسياسات الحكومة الأمريكية تجاه إيران يمكن أن تساعد على وجود توجهات ذات فائدة، ولكن هذه السياسات سوف تأخذ وقتاً لكى تؤتى ثمارها.

دراسة

مدخل إلى الثورة الإسلامية(١/ ٣)

عباس عبدى ■ آينده (المستقبل) ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧

تمهيد

فيما يتعلق بمفهوم الثورة بشكل عام، فإن الأطر أو الأبعاد النظرية لتحليل هذا المفهوم من الممكن أن تتسع لتشمل دوائر كثيرة ومتعددة ومجالات واسعة، لكننا في هذا البحث لسنا بصدد طرح ومناقشة مفهوم الثورة بشكل عام أو تحليل هذا المفهوم، بل سنحاول وبشكل مختصر مناقشة وبحث العوامل والأسباب التى أدت إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران، ولهذا السبب سوف نتناول في هذه الدراسة تلك النظريات والمفاهيم المتعلقة بالثورة الإيرانية فقط وأسباب قيامها، وبشكل محدود حول خصائص هذه الثورة واستراتيجيتها والتحدى الذى واجهته والذى تمثل في نظام الشاه السابق والنظام الملكى الشاهنشاهى، ودور الأمام الخمينى، والنهج الذى كان يتبعه الشاه، والتبعية للغرب، وغيرها من النواحى المتعلقة بهذه الثورة.

وهذا البحث الذى نمهد له هنا، هو بالطبع بحث وصفى بحت، ولا يحتاج إلى طرح الأبعاد النظرية حول تلك المفاهيم الشائعة في الأبحاث والدراسات الاجتماعية بشكل عام، ونحن إذ نمهد بهذه المقدمة إنما نهدف إلى تنبيه ذهن القارئ للدخول إلى موضوع هذا البحث بذهنية أكثر ملائمة وأكثر تفهماً لموضوعه.

المصطلحات المفتاح في الدراسة:

العوائد النفطية، استراتيجية الثورة، التبعية، المؤسسات الدينية، التحولات والتطورات الاجتماعية الاقتصادية.

لكى يتسنى لنا إدراك حقيقة ما حدث في عام ١٩٧٩م وهو العام الذى قامت فيه الثورة الإيرانية، لابد لنا من أن نبحث ونناقش تلك التطورات والتغييرات التى حدثت في بنية النظام والبنية الاجتماعية في المجتمع الإيرانى، وبنية التيار الدينى خلال الفترة التى تلت العام الميلادى ١٩٥٣م، وذلك حتى ندرك من خلالها وبشكل واضح نسبياً كنه هذه الثورة وتفهم بوضوح مطالب الإمام الخمينى بوصفه زعيم هذه الثورة ومرشدها الأول.

ففى كافة التحليلات والدراسات التى تدور حول الثورة الإسلامية نواجه دائماً إشكالية تتمثل في أن أصحاب الرأى والمفكرين والمحللين السياسيين يحاولون -كما تعودوا من قبل- تحليل هذا الحدث (الثورة الإسلامية الإيرانية) وتقييمه داخل أطر النظريات الكلاسيكية التقليدية ولهذا السبب لا يستطيعون إدراك حقيقة هذه الثورة أو الوصول إلى واقعها وكنهها الحقيقى المتجذر في المجتمع الإيرانى والشخصية الإيرانية، وهذه الإشكالية تحدث عنها البعض داخل إيران مثل محسن ميلانى" حيث قال: إن كثيراً من النظريات والافتراضات ذات الرؤية المحدودة (في إشارة إلى النماذج الغربية للتنمية والنموذج الماركسى) قد تركت آثارها على الدراسات الإيرانية، فعلى سبيل المثال نجد "جيمى بيل" في عام ١٩٧٢ قد ضم صوته لصوت كثير

من الخبراء والمحللين الآخرين وأعلن أن الطبقة الوسطى تمثل أعظم تهديد يواجهه النظام البهلوى في إيران، وقد جرت العادة على اعتبار اليساريين والجماعات الوطنية بمثابة المحرك الأول والعامل الأساسى والفاعل الرئيسى لإحداث التغييرات الثورية في إيران، إذ نادراً ما يعد الإسلام كقوة سياسية فاعلة ومحركة. (ميلانى، ١٣٨١ هـ. ش/ ٢٠٠٣م ص ٤١ و ٤٢). إلا أننا وجدنا بعضاً من أصحاب الرأى والمحللين السياسيين، من أمثال "اسكاتشيل" قد اضطروا في تحليلاتهم للثورة الإيرانية إلى العدول والتراجع عن قواعد التحليل التقليدية المتبعة، حيث أخرجوا هذه الثورة بوصفها حالة فردية، من قائمة النظريات الكلاسيكية التقليدية، وبناء على ذلك فإن هناك محاولات تبذل بالفعل لدراسة وبحث أبعاد الثورة الإسلامية، بعيداً عن النماذج النظرية المهيمنة في تحليل الثورات بشكل عام. لكن هذه المحاولات لا تتطرق إلى هذه الأبعاد إلا في حدود ضيقة. وتتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلى:

١ - التبعية.

إن تبعية النظام الإيرانى السابق كانت ذات شقين مؤثرين غاية التأثير في المصير الذى آل إليه هذا النظام، والشق الأول من هذه التبعية هو التبعية للغرب (بشكل عام) وللولايات المتحدة الأمريكية (بشكل خاص). هذه التبعية التى أخذت تزداد يوماً بعد يوم بعد وقوع انقلاب (٢٨ مرداد) ١٣٣٢ هـ.س / ١٧ أغسطس ١٩٥٣م، وصلت خلال السنوات التى سبقت الثورة الإسلامية إلى درجة بات معها المسئولون الأمريكيون يرونها تبعية خطيرة في حد ذاتها. هذه التبعية يصفها "كودى" ويقول: إن أول تطور وتحول حدث بعد انقلاب (٢٨ مرداد) ١٣٣٢ هـ.ش، ومازال محتفظاً بأهميته طوال ٢٥ عاماً من الحكم الديكتاتورى للشاه، تمثل في أن الولايات المتحدة التى كانت خلال السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية تتشارك مع الإنجليز في أمر السيطرة على إيران وبسط النفوذ عليها، قد تحولت الآن إلى قوة خارجية تبسط نفوذها وتحكمها بشكل كامل على إيران.

ويرى "كودى" أيضاً أن التحول الثانى الأساسى كان مرتبطاً بالتحول الأول، وذلك لأن تدخل الولايات المتحدة ومشاركتها في إسقاط مصدق وحمايتها المستمرة لحكومة الشاه قد قضى على أى أمل في إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة بتأييد وحماية فكرة إقامة حكومة أكثر شعبية وديمقراطية في إيران.

وقد وصل مسار هذه التبعية إلى أقصى حد له خلال عقد السبعينيات، ويكفى لكى ندرك ذلك، أن نلقى نظرة على مسار تطور وتحول التعداد والأرقام الخاصة بالصفقات العسكرية بين الطرفين، وكذلك لتعداد الأمريكيين المقيمين في إيران خلال هذه الفترة.

المبيعات والمساعدات العسكرية الأمريكية لإيران (مليون دولار)

السنة	مبيعات	منح ومساعدات	المجموع
١٩٦٥	صفر	٤٩,١	٤٩,١
١٩٧٠	١٢٨,٧	٠,٥	١٢٩,٢
١٩٧٥	١٠٠٦	صفر	١٠٠٦
١٩٧٧	٢٤٢٥	صفر	٢٤٢٥
١٩٧٨	١٩٠٧	صفر	١٩٠٧
١٩٧٩	٩٢٥	صفر	٩٢٥

**المصدر: استمبل، ١٣٧٧، ص١٠٢.

عدد الأمريكيين المقيمين في إيران

السنة	العدد
١٩٧١	٩٠٨٧
١٩٧٥	١٩١٣٤
١٩٧٧	٤٢١٤٥
١٩٧٨	٥٣٩٤١

**المصدر: نفسه، ص١١١.

من الواضح أن هذه الأرقام تشير وتثبت هذا التحول والتنامى المتسارع في تبعية إيران للولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد السبعينيات، هذا التحول السريع في التبعية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة جاء كنتيجة لتبعية أخرى لإيران وهى تبعيتها واعتمادها على دخل البترول والدخول النفطية، وتسببت هذه التبعية الأخيرة في ظهور آثار وأعراض خاصة بها هى الأخرى.

ويوضح «كاتوزيان» هذه الحقيقة بقوله: مع اعتماد أى بلد ما على دخل البترول تصبح سياسة التنمية الاقتصادية في هذا البلد قائمة على الأنشطة الرأسمالية ومع عدم وجود أو قلة النظم والمؤسسات الداخلية التى تحتاجها مثل هذه الأنشطة، ومنها ضرورة توفر القوى والعناصر العاملة الماهرة المدربة، ومع توفير هذه القوى من الخارج، فإن هذا يشيع، في حالة دولة مثل إيران، اعتقاداً بأن الدولة قد سقطت في أيدى القوى الغربية.

(كاتوزيان، ١٣٧٧، ص ١٠٥).

وتأسيساً على هذا يمكن القول بأن تبعية النظام السابق للولايات المتحدة الأمريكية قد أدت بشكل ما إلى إضعاف هذا النظام في الداخل أيضاً، لأن الشاه كان يتصور أنه يتمتع بنوع من الحصانة بسبب هذه التبعية لكنه تغافل عن كل ما أثارته هذه الحقيقة من حساسيات واعتراضات في الداخل الإيرانى، كما أن المشكلة الأخرى التى نجمت عن هذه التبعية ظهرت بشكل واضح عندما أصبح وضع الشاه مرتبطاً بشدة بالتغييرات السياسية داخل الولايات المتحدة،

فعندما فاز «جيمى كارتر» في انتخابات الرئاسة الأمريكية، وقع الشاه رغماً عنه تحت تأثير هذا التغيير، واضطر لتغيير سياسته الداخلية. بينما لو لم يكن لديه مثل هذه التبعية لكانت القضية قد نحت معه منحى آخر.

أما التبعية الخطيرة الأخرى التى أضرت بنظام الشاه، فقد تمثلت في اعتماد هذا النظام بشكل أساسى على الدخول النفطية، إذ اعتمد هذا النظام على الدخل البترولى بشكل خطير وخاصة خلال العقد الأخير من حكم هذا النظام، حيث لعبت الدخول البترولية دوراً بارزاً خلال هذا العقد.

وهذه التبعية الأخيرة أدت كذلك إلى اشتداد وتنامى التبعية الأولى.

الدخول النفطية ونسبتها في بنية الإنتاج والميزانية في نظام الشاه.

سنة التقييم	(دخل النفط (مليار دولار	نسبة دخل النفط إلى الدخل العام	نسبته إلى إجمالى الدخل القومى
١٩٥٩ م	٢٩ مليار دولار	-	٩,٧٪
١٩٦٣ م	٤٣,٧ مليار دولار	٤٧,٧٪	١٢,٠٪
١٩٦٧ م	٨٦,٩ مليار دولار	٤٤,١٪	١٥,٩٪
١٩٧١ م	١٩٧,١ مليار دولار	٥٧,٥٪	٢١,٦٪
١٩٧٥ م	١٢٦٤,٧ مليار دولار	٧٧,١٪	٣٨,٣٪
١٩٧٧م	١٦١٩,٧مليار دولار	٧٢,٥٪	٣١,٣٪

المصدر: هيئة التخطيط والميزانية الإيرانية ١٣٧٣ هـ ش.

يلاحظ من الأرقام السابقة أنه مع مرور الوقت كان نصيب النفط والدخول التى يحققها فى زيادة متسارعة مستمرة. وقد تسبب الاعتماد على النفط وعلى دخوله الكبيرة فى أن يسود المجتمع الإيرانى ويتحكم فيه نظام استغلالى استنزافى بنوع ما، وهذا النوع من الأنظمة، يرى كثير من المحللين أنه يحمل ثلاثة وجوه تتصل بعضها ببعض، فوجهه الأول أو صورته الأولى تتمثل فى كونه نوع خاص من الدخل يعتمد فى الأساس على استنزاف، ووجهه الثانى يتمثل فى الأسلوب الخاص فى استهلاك هذا الدخل والذى يشمل عملياً مختلف القطاعات، أما وجهه الثالث فيتمثل فى الذهنية والعقلية المرافقة للوجهين السابقين فهى لن تكون إلا عقلية استهلاكية تتنافى وتتعارض مع العقلية الإنتاجية. (جابرى، ١٣٨٤ هـ ش، ص ٧٣).

هذه العقلية الاستهلاكية كانت واضحة تماماً وبشكل جيد فى قرارات الشاه وتصرفاته، كما أن كافة الاستراتيجيات التنموية التى وصفت خلال العقد الذى انتهى بالثورة الإيرانية كانت متأثرة بشدة بالدخول النفطية وبالذهنية والعقلية المترافقة معها والمصاحبة لها. وبشكل أكثر دقة يمكننا أن نقول أن عمليات التنمية فى إيران كانت مرتبطة بالدخول النفطية، لأنه بما أن الدولة والحكومة كانت هى المالك والمتلقى الأوحد للدخول النفطية وهى كذلك المتصرف فيها والمنفق لها فإن جميع السياسات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل استراتيجية التنمية، وإنفاق القطاع العام والقطاع الخاص، واستثمارات القطاع العام والقطاع الخاص، والتقنية المختارة، وتوزيع الدخل، وتغيير البنية، ومنظومة العمل والأجور، وقيمة التضخم وغير ذلك - كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدخول النفطية وقيمة التكلفة فى هذه الدخول. (كاتوزيان، ١٣٧٧، ص ص ١٠٣ و ١٠٤).

ومما لا شك فيه أنه كان يوجد فى ذلك الوقت بعض المتفائلين الذين كانوا يتصورون ويتخيلون أن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سوف يكون فى النهاية تمهيداً لتحقيق التحول الديموقرطى، إلا أن «هانتنجتون» يقول فى معرض نقده لهذا الرأى، وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية القائمة والمعتمدة على الدخول النفطية: «أعتقد البعض أن ازدياد الدخول البترولية فى إيران سوف يؤدى بمرور الوقت إلى تحقيق تحول ديموقراطى فى البنية السياسية، إلا أنه من الواضح أن ازدياد الدخل هذا عندما يكون من بيع البترول (أو أى مصادر طبيعية أخرى) فإنه لن تكون له مثل هذه الخاصية أو الميزة، حيث أن الدخول البترولية هذه تعود إلى الدولة وإلى الحكومة. ونتيجة لذلك تزداد القوة البيروقراطية للحكومة لأنها سوف تتخلص من احتياجها للحصول على ضرائب جديدة، وتكون فى غنى عنها بل وتعمل حتى على تخفيض ما هو موجود من ضرائب مفروضة. وفضلا عن هذا سوف لا تجد الحكومة أى حاجة لديها لوضع ضرائب على الاحتياجات الضرورية لكافة أفراد الشعب فى الدولة التى تحكمها. وكلما انخفضت نسبة ومستوى الضرائب فإن مستوى اعتراض الشعب وكافة أفراده يقل وينخفض بنفس مستوى ومعدل انخفاض الضرائب. وهناك مقولة سياسية تقول: «لا يوجد أى ضرائب ليس عليها اعتراض» (هانتنجتون، ١٣٧٣، ص ٧٥) ومن الطبيعى أن مثل هذا الوضع قد أدى إلى تراخى الشعب وقطع وانعدام العلاقة التفاعلية والجدلية بينه وبين الحكومة - وهى العلاقة اللازمة لتحقيق التحول الديموقراطى - لم يسفر هذا الوضع عن تحقيق ذلك التوقع المأمول.

وهناك موضوع مهم آخر من الممكن أن يرد إلى الذهن، وهو السؤال عن السبب والعلة فى عزوف الشعب وسخطه على نظام لم يكن يعتمد على جمع الضرائب وجبايتها، يرى البعض أن السبب فى ذلك هو أن هذه الأنظمة من المحتمل

أن تعمل فعلاً على تقليل السخط والغضب الجماهيرى بسبب اعتمادها بشكل ضعيف على القاعدة الشعبية الممولة للضرائب إلا أن هذا السخط يتحقق ويزداد وربما يظهر بشكل انفجارى لسببين، أولهما أن مثل هذه الأنظمة تتعامل مع الشعب ومختلف أفراد الأمة، وجماهيرها باحتقار بالغ بسبب استغنائها عن هذه الجماهير تماماً، وهنا يصبح هذا الاحتقار مؤكداً للسخط وعدم الرضا. والسبب الثانى يتمثل فى أن مثل هذه الدخول ليست ثابتة وليست دائمة، فعندما يعتورها النقصان، يزداد ضغط الحكومة على الشعب مما يؤدى إلى ظهور حالة من السخط والغضب بشكل انفجارى فجائى.

بشكل عام يمكننا أن نقول بأن الدخول النفطية قد تركت آثارها التخريبية فى ميزانية الدولة. فمن ناحية عملت هذه الدخول على عدم تكون وتشكيل المجتمع المدنى وخاصة الطبقة الوسطى، ومن ناحية أخرى أدت إلى حدوث تناقض ومواجهة بين التحديث الاقتصادى والسياسى، وارتفاع مستوى التوقعات العامة، والتبعية للسوق العالمية وتوجيه الاقتصاد من الخارج، وازدياد الفروق الطبقية من ناحية وتضخم الدولة، وانعدام التصنيع والإنتاج وعدم التشغيل من ناحية أخرى، حيث يرى «فوران» أن وجود الدخول النفطية إلى جانب آلة القمع الضخمة، والبيروقراطية القمعية المتحكمة والنظام الحزبى كان يمثل واحداً من النظم والقواعد والمؤسسات الديكتاتورية فى الملكية البهلوية، ويمكننا أن ندرك أهمية هذه الدخول البترولية عندما نعلم أن دخل إيران من النفط فى عام ١٩٤٣م لم يتعدى ٢٢,٥ مليون دولار، أما فى السنوات التى انتهت بنهاية الحكم البهلوى فقد ارتفع معدل هذا الدخل إلى ألف ضعف حيث وصل دخل إيران من النفط فى سنة ١٩٧٧م إلى ٢٠ مليار دولار. (فوران، ١٣٧٧، ص ص ٤٦٢، ٤٦٣).

فى هذه السنة مثل النفط نسبة ٣٨٪ من الدخل القومى العام لإيران، ٧٧٪ من الدخل الحكومى، ٨٧٪ من دخل النقد الأجنبى لإيران. من هذا يتضح أن إيران كانت تابعة للدخول النفطية بالمعنى الحقيقى لكلمة التبعية، كما كان الاقتصاد الإيرانى أيضاً تابعاً للدولة إلى حد كبير. (نفسه، ص ٤٦٤).

وبشكل عام وبسبب هذه التبعية الثنائية (للنفط وللغرب وأمريكا) أحس الشاه بعدم حاجته إلى الشعب الذى يحكمه، وأخذ يبتعد يوماً بعد يوم عن البنى الداخلية والأسس النفسية للمجتمع الإيرانى وجماهير الشعب الإيرانى، وأصبح الشاه بذلك أكثر ديكتاتورية وأكثر استبدادا، ويحاول الدكتور (كاتوزيان) أن يوضح آلية وتدرج هذا التحول بشكل أكثر بطرحه نوعاً من التقسيم للخمسة وعشرين سنة الأخيرة من حكم النظام البهلوى أى الفترة (١٩٥٣: ١٩٧٨م) حيث يشرح ذلك بقوله: بشكل عام يطلق على الفترة من سنة ١٩٥٣ إلى ١٩٧٨ - أى منذ الانقلاب حتى بداية الثورة الإيرانية - الفترة الديكتاتورية أو فترة الحكم الاستبدادى، إلا أنه فى الواقع يجب أن تقسم هذه الفترة إلى فترتين أصغر، الأولى من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٣م حيث كان الحكم الإيرانى فيها يتحول إلى حكم ديكتاتورى أو حكم تسلطى قوى بشكل واضح، أما الفترة الثانية فهى تبدأ من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٧٨م، حيث أصبح للحكم فيها صبغة فردية استبدادية بشكل كامل. ففى العشر سنوات الأولى وهى التى تلت انقلاب مصدق لم يكن فيها أى وجود للديموقراطية ولم تكن الفوضى السياسية هى المتحكمة بعد، بل ظهر فى هذه الفترة شكل محدود من حكم القانون والدستور. وكان المجلس النيابى - رغم أنه لم يكن منتخباً بانتخابات حرة من قبل الشعب - لا يزال يمثل الكثير من قطاعات المجتمع الإيرانى، ولا يزال يتمتع بسلطات محدودة. وكان لا يزال هناك بعض مظاهر لحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية النقاش العام. وكان السبب فى ذلك كله هو أن النظام الحاكم كان لا يزال يستند إلى قاعدة اجتماعية مركبة من ملاك الأراضى والمؤسسة الدينية وكبار الموظفين فى الدولة، والغالبية العظمى فى قطاع صغير، لكنه فى نمو مطرد، وهو طبقة التجار الجدد... (وفى الفترة الثانية) أصبح للحكم فى إيران طبيعة فردية واستبدادية بشكل أكثر، وحلت حكومة الفرد محل الديكتاتورية العادية، وطبقاً للسنن التاريخية، ومنها الفترة الثانية فى حكومة رضا شاه، صارت الحكومة فاقدة لأى نوع من القاعدة الشعبية والاجتماعية ومنفصلة عنها تماماً حتى رغم الواقع الذى يشير إلى أن الطفرات الضخمة التى حدثت فى الدخول النفطية ساعدت فى ازدياد أعداد الجماعات المرتبطة بالحكومة والدولة والتابعة لها - (كاتوزيان، ١٣٨٠، ص ص ٢٠٢، ٢٠٣) - وهكذا أدت التبعية للنفط والغرب إلى استغناء الحكومة والدولة واستقلالها بشكل تام وكامل عن الشعب بل وحتى عن مختلف الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الإيرانى.

٢- التطورات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية

إن تناول كافة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت خلال الفترة التى سبقت قيام الثورة الإسلامية يحتاج إلى بحث تفصيلى منفصل، إلا أن بعض أبعاد هذه التحولات لها أهمية كبيرة فى فهم وإدراك القضايا والمسائل الاجتماعية والاقتصادية التى انتهت بقيام الثورة.

فخلال السنوات بين ١٩٥٩، ١٩٧٧ ارتفع الناتج القومى المحلى الإيرانى بقيمة ستة أضعاف، وهذه الزيادة تبلغ بالقيمة العالمية ١٧,٥ ضعف. إلا أنه خلال نفس هذه المدة ارتفع معدل الإنفاق الحكومى إلى ٤١ ضعف وارتفعت ميزانية الإنفاق الحكومى على العمران والتعمير والبنية الأساسية إلى ٦٥ ضعف، وهذا فى حد ذاته يشير بوضوح إلى تضخم الحكومة والدولة، كما أنه أدى فى الوقت ذاته إلى تضخم واتساع الطبقة المتوسطة الجديدة التى كانت قد بدأت فى الظهور قبل عدة

عقود. وهى الطبقة التى بدأت فى الظهور إلى الوجود كنتيجة لظاهرة التحديث والعصرنة، وهى الطبقة التى يشكل المجتمع التنويرى المثقف النواة الأصلية والأساسية لها.

وكان من أحد آثار ومظاهر ازدياد الدخول النفطية أن تم التوسع فى التعليم عما كان عليه من قبل، ورغم أن إيران كانت مع نهاية النظام السابق لا تزال فى وضع متردى بالنسبة للتعليم (٤٧٪ متعلمين)، إلا أن التوسع فى التعليم الثانوى والجامعى وتحوله إلى المجانية قد أدى إلى تواجد عناصر وجماعات جديدة فى النظام التعليمى والتعليم العالى الإيرانى، مما كان له تبعاته الخاصة على الأحداث والوقائع التى تزامنت مع قيام الثورة وقبيل بروز هذه الأحداث والوقائع.

وقد أدى النمو السكانى الذى حدث فى إيران إلى إحداث تغيير فى البنية العمرية للشعب الإيرانى، إلى درجة أن النسبة المئوية التى تشكلها الفئات العمرية الشابة وصغيرة السن قد ازدادت بالنسبة للمجتمع ككل، من ناحية أخرى تركزت هذه الزيادة السكانية عموماً فى المدن إلى درجة أن سكان المدن حققوا زيادة بنسبة حوالى ٦٠٪ خلال فترة العشر سنوات السابقة على قيام الثورة، وهذا النمو السكانى تمثل فى الأساس وبشكل رئيسى فى المدن ذات الكثافة السكانية الأكبر. ومن المسلم به أنه فى نفس هذه الفترة حقق سكان القرى والريف تفوقاً عددياً على سكان المدن والحضر. (حيث كان سكان القرى والريف يشكلون نسبة تزيد قليلاً عن ٥٠٪ من إجمالى السكان فى إيران)، وبشكل مجمل يمكن القول بأن وضع المتغيرات الأساسية (التعليم، سكان المدن، البنية العمرية للسكان) كان عند بدايات الثورة فى حالة وصل فيها إلى أقصى تغير له، وقد أدى هذا الوضع إلى حالة من عدم الاستقرار النسبى فى المجتمع الإيرانى. (راجع: عبدى، جودرزى، ١٣٧٨).

هذه الظروف والعوامل السابقة أدت فى مجموعها إلى بروز ظاهرة ساكن أطراف المدينة وظهور العشوائيات السكانية، وخاصة أن الدخول النفطية ذهبت فى الغالب الأعم إلى جيوب الأغنياء فى المجتمع الإيرانى، وأدى ذلك إلى توزيع غير عادل وغير متساوى فى هذه الدخول، وهذا التباين وعدم التساوى فى الدخول بالقطع كان له أبعاد متعددة، فطبقاً لحسابات وإحصاءات البنك المركزى الإيرانى التى قام بها آنذاك «هاشم يسران» فى نفس هذه الفترة، كان لهذا التباين فى الدخل الأبعاد التالية:

أ - إزداد عدم التساوى فى الدخول وإزداد الفرق بين الدخول فى المناطق الريفية والدخول فى المدن خلال كل السنوات التى استغرقتها هذه الفترة (من سنة ١٩٥٩م إلى ما بعدها).

ب - تم توزيع الدخول فى المدن بتباين وعدم مساواة أكثر عما كان عليه توزيع الدخل فى المناطق الريفية.

ج- ظهور فارق كبير بين تكلفة المعيشة فى القرية والمناطق الريفية وتكلفة المعيشة فى المدن، وقد ازداد هذا الفارق عمقاً وتأثيراً خلال الفترة الزمنية موضع البحث. إلى درجة أن نسبة استهلاك الفرد فى المدينة إلى نسبة استهلاك الفرد فى القرية والمناطق الريفية كانت قد ازدادت من ٢,٢ ضعف فى عام ١٩٦٣م إلى ٣,٢ ضعف فى عام ١٩٧٤.

د. وجود فارق كبير فى مستويات الدخل بين مختلف المناطق الإيرانية (حول بنية وسائل الإعلام ودورها، ١٣٥٦، ص ٣٥٤).

ففى عام ١٩٧٣م كان معدل إنتاج الفرد فى المنطقة الوسطى من إيران يصل إلى حوالى ستة أضعاف إنتاج الفرد فى المناطق الساحلية، بينما كان دخل الفرد فى طهران يزيد عن ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد فى باقى المناطق الإيرانية. (نفس المرجع).

وهذه البنية فى الدخول تسجل نسبة عالية جداً من الفروق وعدم المساواة، حيث سجل معدل الفارق بين هذه الدخول فى عام ١٩٦٨م ما يساوى (٤٧٠١٪). وهذا الرقم رغم أنه فى حد ذاته يدل على وجود فروق ضخمة بين معدلات الدخل الفردى فى مختلف المناطق الإيرانية - إلا أنه وصل فى عام ١٩٧٧م إلى رقم (٥١٤٤٪)، (هيئة الميزانية والتخطيط، ١٣٦٠، ص١٥) مما يثبت تفاقم واشتداد عدم المساواة حتى فى الدخل بين مختلف أفراد الشعب. فقد ساعدت السياسات الاقتصادية التى اتبعها نظام الشاه فى تضخيم هذه الفوارق وتشييد عدم المساواة إلى درجة أن باحثاً إحصائياً أثبت أن الإنفاق الحكومة وميزانية الدولة فى عام ١٩٧٣ فى مجالات التعليم والتأمينات الاجتماعية والزراعة والصحة وغيرها من المجالات كانت فى النهاية لصالح الجماعات ذات الدخول العليا فى المجتمع.

إلى درجة أنه على سبيل المثال كان معدل استفادة أدنى المجموعات دخلاً من كافة البرامج التعليمية فى نفس هذه السنة لا يزيد عن (١٩١٣ ريال) طوال العام بينما كان هذا المعدل يصل إلى أكثر من عشرة أضعافه لدى الأسر والجماعات الأسرية فى الفئات التى كانت تسجل أعلى نسبة فى الدخل. (سهراب أتاجان زاده، ١٣٦٠، ص ٢٣). وطبقاً لتقرير لم يتم نشره لدى الإدارة الدولية لشئون العمل، ففى عام ١٩٧٢م أدى هذا التوزيع الغير مناسب والغير عادل لأن يتم ضم إيران إلى قائمة الدول التى بها أكثر معدل لعدم المساواة فى العالم (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٥٥١).

وعندما تجمعت مثل هذه المجموعة من التحولات والتطورات إلى جانب التنمية الغير متوازنة والتى تفتقر إلى التخطيط - التى عمل الشاه عليها - نجم عنها مجموعة من العوارض والتبعات الجدية أصابت المجتمع الإيرانى كله، كان منها نقص المواد الغذائية، والتضخم، وتلوث البيئة،

الاضطرابات والقلاقل فى حياة المدينة، النقص والعجز والتخلف الشديد فى البنية التحتية، مثل الطرق وانقطاع التيار الكهربى وغير ذلك. وكان التضخم هو المشكلة الأكثر بروزاً والمشكلة التى ظهرت أثارها على المجتمع أسرع وأكثر من أى مشكلة أخرى.

فخلال عقد الستينيات كان متوسط حجم التضخم السنوى أقل من ٢٪، أما مع بداية عقد السبعينيات ومنذ عام ١٩٧١م فقد بدأنا نشاهد تنامى هذا تضخم فى صورة طفرات لهذه النسبة، بدأت فى البداية بنسبة ٥,٥٪ ووصلت بعدها إلى نسبة ٦,٥٪، ووصلت نسبة هذا التضخم فى عام ١٩٧٣م إلى ١٣٪، وارتفعت فى عام ١٩٧٤م إلى ١٦٪ واستمرت هذه النسبة فى الارتفاع حتى وصلت إلى ٢٥٪، وهكذا كان التضخم بمثابة نقطة الضعف فى نظام الشاه وسياساته، وهو الذى أدى فى النهاية إلى أن يقوم هذا النظام برد فعل عملى إزاء هذه النقطة، حيث بدأ النظام انتهاج سياسة تثبيت الأسعار والتضييق على تجار البازار والبائعين والحرفيين، هذا بينما كانت جذور هذا التضخم تعود إلى حجم التعامل النقدى وحجم التعامل بالنقد الأجنبى الذى سجل ارتفاعاً خلال الفترة بين عامى ١٩٧١م و١٩٧٧م من رقم ٢٩٦ مليار ريال إيرانى إلى رقم ٢٠٩٧ مليار ريال ليتضاعف إلى سبعة أضعاف الرقم الذى كان عليه فى بداية هذه الفترة (هيئة التخطيط والميزانية، ١٣٧٣، ص ٣٢). ومن ناحية أخرى فإنه عندما قامت حكومة (آموزجار) بإجراءات اقتصادية فى عام ١٩٧٧م لوقف هذا التضخم المتنامى، أدت هذه الإجراءات لتهيئة المجال لازدياد نسبة البطالة إلى حجم كبير مما أضاف مشكلة أخرى إلى المشاكل والقضايا السابقة.

وكان الشاه قد حاول جاهداً العمل على إضعاف الطبقة المتوسطة التقليدية بما قام به من تدعيم وتقوية للطبقة الوسطى الجديدة، ولهذا السبب سجلت اعتراضات الطبقة المتوسطة التقليدية ومخالفتها لنظام الشاه زيادة كبيرة عما كانت عليه فى السابق، ولم يستطع الشاه كذلك كسب الطبقة الوسطى الجديدة إلى صفه بسبب سياساته الاقتصادية الخاطئة وكذلك المشاكل التى سبق ذكرها، وأيضاً بسبب غياب التنمية السياسية الكافية واللازمة. ومن ناحية أخرى أصبحت الطبقة العليا فى المجتمع الإيرانى فى حالة من عدم الثقة وسوء الظن فى شخص الشاه، وكان السبب فى ذلك أن الشاه عندما وجد نفسه فى مواجهة مع الغلاء وارتفاع الأسعار، قام بمحاولة لإرضاء الرأى العام، حيث أقدم على اعتقال كثير من أفراد هذه الطبقة التى كانت تسمى بـ (الإقطاع الصناعى) وأفراد من كبار التجار ورجال الصناعة من أمثال «القانيان» و«وهاب زاده»، أما فى البنية السياسية فقد قام كذلك بإقالة «هويدا»، «نصيرى» وأطلق بذلك سهم خلاصة الأخير على تحالف هذه الطبقة مع نظامه وانهى هذا التحالف.

كما أن الطبقات الدنيا فى المدن والتى تضم العمال والإجراء عانت هى الأخرى من مشاكل على نحو آخر، فقد عانت هذه الطبقات من ضغوط شديدة بسبب التضخم وبعده البطالة أكثر من أى طبقة أخرى. فبالإضافة إلى أن هذه الطبقات الدنيا لم تستطع أن تكيف نفسها وتتوائم مع التحولات والتطورات الحادثة المتسارعة، فعلى إثر مواجهة هذه الطبقات ومعاناتها من كافة المشاكل التى يعانى منها المجتمع كان من الطبيعى أن تنضم هذه الطبقات إلى صفوف معارضى النظام وذلك على عكس ما كان يتصور الشاه نفسه من أن هذه الطبقات وخاصة العمال الذين كان من المقرر من وجهة نظر الشاه أن يكونوا حماة ومؤيدين لنظامه بسبب تمتعهم بمزايا متعددة مثل ارتفاع معدل ومستوى الأجور، والمشاركة فى فوائد أسهم المصانع والشركات.

وفى القرى والمناطق الريفية كانت الأوضاع على نفس هذه الشاكلة، إذ أن الإصلاحات الزراعية كانت قد أضعفت من قوة الملاك والإقطاعيين وتأثيرهم فى القرى والمناطق الريفية، وظهرت بدلاً منهم قوتان جديدتان فى القرى والريف، فمن ناحية دخلت الدولة والحكومة لتحل محل هؤلاء الملاك والإقطاعيين، ومن ناحية أخرى، فإن الفلاحين والقرويين الذين كانوا من قبل خاضعين لنفوذ الملاك والإقطاعيين، مع تحررهم وخلاصهم من هذا النفوذ قاموا بتمهيد المجال أمام تواجد أكثر ونفوذ أشد لرجال الدين فيما بينهم. وبدأ الفلاحون بما فيهم من صغار الملاك وأصحاب الأراضى الصغيرة والقرويين المقيمين فى القرى والمناطق الريفية أيضاً، يجدون صعوبة بالغة فى مساندة النظام وتأييده، وعلى الرغم من أن الكثير منهم وهم الذين حصلوا على ملكية أراضى بعد الإصلاحات الزراعية كانت لهم نظرة مختلفة فى البداية، إلا أنه مع مرور الوقت ومع عدم حماية الحكومة للاستثمار والتنمية الزراعية ومع فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الواردات الزراعية (خلال عقد واحد كان متوسط النمو السنوى فى استهلاك السلع الزراعية يبلغ ١٢٪)، كما أن الفلاحين أصحاب الأراضى الزراعية لم ينتفعوا بأى شئ من إجراءات التنمية الاقتصادية.

وفى المجموع وإجمالاً وبسبب السياسة التى كانت تنتهجها الحكومة فى حماية المشاريع الزراعية والصناعية الكبرى، تعرضت الزراعة التقليدية ورعى الأغنام والمواشى الذى تقوم بها القبائل والعشائر لضربات ساحقة ونكبات شديدة.

وهذا بدوره أدى إلى انضمامهم إلى صفوف المعارضة لنظام الشاه وحكومته. وبالقطع كان هناك سبب عام آخر فى أن يكون الفلاحون والقرويون غير راضين وساخطين على الأوضاع الموجودة، وقد تمثل هذا السبب فى نفس هذه التنمية الغير متوازنة والتى كانت لصالح المدن فقط بينما حرمت القرى والمناطق الريفية من كل أسباب البنية التحتية التى عنيت بها هذه التنمية الاقتصادية التى خطط لها نظام الشاه.

دراسة

الاستثمار الأجنبى المباشر فى إيران ١٩٩٤ - ٢٠٠٧

اطلاعات سیاسی و اقتصادی (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ٢٤٧-٢٤٨، صيف ٢٠٠٨

د. حميد هوشمندى
عضو هيئة التدريس ـ الجامعة الإسلامية الحرة

تقديم:

منذ أن توقفت الحرب العراقية - الإيرانية دخلت إيران فى مرحلة جديدة تمامًا، كان يُفترض أن تعيشها إيران عقب انتصار ثورتها الإسلامية فى عام ١٩٧٩. لكن وبسبب الحرب مع العراق التى استمرت ثمانى سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تأجلت، بل توقفت، عجلة التنمية فى إيران بشكل كلى لدرجة أقعدتها تمامًا عن استكمال بناء ما كانت قد بدأته من مشروعات تنموية فى عصر محمد رضا شاه، البرنامج النووى الإيرانى هو أبرز وأهم المشروعات التنموية التى تعطلت وتوقفت تمامًا جراء قيام الثورة وما لازم إيران من اندلاع حربها مع العراق كأخطر النتائج السلبية التى طالت الأمة الإيرانية الناتجة عن الحرب.

الطبيعة الأيديولوجية للنظام السياسى الجديد الذى تولى الحكم فى إيران فى فبراير ١٩٧٩ والتى تميزت بصفتين أساسيتين هما: الصفة الإسلامية ـ الشيعية من جهة والصفة الثورية الدائمة من جهة أخرى لعبت هى الأخرى دورًا مباشرًا وسلبيًا أيضًا فيما يخص استمرار عجلة التنمية الإيرانية. حيث استفزت هاتان الصفتان معظم النظم والقوى السياسية الإقليمية والدولية فى اتجاه "معاداة" النظام السياسى الإيرانى الجديد ومن ثم السعى إلى إسقاطه وإفشاله.

الأمر الذى استلزم بالضرورة غلق كل قنوات الدعم المالى والعلمى والتكنولوجى وكذلك السياسى التى من شأنها تحقيق الأهداف السابقة.

لكن مع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية وتمكن النظام الإسلامى من ترسيخ أقدامه وجذوره وعلاقاته مع الشعب الإيرانى عبر إرسائه تجربة ديمقراطية جعلت منه نموذجًا فريدًا فى المنطقة، وكذلك مع تبلور "الشخصية" التى باتت تتميز هذا النظام السياسى بعد وفاة الإمام الخمينى مؤسس الجمهورية الإسلامية فى إيران من خلال تبنيه سياسة إعادة البناء والتعمير وما لازمها من تنفيذ سياسة فض النزاعات والتوترات المصاحبة والملازمة لدوائر السياسة الخارجية الإيرانية وأخيرًا مع تيقن العالم استحالة الاستغناء عن الدور الإيرانى واستحالة تركها وشأنها نتيجة لعدد من المتغيرات الدولية والإقليمية مثل:

أ- سقوط الاتحاد السوفيتى وظهور دول مستقلة جديدة فى أسيا الوسطى لها جذور تاريخية وثقافية مع إيران.

ب- احتلال العراق للكويت وما صاحبه من تداعيات مفزعة إقليميًا ودولية.

ج- زيادة الطلب الدولى والإقليمى على النفط والغاز.

د- التعاون الإيرانى مع العالم ـ خاصة أمريكا ـ فيما يخص دعم عمليات الحرب ضد الإرهاب فى أفغانستان وإسقاط نظام صدام حسين فى العراق.

نتيجة لهذه المتغيرات أخذت القوى الإقليمية والدولية ـ وكذلك إيران ـ فى السعى من أجل "إعادة ضم واستيعاب"

إيران فى النظام الدولى مرة أخرى خاصة وأن النظام الدولى لم يشهد من نظام الثورة الأيديولوجى أية ممارسة "عدوانية" خاصة تجاه دول مجلس التعاون الخليجى وأيضًا دول الجوار الجغرافى لإيران.

إذًا كان لابد إعادة "ضم واستيعاب" إيران للمنظومة الدولية من أجل ضمان عدم جموحها من جهة وتحميلها مسئوليته أداء دورها الإقليمى والدولى من جهة أخرى وربطها بدول العالم المختلفة بروابط اقتصادية "تلجم" طبيعتها الثورية والأيديولوجية باتجاه العديد من الدوائر والمناطق المختلفة من جهة ثالثة، ولأن "الاقتصاد" له ضروراته ومتطلباته.. كان منطقيًا أن تتم عملية إعادة "ضم واستيعاب" إيران عبر هذه الآلية التى لها فعل السحر على الشعوب والنظم أيضًا.

من هنا عادت عجلة تحرك الاستثمار الأجنبى إلى الدوران والتحرك باتجاه طهران من جديد.

الدراسة الحالية ترصد لنا مسيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إيران اعتبارًا من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٧.

هذه الدراسة تكشف لنا خاصة فى جزئها الخاص بالخطة الرابعة للتنمية العديد من الحقائق الكاشفة عن منهجية وعقلانية صناع القرار السياسى فى إيران الأمر الذى من شأنه ضرورة إعمال "المراجعة" الشاملة من جانب النظم السياسية الإقليمية - خاصة العربية - لحقيقة "العقل" الذى يقود إيران الآن.

المحور الأول

١ - مكانة الاستثمار الأجنبى فى قانون إدارة المناطق الحرة الصناعية - التجارية

لعبت القوانين الخاصة بخطط تنمية الدولة وكذلك قانون إدارة المناطق التجارية - الصناعية الحرة.. لعبت دورًا أساسيًا فى تهيئة المناخ القانونى اللازم لجذب وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجمهورية الإسلامية، وذلك على النحو التالى:

أولاً : قانون إدارة المناطق الحرة التجارية والصناعية لعام ١٣٧٢ هـ.ش

أقرت فى هذا القانون تسهيلات خاصة من أجل تيسير السبيل أمام المستثمرين الأجانب والتى يمكن ذكر بعضها على النحو التالى :

أ- بموجب المادة ٨ من القانون فإن الهيئات والشركات التابعة لها تستطيع عقد الاتفاقيات اللازمة مع الأشخاص الحقيقيين والقانونيين (الاعتباريين) داخل إيران وخارجها كما يستطيع مشاركة المستثمرين الأجانب وكذلك المستثمرين الإيرانيين من أجل إنجاز وتنفيذ المشروعات العمرانية والإنتاجية وذلك من خلال الرعاية الكاملة للدستور.

ب- وفقًا للمادة / ١٣ من هذا القانون فإن الأشخاص الحقيقيين والاعتباريين (القانونيين) فى المنطقة والذين يتمتعون بمساهمات مختلفة فى الأنشطة الاقتصادية، سوف يتم إعفائهم من سداد الضرائب الخاصة بالدخل لمدة (١٥) سنة وذلك بخصوص أنشطتها الاقتصادية التى تقام داخل المناطق الحرة الإيرانية اعتبارًا من تاريخ حصولهم على التراخيص اللازمة.

ج- وفقًا للبندين ١ ،٢ من المادة / ١٨ يكون إنشاء "بنك" أو المؤسسات الاعتبارية الإيرانية القائمة على استثمار داخلى وخارجى وكذلك افتتاح شعب (أفرع) للبنوك والهيئات والمؤسسات الاعتبارية الإيرانية والأجنبية يعد أمرًا مختصًا بالاقتراحات التى تقدمها الهيئة المختصة فى كل منطقة حرة مع تأييد وموافقة الجهات ذات الصلة.

د- بموجب المادة / ٢٠ تكفل حرية دخول وخروج رأس المال وكذلك الأرباح المتحققة عن الأنشطة الاقتصادية فى كل منطقة حرة.

هـ- بموجب المادة / ٢١ فإن جميع الحقوق القانونية للمستثمرين الأجانب الذين يتم قبول استثماراتهم بواسطة الحكومة تكون مكفولة ومضمونة من جانب الحكومة ذاتها.

و- أخيرًا بمقتضى المادة / ٢٨ يجوز إنشاء وتشكيل المؤسسات التأمينية الإيرانية سواء باستثمارات داخلية أو خارجية وكذلك الأفرع والمكاتب التمثيلية لهذه المؤسسات وأيضًا تشكيل شركات التأمين العمالية فى المناطق الحرة - التجارية الاقتصادية - فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثانيًا : قانون الخطة التنموية الأولى ١٣٦٨ - ١٣٧٢ هـ.س/ ١٩٨٩ - ١٩٩٤

أ- وفقًا للمادة أ من المادة / ٢٩ فقد أجيز للبنك المركزى للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يقوم خلال الخطة التنموية الأولى بقبول وتلقى النقد الأجنبى بحد أكثر ١٢٠,٧ مليار دولار.

ب- وفقًا للبند هـ من المادة / ٢٩ أجيز للحكومة أيضًا وبهدف الاستفادة من الحد الأقصى من القدرات والطاقات الخاصة بالمصادر المائية والطاقة فى الدولة أن تقوم بإنشاء سدود: كارون -٣ - كارون -٤ كرخة وجاويش بتكلفة قصوى مقدارها ٣ مليار دولار وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات القائمة على الاعتمادات طويلة الأجل.

ج- بموجب البند / ح من المادة / ٢٩ أجيز للشركة الوطنية لنفط إيران وبهدف توفير الغاز اللازم للاستهلاك الداخلى وكذلك التصدير - وبضمان من البنك المركزى للجمهورية الإسلامية الإيرانية - أن تعقد الاتفاقيات اللازمة مع الشركات الأجنبية المختصة وبحد أقصى ٣,٢ مليار دولار وبالشكل الذى يؤدى إلى تغطية عملية سداد النفقات الاستثمارية من العوائد المتحققة من خلال مناطق الإنتاج موضع الاتفاق.

د- بموجب البند (ي) من المادة / ٢٩ أجيز للشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية ـ وبهدف تلبية جزءًا من الاحتياجات الخاصة بالقطاعات الصناعية والتعدينية فى الأمور ذات الصلة بالإنتاج والصادرات والاستثمارات المختصة ـ أجيز لها أن تعمل بأسلوب البيع المتقابل وبسقف لا يتجاوز حدة الأقصى عن (١٠) مليار دولار.

هـ- كما هو ملاحظ فإن معظم الاستثمارات الأجنبية التى جذبت إلى إيران إنما قد جرت وتمت من خلال الأساليب والآليات التأمينية ـ الاعتمادية أى أن القائمة على (خطابات الاعتماد).

ثالثًا : قانون الخطة الثانية للتنمية ١٣٧٣ ـ ١٣٧٨ هـ ش/ ١٩٩٥ - ٢٠٠٠

أ- وفقًا للبند (هـ) من المادة / ٢٢ من قانون الخطة الثانية للتنمية فإن المستثمرين الأجانب يستطيعون ـ فى إطار القوانين والضوابط ذات الصلة ـ الدخول فى المشروعات الاستثمارية فى القطاعات الاقتصادية بمشاركة طرف إيراني.

ب- وفقًا للبند (و) من المادة / ٢٢ فقد سُمِحَ للحكومة وبهدف تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتنموية أن تقوم بالحصول على أو ضمان التسهيلات المالية أو خطابات الاعتماد من المؤسسات المالية الأجنبية والدولية.

ج- وفقًا للفقرة (٢) من المادة / ٢٢ فقد أجيز للأجهزة التنفيذية المختصة والتى تعمل فى إطار هذا القانون أن تقوم بعمل المشروعات التنفيذية فى إطار سقف لا يتجاوز (٦,٥) مليار دولار وفقًا لمنهج وآلية العمل الخاصة بالبيع المتقابل أو سقف لا يتجاوز (٣,٥) مليار دولار وفقًا لأسلوب "التمويل الائتمانى".

[يلاحظ هنا فاعلية أكبر لدور "التمويل الائتمائي" فيما يخص جذب المشاركات الاستثمارية الأجنبية للقطاعات الاقتصادية الإيرانية المختلفة].

رابعًا : قانون الخطة الثالثة للتنمية ١٣٧٩ـ ١٣٨٣هـ.ش/ ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

أ- بموجب البند (ب) من المادة / ٨٥ لهذا القانون فقد أجيز للحكومة ـ مع رعاية الظروف والاشتراطات المطلوبة ـ أن تقوم بالحصول على ـ أو ضمان ـ تسهيلات مالية أجنبية فى إطار لوائح وقوانين الموازنة السنوية للدولة.

ب- بموجب المادة / ٩٧ سمح لبنوك الصناعة، التعدين، الزراعة وتنمية الصادرات الاستفادة من المصادر الخارجية من أجل توفير الضمانات المالية للمشروعات غير الحكومية على أن تتعهد بسدادها.

ج- بموجب البند (جـ) من المادة / ١١١ أجيز لبنك الصناعة والتعدين الاستفادة الكاملة من كافة الإمكانات والقدرات الخاصة بالأسواق المالية الداخلية والخارجية من أجل تنفيذ الأهداف المنصوص عليها "فى اللائحة الأساسية" للبنك.

د- وفقًا للبند (أ) من المادة / ١٢٢ أصبح مسموحًا لوزارة النفط، بناء على طلب من القطاع الخاص أو التعاوني، أن تقوم بنفسها مباشرة أو بالمشاركة مع الخارج من أجل إنشاء المصفاة ووحدات الإنتاج الخاصة بجميع المشتقات المرتبطة بصناعة النفط.

ج- بموجب البند (ب) من المادة / ١٢٢ مسموح لوزارة الطاقة، بناءًا على طلب من القطاع الخاص أو التعاوني، أن تقوم بإصدار التراخيص اللازمة لبناء محطات إنتاج الطاقة سواء بشكل منفرد ومباشر أو بالمشاركة مع أطراف خارجية.

هـ- بموجب البند (أ) المادة / ١٣٠ أجيز لهيئة الطيران المدنى الداخلى ـ وفى إطار الرعاية للاشتراطات اللازمة لاستكمال وتنفيذ مشروعات المطارات والطيران وتوسعه الأسطول الجوى الإيرانى ـ أن تقوم بعقد الاتفاقيات المختلفة "الاتفاقيات الشراكية" اللازمة لجذب الاستثمارات المختلفة الأجنبية منها والداخلية الوطنية.

و- بموجب المادة/ ١٧١ فقد أجيز لوزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة ـ مع رعاية الاشتراطات الخاصة بالسريَّة ـ أن تقوم بتشكيل وتأسيس الشركات الصناعية والخدمية بمشاركة أطراف داخلية وخارجية.

خامسًا : قانون الخطة الرابعة للتنمية ١٣٨٤ ـ ١٣٨٨هـ . ش/ ٢٠٠٥ - ٢٠١٠

تعد الخطة التنموية الرابعة ـ من بين كل الخطط التنموية الإيرانية التى نفذت بعد الثورة ـ هى أولى الخطط؛ وربما أوحدها؛ التى تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل محدد وواضح من جهة والتى وضعت وحددت الأهداف المرجوة من جراء جذب هذه الاستثمارات من جهة أخرى.

ففى هذه الخطة أشير وبوضوح إلى ضرورة رفع مستوى التعليم الفنى والمهنى (الحرفي) وذلك عن طريق الأنشطة البحثية والتنموية ومن خلال مشاركة الشركات الأجنبية فضلاً عن تهيئة وتوفير المناخ اللازم لإنجاز هذا الهدف.

أ- بموجب البند (ب) من المادة / ١٣ أجيز للبنوك التجارية والمتخصصة ـ دون ضمان من الحكومة وبرعاية السقف المذكور فى الجزء (٢) ـ أجيز لها أن تستفيد من مصادر التمويل الدولية بهدف توفير المصادر المالية اللازمة للمشروعات الاستثمارية غير الحكومية.

ب- وفقًا للمادة/ ١٤ فإنه من أجل زيادة القدرات الخاصة بإنتاج النفط وحفظ ـ والارتقاء بـ حصة إيران فى إنتاج أوبك، فقد سمح لشركة النفط الوطنية أن تقوم بتشجيع وحماية جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية فى الأنشطة النفطية وكذلك الغاز ذات الأسبقية التكنولوجية وبشكل

خاص تلك التى تتعلق بعمليات التنقيب عن النفط والغاز وذلك من خلال حفظ جميع الحقوق اللازمة لهذه الشركات، وأيضًا الأنشطة الخاصة بنقل النفط والغاز واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى تنمية الطاقة الإنتاجية لحقول النفط والغاز، كل ذلك بهدف زيادة القدرات والطاقات الإنتاجية الإيرانية الخاصة بقطاعى النفط والغاز عبر الاستفادة الكاملة من المصادر المالية القائمة على الشراكة مع الأطراف الخارجية أو الشركات صاحبة الصلاحيات الداخلية بما يتناسب والظروف الخاصة بكل حقل من حقول النفط والغاز، مع ضرورة الرعاية الكاملة للمبادئ والاشتراطات الحاكمة لذلك.

ج- فى البند (هـ) من نفس المادة يُسمح للحكومة ـ وبهدف تحقيق المزيد من المعرفة والاكتشافات سواء الخاصة بالنفط أو الغاز فى كل أنحاء الدولة وكذلك استخدام التكنولوجيات الحديثة فى العمليات الإكتشافية ـ سمح لها أن تقوم بعمل المناقصات والمبادرات واتفاقيات التعاون المشترك وذلك بخصوص عقد اتفاقيات البيع المتقابل التى تكون مصاحبة لاكتشاف واستخراج النفط.

د- بموجب البند (ج) من المادة/ ١٥ فإن البنك المركزى للجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزارة الاقتصاد مكلفان ومسئولان بتهيئة المناخ اللازم لضخ الاستثمارات الأجنبية فى السوق النقدى للدولة وتدويل بورصة طهران للأوراق المالية وذلك من خلال وضع وتدوين الإطار التنظيمى والرقابى وآليات العمل اللازمة لذلك.

هـ- بموجب البند (و) من المادة/ ٢١ فإن الحكومة مكلفة بتهيئة وتوفير الوجود الاستثمارى الأجنبى فى جميع المجالات العلمية والتكنولوجية الحديثة وذلك من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من العلوم والتكنولوجيا الحديثة فى جميع المجالات التعدينية مثل اكتشاف واستخراج المواد والصناعات المعدنية والتعدينية.

و- بموجب المادة/ ٢٤ فإنه يسمح للحكومة ـ بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، التقدم التكنولوجي، التقدم والارتقاء فى وسائل وآليات الإنتاج، زيادة فرص العمل وزيادة الصادرات الخاصة بالأنشطة الإنتاجية وبصفة خاصة الصادرات الصناعية والتعدينية والزراعية والخدمية وتكنولوجيا المعلومات وتلك المرتبطة بالبنية التحتية ـ سمح لها بتنفيذ قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الذى تم التصديق عليه فى ١٩/ ١٢/ ١٣٨٠هـ.ش/ ٩ فبراير ٢٠٠٢ وذلك بهدف جذب هذه الاستثمارات بالطريقة المذكورة فى البند (ب) من المادة/ ٣ الخاصة بهذا القانون.

ز- بهدف زيادة فاعلية هيئة الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة فى الخطة الرابعة خاصة ما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية أصبحت الحكومة مكلفة بتقوية وإصلاح الهيكل الإدارى والتنظيمى للمؤسسة المذكورة وتعظيم مكانتها ودورها فى الخطة.

ح- بموجب البند (ج) المادة/ ٣٠يعد تنفيذ المشروعات المجتمعية السكنية العقارية وكذلك تشجيع وترغيب الاستثمار الأجنبى للدخول فى هذا القطاع الاقتصادى من الأمور التى تحظى بأولوية متقدمة.

ط- بموجب البند (ب) من المادة /٤٨ فإن الحكومة مسئولة عن وضع الضوابط وأطر الحماية اللازمة لتشجيع الأطـراف الأجنبية وذلك بهدف الارتقاء بالعلاقة بين مستويات التعليم والتنمية التكنولوجية والإنتاج وكذلك إنتاج "الثروة" فى الدولة على مدار الخطة الرابعة تعد مسئولة عن وضع وتنفيذ الاتفاقيات الدولية والاستشارات اللازمة لنقل جزءًا من الأنشطة البحثية والعلمية والتنموية ذات الصلة إلى داخل الدولة وإنجازها من خلال الشراكة مع الشركات والمؤسسات والهيئات الأجنبية.

خطة تأمين المصادر المالية اللازمة للخطة التنموية الرابعة:

من أجل ضمان وتأمين المصادر المالية الاستثمارية الثابتة طوال الخطة التنموية الرابعة (١٣٨٤ـ١٣٨٨ هـ.ش/ ٢٠٠٥ - ٢٠١٠) فقد تم تقدير حصة المصادر التمويلية الأجنبية وذلك وفقًا لما هو وارد فى الجدول رقم (١).

هنا يلاحظ أن القانون الخاص بالخطة الرابعة للتنمية يعطى توقعات بشأن حصة الضمان والتأمين المالى القائم على "التمويل الاعتمادي" ـ فيما يخص توفير المصادر المالية المطلوبة ـ سوف يحقق انخفاضًا مذهلا من ٣٧٧٨ مليون دولار فى العام الأول للخطة التنموية الرابعة إلى ٣٤٣ مليون دولار فى نهاية الخطة ما يعنى انخفاض مقداره ٩٠٪.

أيضًا يتوقع أن تزيد حصة الأساليب الخاصة بجذب الاستثمارات المالية الواردة عن طريق المشاركة المدنية والبيع المتقابل والبناء والتشييد ونظام الـ "Bot" بحوالى ٤٥٪ لترتفع من ١١٠٠ مليون دولار فى عام ١٣٨٤ هـ.ش/ ٢٠٠٥ إلى ١٦٠٠ مليون دولار فى آخر سنوات الخطة ١٣٨٨ هـ.ش/ ٢٠١٠.

أخيرًا من المتوقع أن ترتفع حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١٨٠٧ مليون دولار فى عام ١٣٨٤ هـ.ش/ ٢٠٠٥ إلى ٣٩١٢ مليون دولار فى عام ١٣٨٨ هـ.ش/ ٢٠١٠ بزيادة مقدراها ١١٦,٥٪ وهو ما يعنى أن هذه الاستثمارات المباشرة FDI سوف يكون لها دورًا أساسيًا ومهما قياسًا إلى غيرها من الاستثمارات الأخرى.

المحور الثانى

الاستثمار الأجنبى فى إيران ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٧

أدى قيام الثورة الإسلامية وما أعقبها من اندلاع الحرب المفروضة مع العراق إلى انخفاض معدلات دخول

الاستثمارات الأجنبية إلى إيران. بل وانقطعت تمامًا فى فترة من الفترات كما هربت وفرّت معظم الاستثمارات الأجنبية التى كانت موجودة داخل إيران، لقد استمر هذا الوضع قائما حتى منتصف عام ١٩٩٣ تقريبًا حيث بدأت مسيرة الاستثمارات الأجنبية تعود إلى إيران مرة أخرى من منتصف ذلك العام.

والحقيقة أن التصديق على القانون الخاص بكيفية إدارة المناطق التجارية الصناعية الحرة صار نقطة تحول مهمة فى مسيرة القوانين المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية التى صدرت بعد وقوع الثورة الإسلامية فى إيران.

الجدول رقم (٢) يوضح لنا مسيرة التحولات الجذرية التى حدثت فى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إيران عقب صدور القانون المذكور.

على الرغم من أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة فى ظل هذا القانون قد شهدت صعودًا أو هبوطا واضحين ـ أو بعبارة أخرى شهدت استمرار حالة التقلبات فى تدفق الاستثمارات الأجنبية للدولة وذلك فى الفترة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٠ إلا أنه مع نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ بدأت مسيرة تدفق هذه الاستثمارات فى الصعود المستمر دون أية تقلبات أو تراجعات فى حجم أو قيمة هذه الاستثمارات.

من العوامل التى ساهمت فى تحقيق ذلك يمكن ذكر ما يلى:

أ- التصديق على قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٠٠.

ب- تنفيذ سياسة توحيد سعر الصرف.

ج- خفض قيمة الضرائب المباشرة.

ز- انضمام إيران ـ وقبول عضويتها ـ فى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات متعددة الأطراف ميجا MIGA.

هـ- القانون الخاص بالخطة الرابعة للتنمية الذى قوْلَب عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وأطلق عليها مصطلح: الآلية الدائمة للاستثمارات الخارجية المباشرة.

لقد أدت هذه التحولات إلى حدوث انتفاضة حقيقية فى حجم الاستثمارات المتدفقة للدولة التى كانت قيمتها ٦٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ لتقفز إلى ١٠,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ ثم إلى ١٠,٨ مليار دولار فى منتصف عام ٢٠٠٦.

الواقع أن ذلك قد حدث كنتيجة مباشرة لتعدد الآليات والأطر أو الأساليب الخاصة بجذب وحماية الاستثمارات الأجنبية حيث أصبحت إيران توفر أربع قنوات أو بدائل للاستثمار هى :

أ- الاستثمار الأجنبى المباشر FDi.

ب- البيع بالمقايضة أو الإنابة Buy Bach

ج- التشييد والتصنيع.

د- حق الإنتفاع Bot.

هذا فضلاً عن فتح الطرق أمام مشاركة القطاعات المدنية.

حتى نهاية مرداد ١٣٨٦ / ٢٠٠٧ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إيران من خلال القنوات أو البدائل الأربع السابق ذكرها ما يلى :

أ- ٢٧٧٥٤ مليون دولار.

ب- ١٢٥٠ مليون دولار.

ج- ١١٧٠ مليون دولار.

د- ٢٣٦ مليون دولار. على الترتيب

الجدول رقم (٣) يوضح لنا التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية الـواردة للدولة فى ظل قانون تشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية فى الفترة المذكورة.

إن الإحصاءات الواردة فى هذا الجدول تبرهن لنا على حقيقة مؤكدة وهى أن التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية الواردة للدولة قد شهدت تحولا جذريًا عما كان عليه الأمر قبل قيام الثورة الإسلامية. فبينما كانت قارة أوربا وأمريكا تحظى بأكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران قبل الثورة صارت قارة آسيا هى المورد الأول ـ المصدر الرئيسى للاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران بعد الثورة.

أيضًا تركيبة الدول المصدرة لرؤوس الأموال إلى إيران شهدت تحولاً جذريًا هى الأخرى. فبينما كانت دولا مثل ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، أمريكا، اليابان تملك أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية فى إيران قبل الثورة أنقلبت الصورة تمامًا بعد الثورة لتصبح دولة الإمارات العربية المتحدة هى أكبر مستثمر أجنبى فى إيران. ومن جملة الدول الأوربية لازالت ألمانيا تحظى بأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية فى إيران.

الجدول رقم (٤) يبين لنا توزيع الاستثمارات الأجنبية بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء الإنتاجية منها والخدمية أو تلك المرتبطة بالبنية التحتية، حيث تفيد المعلومات أن قطاع "الصناعة" حظى بأكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية من خلال جذب ١٩٤٢٤ مليون دولار، وفى مقدمة الصناعات التى استأثرت بأكبر قدر من هذه الاستثمارات تأتى الصناعات الكيمياوية والمشتقات النفطية وكذلك الصناعة المرتبطة بالمعادن الرئيسية فى المقدمة الإجمالية لكل المجالات الصناعية الأمر الذى بات بدل وبقوة على وجود ميزة نسبية أو بعبارة أدق "رزمة" من المزايا النسبية التى باتت تتمتع بها إيران. ثم تأتى قطاعات المياه والكهرباء والغاز لتحتل المرتبة الثانية من زاوية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إيران.

المعلومات الـواردة فى الجـدول رقم (٥) تبين لنا أن

ثلاث محافظات إيرانية حظيت وحدها بـ ٧٦٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران. هذه المحافظات هى : هرمزجان، بوشهر، وطهران، ومن هذه المحافظات الثلاث حظيت محافظة هرمزجان وحدها بـ ١٤,٦٧ مليار دولار أى حوالى ٤٥٪ من إجمالى الاستثمارات المتدفقة إلى إيران فى الفترة موضع الدراسة.

ثم جاءت خراسان الشمالية لتحتل آخر درجة فى سلم جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أنها لم تحظ سوى على (١٠٠) ألف دولار استثمارات أجنبية.

المحور الثالث

وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى إيران من زاوية الانكتاد

وفقًا لآخر الإحصاءات المنشورة من جانب مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (الأنكتاد) فإن المتوسط السنوى لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) إلى إيران خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٠ كان (٧) مليون دولار تقريبًا،ثم ارتفع هذا الرقم فى عام ٢٠٠٢ ليصبح ٥٧٨ مليون دولار لينخفض مرة أخرى إلى (٣٠) مليون دولار فى عام ٢٠٠٥.

خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ انخفضت نسبة FDi الواردة والمتدفقة إلى إيران من ٢,١٪ فى عام ٢٠٠٣ إلى ١,٠٪ من إجمالى GFCF. هذا بينما ارتفعت نسبة التدفق العكسى الخاصة بـ الاستثمارات المباشرة التى يتملكها إيرانييون من ٤١ مليون دولار كمتوسط سنوى عن الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥.

كما بلغت نسبة خروج FDI من إيران مقارنة بـ GFCF ٢,٠٪ فى عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٠,٩٪ فى عام ٢٠٠٣.

المعلومات والإحصاءات المتاحة تفيد أيضًا أن حجم FDI المتدفق إلى إيران قد ارتفع من ٢٩٦٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٣٦٥٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٥.

لكن خلال هذه المدة نفسها انخفض حجم FDi المتدفق للدولة من ٢,٣٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١,٩٪ فى عام ٢٠٠٥.

وفقًا لتقرير عام ٢٠٠٦ الصادر عن الانكتاد فإن إيران احتلت المرتبة ١٣٣ من بين ١٤١ دولة جاذبة للاستثمارات فى العالم.

الجدول رقم (٦) يبين أن ترتيب إيران ـ من حيث جذب FDi ـ قد تراجع من الترتيب ١١٧ فى عام ١٩٩٠ إلى ١٣٣ فى عام ٢٠٠٥ من إجمالى ١٤١ دولة جاذبة الاستثمارات.

ثمة ملاحظة أساسية وهى أن ثمة اختلاف قائم بين إحصاءات الانكتاد وبين الإحصاءات الصادرة عن هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية والإيرانية سبب هذا الاختلاف يكمن فى أن الإحصاءات الخاصة بهيئة الاستثمار تتضمن فى داخلها التصاريح الاستثمارية الصادرة من الدولة بينما تعمد الانكتاد إلى وضع إحصاءاتها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وفقًا لما تم فعليًا أى وفقًا للاستثمارات التى دخلت بالفعل إلى الدولة المضيفة.

جدول رقم (١)

المصادر المالية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	(مليون دولار)	إجمالى الخطة
التسهيلات التمويلية	٣٧٧٨	٢٩٩٩	١٨٧٦	١٣٧٦	٣٤٣	١٠٣٧٢
سائل التسهيلات الواردة	١١٠٠	١٣٠٠	١٤٥٠	١٥٥٠	١٦٠٠	٧٠٠٠
فى الموضوع (ب) المادة/ ٣ من قانون تشجيع وحماية الاقتصاد الأجنبى						
الاستثمارات الأجنبية	١٨٠٧	٢٣٢٢	٢٧٢٧	٣١٧٠	٣٩١٢	١٣٩٣٨
الإجمالى	٦٦٨٥	٦٦٢١	٦٠٥٣	٦٠٩٦	٥٨٥٥	٣١٣١٠

جدول رقم (١) المصادر المالية الخاصة بالاستثمارات الثابتة فى الخطة التنموية الرابعة لإيران.

جدول رقم (٢)

السنة	حجم الاستثمارات المتدفقة (مليون دولار)
١٩٩٣	٢٠,٣
١٩٩٤	١٨٧,٦
١٩٩٥	١٢٢,٧
١٩٩٦	٦٧,٠٠
١٩٩٧	١٧٤,٨
١٩٩٨	٥,٨
١٩٩٩	١٠٤٩,٣
٢٠٠٠	٤٣٨,٧
٢٠٠١	٦٨,٠
٢٠٠٢	٦١٢,٧
٢٠٠٣	١٣٥٧,٦
٢٠٠٤	٢٧٠٢,٧
٢٠٠٥	٤٢٧٥,٢
٢٠٠٦	١٠٢٧٧,٨
٢٠٠٧ (٢٠٠٨)	١٠٧٨٢,٢
الإجمالى	٣٢١٤٢,٦

حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران فى ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى الفترة من ١٣٧٢ هـ. ش إلى ١٣٧٦ هـ.ش / مارس ١٩٩٣ - مارس ٢٠٠٨.
المصدر : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية الإيرانية.

جدول رقم (٣)

المنطقة	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد المشروعات الاستثمارية
آسيا	١١٠٣٣	١٣٨
أفريقيا	٧٩٨٩	٩
أمريكا	١٠٤٠	٧
أوربا	٩٦٧٨	٢٢٧
المنطقة القطبية	٦٨٢	١
دولية	٢٥,٩	٣
متعددة الجنسيات	١٦٩٣,٥	١٨
الإجمالى	٣٢١٤٢,٦	٤٠٣

التوزيع الجغرافى للاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إيران فى ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى الفترة من ١٣٧٢ هـ. ش إلى ١٣٨٦ هـ.ش / مارس ١٩٩٣ - مارس ٢٠٠٨

جدول رقم (٤)

القطاع الاقتصادي	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	عدد المشروعات
الزراعة	١٩,١	٥
التعدين	٢٢٣٩	١٠
الصناعة	١٩٤٢٤	٢٨٣
الماء والكهرباء والغاز	٤٦٣٩,٨	٧
البناء	٧٣٧,٦	٤٤
النقل والمواصلات والاتصالات	١٦١٧,٣	١٠
الخدمات	٣٤٥٩,١	٤١
أخرى	٦,٠٧	٣
الإجمالي	٣٢١٤٢,٦	٤٠٣

توزيع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على إيران وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة فى ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك فى الفترة من ١٣٧٢ هـ. ش إلى ١٣٨٦ هـ.ش / مارس ١٩٩٣ ـ مارس ٢٠٠٨.

المصدر : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية.

جدول رقم (٥)

المحافظة	عدد المشروعات	حجم الاستثمارات (ألف دولار)
أذربيجان الشرقية	٢٣	٨٣١٠٠
أذربيجان الغربية	٣	٣٧٤٦
أردبيل	٢	٦٤٧٣
أصفهان	٢٧	٩٩١٦٨٧
بوشهر	١٧	٧٥٩٥٣٥٨
طهران	١٢٣	٢١٨٥٩٩٠
خراسان الجنوبية	٢	٤٢٠٠
خراسان رضوى	٣٧	١٤٣٧٢٦
خراسان الشمالية	١	١٠٠
خوزستان	١٦	٤٠٨٤٤٨
زنجان	١	١٧٠٠٠
سمنان	١٣	٦٦٤٥١
سيستان وبلوتشتان	٢	١٠١٦٨٠٠
فارس	١٤	٧٠٦١٤٦
قزوين	٣٥	٣٥١٧٢٣
قم	١٢	٣٧١٤٧
كرمانشاه	١	٤٨٠١
كهكيلوية وبوير احمد	١	٥٠٠٠
جلستان	١	٦٠٠٠
جيلان	٣	٤٥٠٨٣٤
لرستان	١	١٨٥٠
مازندران	٩	٧٨٩٧٩
مركزي	٢٧	٢٦١٤١٨
هرمزجان	١٣	١٤٦٧٤٤٧٠
همدان	٣	١٧٥٠١
يزد	٧	٦٩٥٣٩٨
كردستان	١	٢٢٥٠٠٠
كرمان	٥	٢٣٨٩٥٤
مشروعات قومية'*	٣	١٨١٩٢٨٤
الإجمالي	٤٠٣	٣٢١٤٢٦٠٤

توزيع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إيران وفقا فى ظل قانون حماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك فى الفترة من ١٣٧٢ هـ. ش إلى ١٣٨٦ هـ.ش / مارس ١٩٩٣ ـ مارس ٢٠٠٨ وفقًا لحصة كل محافظة إيرانية.

المصدر : هيئة الاستثمار والمساعدات الاقتصادية والفنية.

جدول رقم ٦

(٪) GFDF مقارنة بـ FDiنسبة				المتوسط السنوى				مليون (دولار)	
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٠ (المتوسط السنوي)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	(١٩٩٠-٢٠٠٠)	وضعية (مسيرة) FDi
٠,١	٠,٢	+١,٢	-	٣٠	١٠٠	٤٨٢	٥٤٨	٧	دخول
٠,٢	-	-٠,٩	-	٧٦	١٩	-٣٥٦	٣٩	٤١	خروج
(٪)GDP مقارنة بـ FDIنسبة									
٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	FDiحجم
١,٩	٢و٢	٢,٤	٢,٣	٣٦٥٩	٣٦٦٥	٢٤٧٤	٢٠٣٩	٢٩٦٢	دخول
٠,١	٠,١	٠,٤	-	١٦٣	٨٧	٤١١	-	-	خروج

وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDi) فى إيران فى الفترة من (١٩٩٠) وحتى ٢٠٠٥.

المصدر : World Investment Beport ٢٠٠٦

* أعلى مشروعات تضم أكثر من محافظة.

قضية العدد

كروبى يعود إلى الساحة بقوة

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

جاء إعلان مهدى كروبى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية الإسلامية، فى دورتها القادمة مثيرا لكثير من الجدل فى الدوائر السياسية فى إيران، بين مؤيد ومعارض ومتردد ممتنع عن إبداء الرأي، لكن المستغرب أنه مع توقع ترشيح كروبى نفسه فى الانتخابات القادمة أن يسبق الآخرين قبل الانتخابات بوقت طويل نسبيا فى الإعلان عن هذا الترشيح، لأن من المعروف أن الذى يسبق بالترشيح يكون معرضا أكثر لسهام المنافسين وأنصارهم، بالكشف عن عيوبه وانتقاد مواقفه، ووضعه تحت الشعاع ليكون مكشوفا أمام الجميع، وتسقط كل خصوصية له، لذلك فإن المحنكين فى العملية الانتخابية، وهو واحد منهم، يتأخرون فى ترشيح أنفسهم حتى اللحظة الأخيرة، بعد أن تنكشف لهم أمور الساحة السياسية كما فعل رفسنجانى فى انتخابات الرئاسة السابقة، وما يفعله خاتمى الآن، فما الحكمة التى دفعت كروبى المحنك إلى هذا الموقف؟ وهل هذه الجرأة والإقدام وعدم التردد سيكون فى صالحه ويحسب له، أم سيؤدى إلى فشله فى الوصول إلى مقعد الرئاسة؟

للإجابة على هذه التساؤلات ينبغى أن نبحث فى ما يستند إليه كروبى فى إعلان ترشيحه مبكرا، إذ فضلا عن أن كروبى يعتمد على ذهن قوى يستثمر التاريخ ووجه طلق يحظى بالقبول، وتاريخ كفاح مع الثوار، ورفقة طويلة لقيادات الثورة الإسلامية، وتجارب فى مسئوليات تنفيذية وتشريعية، يعمل مهدى كروبى على عدة محاور، المحور الأول هو الوسطية بين الثورية والأصولية والإصلاحية، والمحور الثانى الجمع بين العلمية الدينية والتنويرية، والمحور الثالث الوساطة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع الإيراني، والمحور الرابع الواجهة الهادئة لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، هذه المحاور تجتذب إليه عدة شرائح من المجتمع مثل الطبقة الوسطى، سكان القرى، البسطاء فى المدينة، كما تجتذب إليه بعض القوى المؤثرة مثل المعتدلين من علماء الدين، المعتدلين من النخبة السياسية، الوسطيين من الأصوليين، قيادات حزب الثقة الوطنى والأحزاب الوسطية التى لا لون لها، فضلا عن اعتماده على مشروع انتخابى يجمع بين ثورية التغيير ووسطية الإصلاح وأصولية الفكر، وهذا المشروع يحمل توجها اقتصاديا إصلاحيا جديدا يمكن أن يؤثر فى إصلاح ظروف الاقتصاد الإيراني.

لكروبى تجربة ثرية فى انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، حيث رشح نفسه فى ظروف غير مساعدة، مابين عدم وضعه على رأس مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) كمرشح له، وعدم تشجيع أصدقائه ومعارفه، أمام ترشيح هاشمى رفسنجاني، ولكنه أصر على خوض معركة الانتخابات من خلال شعار دعم المواطن بمبلغ ٥٠ ألف تومان، وقد أحدث هذا الشعار تأثيرا إيجابيا لصالحه، فحصد من أصوات الناخبين ما تفوق به على قيادات الأصوليين والإصلاحيين، وجاء فى المرتبة الثالثة بعد رفسنجانى وأحمدى نجاد، وكان يمكن أن يدخل انتخابات الإعادة لولا فارق ضئيل، وأصبح هذا الإنجاز رصيدا له فى الترشيح للانتخابات الرئاسية القادمة، دون حاجة لدعم جميع الإصلاحيين. وقد صرح (مازحا) بأنه استجاب لدعوة حزبه (حزب الثقة الوطني) وحزب التضامن والمجمع الإسلامى للنساء (الذى ترأسه زوجته فاطمة كروبي) وعدد من علماء الدين، رغم أن هذا غير كاف للترشيح.

تؤكد المحللة السياسية زهرا إبراهيمى أن إعلان كروبى ترشيح نفسه يمثل انشقاقا فى الجبهة الإصلاحية، ومع تأكيد كروبى أنه سوف ينزل عند قرار هيئة الحكماء الإصلاحيين باختيار مرشح واحد لهذا التيار، إلا أن هذه الهيئة ليست موضع قبول جميع الأحزاب والجماعات الإصلاحية، مما يجعلها غير مؤهلة لاختيار مرشح واحد للإصلاحيين، كما أن هذه الخطوة من جانب كروبى دفعت خاتمى إلى أن يتجه إلى مير حسين موسوى ليدعوه إلى ترشيح نفسه عن الإصلاحيين، فيفسد على كروبى مسعاه للحصول على تأييد أغلبية الإصلاحيين، بعد أن رفض التنازل لصالح خاتمى بعد لقائه به فى مؤتمر حزب الثقة الوطني.

لكن يمكن القول بأن مهدى كروبى قد درس موضع أركان النظام، ومقدار ترحيبهم بترشحه، وعدم استيائهم من منافسته، كما قام قبل ترشيح نفسه بوقت كاف بالهجوم على

حزب المشاركة الإسلامي ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، اللذين كانا يمثلان شريكا من قبل، حتى يعلن بوضوح انتهاء هذه الشراكة، واستقلال حزبه فكرا وقولا وعملا عن حزب المشاركة، مع عدم خروجه عن جبهة الإصلاحيين، ويعتقد بعض المحللين أن هذا الانفصال يرجع إلى اتهام هذين الحزبين لكروبى بأنه أضعف جبهة الإصلاحيين خلال فترة رئاسته لمجلس الشورى الإسلامي، كما ساعد على خروج الإصلاحيين من السلطتين التنفيذية والتشريعية، فضلا عن شعوره بأن قيادات النظام باتت مستاءة من توجهات هذين الحزبين، واتهامها بضم عناصر متطرفة خارجة على نظام ولاية الفقيه، وبهذا يكون كروبى قد أعلن انفصاله عن هذا الجناح الإصلاحى ليقترب من قيادات النظام الحاكم، خاصة الزعيم خامنئى من خلال كونه أحد علماء الدين المؤيدين لنظام ولاية الفقيه والمدافعين عنه، رغم كونه ينتمى للتيار الإصلاحي، والثانى هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء ومجمع تحديد مصلحة النظام، لعدم اقتناعه بالرئيس الحالى أحمدى نجاد واستحقاقه فترة رئاسة ثانية، وميوله الواضحة للوسطية الإصلاحية، وهو بذلك يبقى على الإصلاحيين فى الساحة ويحول دون حذفهم منها، كما أنه لن يتعرض لرفض ترشيحه من قبل مجلس الرقابة على القوانين، ولن يكون عرضة لهجوم حاد من قبل التيار الأصولي، باعتباره أقرب الإصلاحيين للأصولية من ناحية، ويعمق الانشقاق فى تيار الإصلاحيين من ناحية أخرى، ومن هنا فإن كروبى يعتقد أن ترشيحه يمثل مكسبا للإصلاحيين وليس خسارة لهم، وربما تدفع تحركات الأصوليين ضد حزب المشاركة، والإصلاحيين المتطرفين المؤيدين لخاتمي، خاتمى الذى مازال مترددا فى إعلان ترشيح نفسه، والذى أكد لكروبى أنه لن يهاجمه هو أو أنصاره، إلى أن يتنازل لصالح كروبي، الذى أكد أنه فى حالة نجاحه سيشرك كافة الأحزاب الإصلاحية معه فى الحكومة.

لقد قام مهدى كروبى بالتفافة جيدة حول الأصوليين، عندما زار الزعيم خامنئى واستأذنه فى ترشيح نفسه، ثم توجه إلى مدينة قم المقدسة، والتقى بكبار علماء الحوزة الدينية، الآيات العظام نورى همداني، صافى گلپايگاني، مكارم شيرازي، موسوى اردبيلي، يوسف صانعي، غضنفرى خوانساري، شاهرخى خرم آبادي، باقرى گلپايگاني، أبطحى كاشاني، وعرض عليهم برنامجه الانتخابي، من أجل دعمه فى انتخابات الرئاسة، مذكرا إياهم برفقته الطويلة لهم خلال عهد الكفاح وبناء الجمهورية الإسلامية، وبدت مهارته واضحة عندما لم يصرح لأجهزة الإعلام بنتائج هذه الزيارة وهذه اللقاءات، واكتفى بقوله إنها كانت مفيدة، وأنه تطرق فى لقاءاته مع المراجع إلى كافة القضايا الهامة فى البلاد، مشيرا إلى أن من حق المراجع أن يتحدثوا عن نتائج اللقاء إن شاءوا، بما يعنى أنه لم يسع إلى الضغط عليهم، بل يعطيهم الفرصة الكافية لتأمل الموقف، وكيف أنه الخيار الأفضل للمرحلة الراهنة. ومن الواضح أن آية الله يوسف صانعى قد اقترح تشكيل لجنة من الحكماء تضم رفاق الخمينى الأوفياء لفكره، للعمل على توحيد جبهة الإصلاحيين، واختيار مرشح واحد لهم فى الانتخابات الرئاسية القادمة.

ويؤكد كروبى أن نجاح الأصوليين فى انتخابات الرئاسة السابقة ناتج عن ضعف الإصلاحيين، بدليل أن هناك إحساسا بعدم الرضا عن الحكومة الحالية، ولكنه كإصلاحى لا يعمد إلى تخريب مساعى هذه الحكومة ويقدر جهودها، ولكنه يرى أن عدم استقرار الحكومة وكثرة تغيير المسئولين فيها من أهم أسباب وجود خلل فى البرنامج الاقتصادي، وأنه فى حال نجاحه سيعمد إلى الاستفادة من الخبراء وجميع الإمكانات، بشكل شامل وعقلية جماعية لتحسين الأحوال الاقتصادية، وأنه سيطرح برنامجه الاقتصادى فى الوقت المناسب.

لقد كان المؤتمر السنوى لحزب الثقة الوطنى الذى حضره عدد كبير من الضيوف، وخاصة القيادات الإصلاحية وعلى رأسها الرئيس السابق خاتمي، والقيادات الأصولية وعلى رأسها أحمد توكلي، كان تظاهرة سياسية لترشيح كروبى للرئاسة، مع استكمال الانتخابات الحزبية للجنة المركزية واللجان الفرعية، حيث أكد كروبى فى كلمته إلى المؤتمر أن هذا الحزب ملك للجميع، ومدافع عن حقوق الجميع، وهو فى نسيج الشعب، فإذا حقق نجاحا، فإن نجاحه يتعلق بجميع طوائف وطبقات الشعب، وهذا يعنى أن هذا الحزب يفكر بعقلية جماعية، ويؤمن بإدارة العقلية الجماعية، ولا يؤمن بأحادية الفكر، وأن الأحزاب من ضرورات المجتمع، وضرورية لإدارة المجتمع، إن قوة الأحزاب تمنع تعرض البلاد للأخطار، وتسمح بحضور كافة الأعراق والأقليات التى تضمها البلاد فى الساحة، لتدافع عن حريتها وحقوقها المشروعة، إن نجاح الثورة الإسلامية كان مرهونا بوجود أحزاب وتنظيمات قوية، ومن ثم فإن من الضرورى أن نقوم بعمل حزبى أساسه التحرك على خط الإمام وفى إطار الدستور، وأن نتعود العمل الحزبى والتنظيمي، وألا نيأس فى الحفاظ على نظام الجمهورية الإسلامية وتقويته، فلا معنى للمسئولية بدون استجابة لمطالب الجماهير.

يسعى كروبى لاستقطاب العناصر المعتدلة فى حزب المشاركة الإسلامي أيضا، وهو ما دفع على مزروعى عضو اللجنة المركزية فى هذا الحزب أن يعلن أن ترشيح كروبى نفسه للرئاسة عمل جيد، وأن يقول سيد حسين موسوى تبريزى أمين مجمع مدرسى الحوزة الدينية فى قم: إن ترشيح كروبى نفسه لمصلحة البلاد والإصلاحيين، كما وصف مجيد أنصارى أمين مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) إقدام كروبى على الترشيح بأنه عمل إيجابي، وقال محمد على أبطحى مساعد خاتمي: إن ترشيح كروبى كحضور حزبى موضع قبولنا، وسوف نتشاور لاحقا بهذا الخصوص، كما رحب حزب التضامن بترشيح كروبي، ولقبه بشيخ الإصلاحيين. لكن هذا التأييد لم يمنع من قيام كل من حزب المشاركة الإسلامى ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية ومجمع علماء الدين المناضلين من الضغط على كروبي، والتأكيد على أنه ليس المرشح الأساسى للإصلاحيين، وأن خاتمى هو مرشحهم الأساسي.

على كل حال فإن نزول مهدى كروبى إلى الساحة بقوة يمثل خيارا للناخبين غير المقتنعين بسياسات الرئيس أحمدى نجاد، وهو مايراهن عليه كروبي، فربما يساعده الحظ هذه المرة، ويدخل انتخابات الإعادة معه بدلا من رفسنجاني.

شئون داخلية

عين على الأحداث داخل إيران

■ أسرة التحرير

على مدار شهر أكتوبر ٢٠٠٨م طغت الموضوعات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية الإيرانية على صفحات الشأن الداخلى في الصحف الإيرانية من ناحية الكم، وذلك قبل ثمانية أشهر من إجرائها الأمر الذى يعكس طبيعة الوضع السياسى داخل إيران والذى أصيب بالجمود والتوقف على عقد الآمال على تغيير الحكومة والخروج من الحلقة المفرغة التى أحكمها الأصوليون حول الساحة السياسية الإيرانية واحتكارهم لجميع منابر السلطة.

تصدرت أخبار تأكيد ترشح مهدى كروبى في الانتخابات الرئاسية القادمة الصحف الإيرانية، وتوالى نشر المقالات التى تحاول رسم خريطة التحالفات السياسية القادمة فيها، ومحاولات كل تيار لتجميع صفوفه وعقد تحالفات سياسية، وإن لم تبرز تكتلات محددة واضحة حتى الآن سوى حزب مهدى كروبى.

وبعد الجمود الذى أصاب الحياة السياسية الإيرانية اقتصر الحراك السياسى على ما تخلقه حكومة أحمدى نجاد من أزمات لنفسها واكتفاء الإصلاحيين بإبرازها وإن كان هناك حراك سياسى فعلى فهو بين كتلتى الأصوليين، كتلة الحكومة وكتلة البرلمان، وقد شهد شهر أكتوبرإكثر من معركة بين الحكومة والبرلمان وإن كانت معارك ذات طبيعة خاصة أدعو القارئ إلى التعرف على ملامحها الدقيقة من خلال المقالات المترجمة في هذا الباب، وقد كانت أبرز تلك المعارك قضية على كردان وزير الداخلية الإيرانى.

بدأت أزمة على كردان عندما نشر موقع (ألف) الإلكترونى الإيرانى خبرا بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٠٨م عن استعلام الموقع من جامعة أكسفورد عن حصول على كردان على شهادة الدكتوراة من كلية الحقوق بها، وردت الجامعة على إدارة الموقع بأن الجامعة لم تمنح درجة الدكتوراة لأحد بهذا الاسم، لا تحت مسمى الدكتوراة الفخرية، ولا درجة الدكتوراة في فلسفة القانون، ونشر الموقع الرد الرسمى من جامعة أكسفورد، وردا على ما نشره الموقع قامت الحكومة بإغلاقه لفترة ثم سمحت بإعادة تشغيله، وأضطر على كردان نتيجة لذلك إلى الاعتراف بأنه قال ما يخالف الحقيقة، وعبر صراع بين الحكومة والمجلس لازال كردان محتفظا بمنصبه، الأمر الذى دفع الاتحادات الطلابية إلى إصدار بيانات شديدة اللهجة ضد الحكومة وشخص الرئيس الإيرانى متهمة إياه بإهدار انجازات الثورة، وإثارة الشكوك حول كل ما له مصداقية في إيران.

إن كانت حكومة أحمدى نجاد استطاعت أن تضرب باعتراضات نواب المجلس عرض الحائط ولم تكترث بكل الانتقادات الموجهة إليها في قضية على كردان، فإنها لم تستطع فعل الشيئ نفسه فيما يتعلق بتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة.

فبمجرد بدء تنفيذ تحصيل الضريبة اندلعت اعتراضات ضخمة فى معظم المدن الإيرانية، وكانت البداية في مدينة أصفهان، إذ قام كبار التجار بسحب ودائعهم من البنوك اعتراضا على الضريبة، ثم أغلق الباعة محلاتهم وتوقف سوق أصفهان تماما، وتجمع التجار الاصفهانيون أمام دائرة شئون الاقتصاد والخزانة في المدينة، وأعلن التجار أن القانون الجديد سيفرض ضرائب تصل إلى حد ٣٠٪ مما يؤدى إلى زيادة الأسعار وبالتالى ركود الأسواق، وانتقلت اعتراضات أصفهان إلى مشهد ثم بقية المدن الإيرانية وكان تجار الذهب أكثر المعترضين وأشهدهم فمعروف أن هامش الربح في الذهب ضئيل من ناحية النسبة المئوية، والنسبة المئوية التى كانت تنوى الحكومة الإيرانية فرضها على ربح التاجر نفسه وإن كان التاجر سيحصلها من المشترى فهذا يعنى امتناع الناس عن الشراء، ومن ثم هدد تجار الذهب بسحب أرصدتهم من البنوك وأداروا بقية الاعتراضات، فاندلعت حملة اعتقالات ضخمة لكن الاعتراضات لم تهدأ، حتى عندما أعلن أحمدى

نجاد تعليق تطبيق القانون لمدة شهرين لم يرضخ التجار ولم تهدأ ثورتهم إلى أن رضخت الحكومة وأعلنت التعليق الدائم للقانون، وأثبت التجار قدرتهم التامة على إصابة الحياة الاقتصادية الإيرانية بالشلل التام وإدارة اعتراضات منظمة لم تفلح في كبح جماحها جميع الأجهزة الأمنية الإيرانية.

وامتدادا لقضية الشهر الماضي المتعلقة بإقالة مظاهرى من رئاسة البنك المركزى وأسباب تلك الإقالة التى تمثلت فى مشكلة الاعتمادات البنكية والسحب من صندوق الاحتياطى النقدى لفائض عائدات النفط ، تأتى الأزمة العالمية وانهيار أسعار النفط لتشغل قضية رصيد صندوق الاحتياطى النقدى، ويصدر أحمدى نجاد تصريحات يرفض فيها إعلان رصيد الصندوق معتبرا إياه سرا لا يحق لأحد الإطلاع عليه ثم يعلن أنه أطلع نواب البرلمان عليه، وينفى باهنر ذلك، ولعل الأمر لا يعدو توزيعا لدم الصندوق بين القبائل حتى يقل تركيز الرأى العام الإيرانى على الفرصة التى أضاعتها حكومة أحمدى نجاد عندما ارتفع سعر النفط وبددت رصيد الصندوق وهى الآن فى أمس الحاجة إليه لتعويض النقص الحاد الذى سيحدث فى موارد الحكومة الإيرانية نتيجة لانهيار سعر النفط .

انتخابات الرئاسة تدخل منحنى صعباً: (ملف خاص)

دخلت استعدادات القوى السياسية الإيرانية لانتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩ مرحلة حاسمة، حيث بدأت عملية إعادة صياغة أنماط التحالفات والائتلافات، وظهرت بعض ملامح خريطة المرشحين لانتخابات الرئاسة. وما زال كل من الرئيس أحمدى نجاد والرئيس السابق محمد خاتمى محور التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية، حيث استمرت القوى المؤيدة لأحمدى نجاد فى حشد صفوفها لضمان إعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة، فيما يسعى خصومه إلى إيضاح سلبيات سياساته على الصعيدين الاقتصادى والسياسى من أجل الحيلولة دون احتفاظه بمنصبه. كذلك كان خاتمى محور شد وجذب بين الإصلاحيين الذين يسعون إلى إقناعه بالترشيح والأصوليين الذى يحاولون الضغط عليه للانسحاب من السباق.

إن ما سبق فى مجمله يؤكد أن الانتخابات الرئاسية القادمة سوف تكون من أكثر الاستحقاقات السياسية التى شهدتها إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إثارة وسخونة، لأنها ربما تسهم بدرجة كبيرة فى تحديد وجهة نظام الجمهورية الإسلامية فى المستقبل. وفيما يلى ملف خاص يعرض رؤى متباينة لتفاعلات القوى السياسية الإيرانية استعدادا للانتخابات الرئاسية القادمة.

١ - التشويش الأصولى للرأى العام الإيرانى

أفتاب يزد (شمس يزد) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

ثمة تغيرات كبيرة فى الظروف السياسية والاقتصادية لإيران حدثت فى السنوات العشر الأخيرة، وقد ظهرت نتائج هذه التغيرات على نحو أوضح وأبرز للشعب الإيرانى فى عام ٢٠٠٨.

فى عام ٢٠٠٧ نشطت الجماعة التى تسمى حاليا بالأصوليين، وكان مسعاهم الرئيسى موجها إلى فصل أنفسهم عن التيار المنافس - الإصلاحيين الحقيقيين - وتمسكوا بهذا الموقف لدرجة أنهم نشروا إحصائيات قبيل الانتخابات الرئاسية تبرز شرائح المؤيدين لهم وأخرى للتيار المنافس، وأعلنوا أن ٦٠٪ من الشعب الإيرانى يؤيد مرشحهم وبعد يومين من نشر هذه الإحصائية أعلنوا أن جميع القوى الثورية تؤيد مرشحهم، وجميع "الكفار" يقفون خلف منافسهم، لكن منذ عام ٢٠٠٧ تغيرت الظروف، لدرجة أن الأصوليين لم يعودوا مصرين على أن سياستهم نموذج يحتذى لجميع

القوى الثورية، وأن منافسيهم جزء من دائرة الكفر العالمي.

ووصل الأمر لدرجة أن الأصوليين تحاوروا مع الإصلاحيين حتى لا يتركوا معسكر المنتقدين للحكومة الأصولية، وبعد ذلك خطوا خطوات أبعد من التى خطاها منافسوهم الإصلاحيون فى مسار نقد أوجه القصور الاقتصادى والسياسى فى إيران، ولعل ما نشاهده اليوم من تصريحات متناقضة صادرة فى كتلتى الحكومة والبرلمان الأصوليتين يؤكد وجود مخطط حقيقى لتشويش أذهان الرأى العام الإيرانى.

وآخر نموذج دال على هذا التناقض، ما يتعلق برصيد صندوق احتياطى العملة الصعبة (صندوق احتياطى الفائض من عائدات النفط)، وهذا الموضوع حظى باهتمام الأصوليين فى فترتين، الأولى وبدأت من مارس ٢٠٠٣ حتى مايو ٢٠٠٤ فى ذلك الوقت كانت حكومة خاتمى تقدم طلباً للمجلس السادس بسحب أقل من نصف مليار دولار لاستكمال المشروعات العمرانية المتوقفة لنقص الاعتمادات، وبعد تقديم الطلب، اعتبر عدد من خبراء الاقتصاد الأصوليين، ما تنوى الحكومة والمجلس الإصلاحيين القيام به خيانة للوطن وبيع لثرواته فى مزاد علنى.

لكن لم يستغرق تغييرهم لموقفهم هذا أكثر من سنتين، وأجازوا سحب عشرات أضعاف هذا المبلغ من صندوق الاحتياطى النقدى لدعم حكومة أحمدى نجاد.

وصل الإفراط فى السحب من الصندوق لدرجة أنه فى أواخر عام ٢٠٠٧م، تزايد الخوف من تعرض إيران لأزمة طاحنة فى حالة حدوث انخفاض مفاجئ فى سعر النفط، ومما لاشك فيه أن الارتفاع الكبير لأسعار النفط فى العامين الماضيين جعل من السهل تجاهل تحذيرات رجال حكومة الإصلاحيين السابقة بل وحتى تحذيرات المحافظين التقليديين فى المجلسين السابع والثامن، لكن مع انهيار سعر النفط بمعدل ٥٥٪ من أعلى سعر له خلال فترة وجيزة، توجهت أنظار وسائل الإعلام الإيرانية والناشطين الاقتصاديين وأصحاب النفوذ السياسى من جديد إلى القضية وظهر سؤال ملح هو ما هو رصيد صندوق الاحتياطى النقدى وماذا ستفعل الحكومة الإيرانية مع الانخفاض المفاجئ فى أسعار النفط؟

وهو نفس السؤال الذى وجه لأحمدى نجاد فى آخر حوار تلفزيونى معه، وقد طمأن أحمد نجاد الشعب الإيرانى بقوله إن الرصيد الموجود حاليا يكفى لإدارة البلاد لمدى تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات دون الحاجة ولو بيع ما قيمته دولار واحد من النفط.

وبهذا يكون أحمدى نجاد تمسك برأيه فى التأكيد على سرية رصيد الاحتياطى النقدى الأمر الذى أدى إلى تصاعد ردود أفعال كثيرة، كان من بينها إعلان أحد نواب المجلس عن دهشته من أن الحكومة تشرك الشعب فى تحمل المشكلات لكنها تخفى عنه رصيد الاحتياطى النقدى من العملة الصعبة لديها، وبعد تصاعد ردود الأفعال تلك أعلن موقع إلكترونى مقرب من الحكومة أن كلام نائب رئيس لجنة الخطة والموازنة فى المجلس والذى أدعى فيه أن نواب المجلس قد أطلعوا على الرصيد الفعلى للصندوق يؤكد أن الرصيد الحالى للصندوق أكبر بكثير مما تردد فى المحافل الاقتصادية، والواقع أن هذا الكلام يدعم ثقة رئيس الجمهورية فى كفاية الاحتياطى النقدى لإدارة البلاد، لكن التصريحات التى أدلى بها نائب رئيس المجلس بالأمس وهو أصولى أيضاً توقع الجميع فى الحيرة والتخبط حيث أعلن أن تصريحات زميله الأصولى (رئيس لجنة الخطة والموازنة) بشأن عرض رصيد الصندوق على نواب المجلس وحجم هذا الرصيد، تصريحات غير مقبولة من قبله، هذا التصريح الأخير من قبل باهنر يوضح كذلك أن نائب رئيس المجلس المعروف بنفوذه الواسع يسعى إلى أى فرصة ليعلن صراحة شكه فى تصريحات رئيس الجمهورية.

على أى حال ينبغى اللجوء إلى طرف محايد للحكم فى هذا الشان، هل قام رئيس الجمهورية بتقديم كشف حساب لصندوق الاحتياطى النقدى، أم أنه لم يكن دقيقاً بشكل كاف وقلق الإصلاحيين والأصوليين على السواء بشان مصير الاحتياطى النقدى فى محله؟

أم أن البعض يسعى إلى تشويش أذهان الرأى العام الإيرانى، ويسعى إلى استغلال التنافس الداخلى بين الأصوليين لمصلحته؟

إن الشفافية فى هذا الموضوع يمكن أن تقضى على هذه المخاوف، لكن القضاء على هذا المخاوف أو تأكيدها ينبغى أن يكون فى أسرع وقت، حتى يستطيع أفراد الشعب الإيرانى أن يخططوا لمستقبلهم بعيداً عن التشويشات الأصولية، وأن يتخذوا قراراً صائباً فى الانتخابات الرئاسية القادمة التى ستجرى فى شهر يونيو ٢٠٠٩. .

٢- الأصوليون والانتخابات القادمة

■ كيهان (الدنيا) ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

يجب على التيارات الأصولية والمحافظة في إيـران أن تخطط وتفكر من الآن في توحيد صفوفها والتنسيق فيما بينها لاختيار مرشح قوي لمنافسة المرشحين المحتملين من التيارات الأخرى.

إن السيد احمـدي نجاد ورغـم العديد من التحفظات والانتقادات الواردة على أداءه وإدارته للبلاد، هو المرشح الأفضل والأقدر على تحمل المسئوليات وأكثر التزاماً وعملاً بمبادئ الثورة الإسلامية وعلى رأسها العدالة الاقتصادية ومناهضة الاستكبار العالمي المتمثل في أمريكا وإسرائيل.

إن موقف أغلبية الشعب وموقف قائد الثورة الإسلامية من الحكومة الحالية أي حكومة السيد احمدي نجاد هي مواقف ايجابية وداعمة لها. وعلى العكس نرى أن أعداء الثورة الإسلامية وعلى رأسهم أمريكا وإسرائيل هم الذين يصفون حكومة السيد احمدي نجاد بانواع الاتهامات والادعاءات الواهية.

إن الرئيس احمدي نجاد ورغم كل الدعايات والإعلام المسموم ضده، فهو شخصية محبوبة في الأوسـاط العربية والإسلامية والـدول المناهضة للاستعمار والاستكبار الأمريكي.

كما أن خطاب الأصولية والمبدئية ورغم بعض الإخفاقات في حكومة السيد احمدي نجاد، هو الخطاب الأنجح والأنجع في أوساط الشعب الإيراني وان التيارات الأصولية والمحافظة في التي ستفوز في الانتخابات القادمة.

٣- التيار المنتمي للغرب

■ كيهان (الدنيا) ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٨

يمكن تعريف وتبويب التيارات والجهات الداخلية التي تعمل من حيث تعلم أو لا تعلم لمصلحة الأعـداء. هذه الجهات تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الجواسيس والمنخدعون بالإعلام والتيار المنتمي للغرب.

القسم الأول أي الجواسيس وكما هو معروف من اسمهم يحاولون ان يتقربوا للنظام الإسلامي ويقتربوا من صناع القرار كي يحصلوا على الأخبار والمعلومات السرية ويرسلوها إلى أسيادهم في الغرب.

اما القسم الثاني فهم أناس ينخدعون بالإعلام الغربي والحرب النفسية التي تشنها أكثر وسائل الإعلام ضد إيران، فهؤلاء من حيث لا يعلمون يتخذون مواقف معادية للحكومة الحالية، تحت تأثير الإعلام الخارجي، على سبيل المثال هؤلاء ينتقدون ويعارضون مشاريع الحكومة كالتقسيم العادل لأموال الدعم بين الناس أو تقنين بيع البنزين أو الضريبة على القيمة المضافة تحت وطأة الإعلام المعادي للحكومة، بينما يؤكد الخبراء والمختصين ان هذه المشاريع تصب في مصلحة الشعب وفي خانة تنفيذ العدالة الاجتماعية بين الناس.

أما القسم الثالث من المنتقدين والمعادين للحكومة فهو التيار المنتمي والمرتبط بالغرب في إشارة الى التيار الإصلاحي، إن انتماء وارتباط هذا التيار بالغرب لا يعني ان كل المنتمين والأعضاء في هذا التيار هم مرتبطون بالغرب بل يعني ان بعض الشخصيات المؤثرة في هذا التيار تعمل لصالح الدول الغربية.

إن مآل ومقصد هذا التيار هو التغييرات الجذرية في أصول النظام الإسلامي الإيراني تحت عناوين وشعارات برّاقة كالإصلاح والتغيير نحو الأحسن.

إن التيار الإصلاحي يحاول إسقاط النظام الإسلامي والانقلاب على مبادئه الإسلامية فهذا التيار يحظى بدعم وحماية الغربيين وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية، بينما كان الإمام الخميني يؤكد دوما للمسئولين ويقول: إذا رأيتم أن أمريكا وباقي أعداء الثورة يشيدون أو يدعمون بعض

مواقفكم، فقوموا بإعادة النظر في مواقفكم هذه.
إننا ندعو التيار الإصلاحي الى رسم حدود واضحة مع العدو وقال: حكومة السيد احمدي نجاد ليست معصومة من الخطأ ويجب نقدها دوماً، لكن ان تكون مواقفنا مطابقة لمواقف العدو الأمريكي ونؤكد ليل نهار على أخطاء احمدي نجاد دون الإشارة الى الايجابيات، فهذا بعيد عن الإنصاف.

٤- الدفاع الواقعى والباعث على الأمل فى ترشيح خاتمى

■ حميد رضا جلايى بور ■ امروز (اليوم) ٢٠/٩/٢٠٠٨

فى الأشهر القليلة المقبلة سنعايش انتخابات هامة ومؤثرة جدا فى حياة المجتمع الايرانى، والحديث الرئيسى هنا ان الاصلاحيين لن يستطيعوا ان يختلفوا بالنسبة لهذا الحدث

ثانيا ان الاسباب الستة التالية اذا كانت الان دفاعا عن خاتمى ودفعة لفوزه، فإنها ستكون خطوة مؤثرة حتى لو لم نوفق فى ترشيحنا.

ثالثا إذا كانت هذه الاجراءات فى صورتها السياسية والمدنية قد تمت ببواعث اخلاقية ودينية، فقد أتممنا عمل صالح يمثل احد الاركان الحياة الآمنة.

الدفاع عن خاتمى هو دفاع عن تحقيق آمال الثورة الإسلامية، وعدد كبير من الايرانيين مع المؤثرين اللذين ساهموا فى نجاح الثورة من الشعب اللذين ضحوا بمالهم وحياتهم ، وكانت الحرب المفروضة احدى النفقات الكبيرة التى تحملها الشعب الإيرانى العظيم.

وأحد الأسباب الرئيسية لهذه التضحيات هو اهمية تحقيق آمال الثورة الإسلامية، وللأسف فان تحقيق آمال الثورة الاسلامية يواجه مخاطرة فى مجتمعنا، وخاتمى هو أفضل من يستطيع ان يساعدنا فى تحقيق آمال الثورة الإسلامية.

والسؤال الآن: ما هى آمال الثورة الإسلامية؟

واعتقد أن آمال الثورة يمكن تلخيصها فى الشعار الاصلى للثورة وهو (الاستقلال، الحرية والجمهورية الإسلامية) وهذا الشعار اليوم فى معرض المخاطرة.

"الحرية" و "الجمهورية "فى خطر لان الجهاز السياسى الايرانى لا يقيم انتخابات حرة وعادلة، والانتخابات بالأسلوب الحالى لا ترضى بأى شكل الشعب الايرانى ولا ترضى بناة الثورة الاوائل مثل الآيات العظمى(منتظرى، صانعى، موسوى اردبيلى، رفسنجانى ،طاهرى اصفهانى ،وموسوى خوبينى)وجميعهم يرفضون اسلوب الانتخابات، ونفس الوضع بالنسبة للصحافة و والاحزاب والمؤسسات المدنية وحقوق المواطنة.

وركن "الإسلامية "أيضا باعتباره احد آمال الثورة الاسلامية هو الاخر فى معرض الخطر، واغلب شباب الدولة لا يستمدون دينهم من النصوص الاصلية (القرآن، الأحاديث النبوية، والأئمة الطاهرين)، ولكن تدينهم رد فعل على تدين الاشخاص اللذين اساءوا الاستفادة بشكل رسمى من دين الله ومن ثورة الشعب والشهداء.

ومما سبق فان الاستقلال والحرية والجمهورية الاسلامية هى آمال الثورة الاسلامية خلال الثلاثون عاما الماضية، وآمال شباب إيران اليوم هو "الديمقراطية".

السبب الثانى ان خاتمى هو افضل من يستطيع ان يواجه تراكم الاضرار الاجتماعية فى إيران، والمجتمع الايرانى يحظى بقدرات ملحوظة من تغيير الاوضاع الغير مرغوب فيها، وعليه فان هذا المجتمع مجتمع الحداثة، ونفس المجتمع يواجه الكثير من الاضرار الاجتماعية المقلقة والمضرة كما تشير الارقام التالية.

٩ مليون فقير - ٤ مليون عاطل - ٣ مليون مدمن

بالإضافة الى تزايد جرائم الضرب والقتل، والأضرار الاجتماعية والأسرية. ولذا زادت طلبات الشباب للهجرة خارج الدوله للبحث عن فرص عمل، وعلية فقدت الدولة كثيرا من خبراتها وكوادرها الماهرة.

وحكومة السيد خاتمى على الرغم من الضعف الزى كان بها، لم تكن حكومة كاذبة او تبيع الشعارات، ولذا فقد زادت قدرات المجتمع الايرانى خصوصا القدرات الاقتصادية.

ومما سبق فان الدفاع عن خاتمى يعنى الدفاع عن الحكومة الواقعية بدون شعارات والفاعلة فى السيطرة على الاضرار الاجتماعية.

السبب الثالث ان خاتمى بالنسبة للاختيارات الاخرى الموجودة والممكنة، هو الأفضل والأنسب مع الخصائص العالمية الجديدة، فى المقياس القومى والعالمى فى عصر التصوير.

والايرانيون بالدفاع عن خاتمى يستطيعوا ان يقدموا صورة عن الاسلام الرحمانى اسلام السلام للعالم، وان

يمحو الصورة السلبية عن ايران والايرانيون المرسومة لدى الغرب، والتى بسببها لازلنا نواجه مشكلات كبيرة فى التبادل الصناعى والعلمى والطبى مع دول العالم.

عادة يؤكد منتقدى خاتمى انه لن يستطيع ان يحول شعاراته فى التنمية السياسية الى اساس عملى وبالاحرى ان تصبح قوانين، ونستنتج من ذلك انه فى البناء الفعلى للجمهورية الإسلامية، لا يستطيع رئيس الجمهورية ان يتم عمله.

فالغالبية تعتقد أن إكمال مشوار الإصلاحات يتطلب استكمال خاتمي لمسيرته بنفسه، ويعتقد أنصاره أن المرحلة لا تحتاج لهزات من قبيل انسحاب خاتمى.

يرى بعض الإصلاحيين أن انسحاب خاتمي من المنافسة لن يؤدي إلى توقف مسيرة الإصلاحات فقط، بل سيجعل أنصاره في حالة حرجة وربما خطرة أيضا، ويذكر هؤلاء بما حدث لهم انطلاقا من العام ١٩٩٢م حيث نجح التيار المحافظ في الفوز بالغالبية البرلمانية وتحالف مع رفسنجاني برعاية المرشد خامنئي وأقصي الراديكاليون الإسلاميون عن السلطة ومؤسسات الدولة وإداراتها وسجن بعضهم، واضطر مئات منهم ولا سيما المثقفين إلى الهجرة بدافع الدراسة أو العمل وحجج مختلفة.. ويظن هؤلاء أن خروج خاتمي من معادلة الحكم الآن ستعود بالويلات على أنصاره المقربين، وأن استمراره بالتالي هو حماية لهم من أي عقاب.

السبب الآخر للدفاع عن السيد خاتمى انه الوحيد الذى يستطيع ان يفسد اللعبة المقترحة من قبل المعارضين للحرية والجمهورية والاسلامية ،ولـذا فان مشاركة خاتمى فى الانتخابات بمثابة كابوس للمعارضين للحرية.

كل الأسباب السابقة وغيرها تؤكد على اهمية ترشيح خاتمى، وانه الامل للشعب الايرانى، وفوز خاتمى فى الانتخابات نعتبره هدف واقعى، وبالدفاع عن خاتمى نستطيع المشاركة الفعالة فى ساحة الانتخابات والتى على أثرها سيتحدد مصير ملايين الايرانيين وسيكون بمثابة عمل صالح لتحسين أوضاع المجتمع.

٥- هذه الحكومة أيضا سترحل حتما

أفتاب يزد (شمس يزد) ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٨

بالنظر إلى سلوك معظم السياسيين والتيارات السياسية الإيرانية يتضح أن خطابهم وسلوكهم السياسى يتخذ المنافس أو العدو محورا وليس الخطة أو البرنامج الموضوع للذات، ومن ثم يصبح من البديهى تماما أن يكون السلوك السياسى لأى تيار موضع تشكيك وتكذيب من قبل بعض السياسيين الأخيرين لاعتماده سياسة اتخاذ المنافس محورا للعمل السياسى، وفى المقابل، الأمور التى يتعرض المنافس بسبب القيام بها للنقد أو حتى للهجمات غير المنصفة، تعد بالنسبة لذاته أمورا مباحة وإذ الأمر سيجعلها تستوجب التقدير والاستحسان من الأصدقاء، لأن النقد فقد قيمته إذ عد جزء من العمل السياسى بغض النظر عن موضوعيته! هذه القاعدة ألحقت بإيران والشعب الإيرانى إلى الآن، لكن امتدادها للمؤسسات الرسمية يمكن أن يخلق أضرارا بعيدة المدى لا يمكن معالجتها في المستقبل.

إن ما يتناوله هذا المقال هو تسرب نظرية التمحور حول المنافس إلى العلاقة بين المجلس والحكومة بمعنى وضع كل ما يتعلق بالمنافس والصراع إلى العلاقة بين المجلس والحكومة، بمعنى وضع كل ما يتعلق بالمنافس والصراع معه في مرتبة أعلى من البرنامج الموضوع للذات والتقدم المزمع تحقيقه، ولأجل بحث هذا الموضوع بشكل أفضل ينبغى العودة إلى الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤.

في ذلك الوقت، كل الأصوليون يعتبرون أنفسهم الفائزين بانتخابات المجلس السابع وحكومة خاتمى المنافس لهم، هذه الجماعة من الأصوليين إدعت أن معارضتهم لبعض برامج خاتمى تستند إلى نظريات علمية، وأنهم لا يسعون وراء أى هدف سوى الحفاظ على مصالح الشعب، وعلى هذا الأساس سنوا هجمات عنيفة ضد حكومة خاتمى حتى لا تسحب من صندوق الاحتياطى النقدى لاستكمال بعض المشروعات غير المكتملة لنقص الاعتمادات، متهمين إياها بعمل أوكازيون لبيع ثروات البلاد.

وقامت مجموعة أخرى منهم بجمع توقيعات لاستدعاء خاتمى إلى المجلس واستجوابه عن لماذا لم يقدم لائحة نظام

التنسيق إلى المجلس خلال المهلة القانونية الممتدة ثلاثة أشهر، وفى النهاية صدقت أغلبيتهم على قانون بموجبه يتمكن المجلس من إلغاء بعض الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة، ليس هذا فحسب وإنما أصبح من تاريخ التصديق على هذا القانون لم يعد من حق الحكومة التوقيع على أى اتفاق اقتصادى تزيد قيمته على ٢٠ مليون دولار بدون الرجوع إلى المجلس، لكن لم يمض كثير من الوقت حتى أخلت (الحكومة غير المنسقة) مكانها للحكومة التى كان يعتقد أصوليوا المجلس أنهم متوائمين معها.

هذا الاعتقاد في التوائم والتنسيق أظهر نفسه على الفور في تغيير طبيعة التعامل بين الحكومة والمجلس، لدرجة أنه لم يعد هناك من النواب من يقوم بجمع توقيعات لاستدعاء الرئيس إلى المجلس لاستجوابه بسبب التأخير في تقديم لائحة التنسيق بين الحكومة والمجلس، وحتى لم يعد هناك من النواب من يفكر في مساءلة الحكومة بشكل رسمى عن عدم تنفيذ هذا القانون الذى كان يعتبر التصديق عليه من مفاخر المجلس السابع.

بل إنه لم يعد هناك أحد يقول أن السحب من رصيد صندوق الاحتياطى النقدى خيانة للشعب وإهدار لثرواته الوطنية.

في هذه المرحلة لم يكن هناك أحد قلق من التصديق على اتفاقيات اقتصادية كبيرة بدون أخذ تصريح من المجلس، وإنما ظهر عدم الاكتراث بالتحذيرات المتكررة الداعية إلى امتناع الحكومة عن توقيع اتفاقيات طويلة الأمد لتصدير الغاز حتى يتم التأكيد من تلبية الاحتياجات الداخلية، لدرجة أن حالة عدم الاكتراث واللامبالاة هذه أدت إلى غياب أى تحرك قانونى جاد في المجلس.

لكن هذه المرحلة قد انتهت وجاء التفريط بعد الأفراد، وأصبح عدد من النواب غير قادرين على تحمل هذا النمط من التعامل السياسى، ومما لاشك فيه أن مجموع حالات الغضب وعدم القدرة على الاستمرار في تحمل سلوك الحكومة لدى نواب المجلس السابع قد انتقلت إلى نواب المجلس الثامن لدرجة أنه لأول مرة منذ ٢٧ عاما هى عمر الثورة الإيرانية، توضح مسألة استدعاء رئيس الجمهورية إلى المجلس على قائمة جدول أعمال عدد من النواب، في حين أنه في الظروف العادية لا يمكن اعتبار تصريحات أحد الوزراء سببا لاستدعاء الرئيس إلى المجلس. (تصريحات مشايى حول صداقته لشعب إسرائيل).

بعد ذلك بدء عدد من النواب جهودهم لإخراج إحدى الهيئات التابعة لرئيس الجمهورية من دائرة الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية ووضعها تحت سلطة أحد الوزراء (إخراج هيئة التراث الثقافى والسياحة من دائرة الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية)، الخطوة الثالثة لهذه المجموعة من النواب، تحركهم الأخير لتقليص صلاحيات الرئيس في مجال تعيين محافظ البنك المركزى، وإن لم تحدث واقعة خاصة فسينجح هذا التحرك وسينقل جزءاً آخر من صلاحيات رئيس الجمهورية إلى المجلس.

هذه النماذج توضح أن البعض بدلا من أن يستخدم صلاحياته القانونية بدقة وبدون أن يتنازل عن أى منها، وقع تحت تأثير بعض العلاقات وأصيب بالإفراط والتفريط فيها، هذا السلوك الإفراطى والتفريطى قد ساد لدرجة القول بأن الحكومة الحالية ستستمر في الحكم حتى نهاية فترتها، ولذا فإن الأشخاص الذين لا يستطيعون أو لا يريدون استخدام صلاحيتهم القانونية، يفضلون أن ينتقصوا في كل يوم من صلاحيات رئيس الجمهورية حتى لا يضطروا إلى المواجهة المباشرة معه.

للأسف هذا الفهم كان موجود بين جماعة من الإصلاحيين ولكن على نحو مختلف إذ كانوا كأنهم متأكدين من سيطرة خاتمى والإصلاحيين على السلطة التنفيذية، ومن ثم سعوا إلى زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، في حين أن النظر إلى الظروف الحالية لإيران يظهر فهمهم الخاطئ وخطورة الزيادة غير المحدودة لصلاحيات رئيس الجمهورية.

اليوم بالنظر إلى تحولات الإحدى عشرة سنة الماضية وبخاصة بعض أحداث الأشهر الأخيرة يتضح أن أكثر الأعمال منطقية وأقل الأساليب تكلفة هو البعد عن عهد الغضب والتشاحن وترك التحاقد والتصادم فيما يتعلق بالتعامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحتى بين التيارات السياسية، لأن هذه الحكومة سترحل حتما، وأى حكومة أخرى ستتولى الحكم بين عامى ٢٠٠٩، ٢٠١٣ ستضطر يوما ما إلى ترك مكانها لحكومة أخرى، في حين سيبقى هذا الشعب وهذا هو جوهر تداول السلطة، ثم إن على أعضاء كل من المجلس والحكومة أن يفكروا في اليوم الذى يغادروا فيه السلطة حتى يستطيعون تبرير تصرفاتهم وتصريحاتهم بدون الالتفاف إلى ما يقوله المنافس أو المؤيد.

٦- تقرير إحصائى حول الأداء الاقتصادى للحكومة التاسعة

اعتماد (الثقة) ٢٨/٩/٢٠٠٨

للمرة الثانية وخلال شهر واحد قدم الدكتور حسن روحانى رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام تقريراً إحصائياً يكشف السياسات الاقتصادية للحكومة التى أدت إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للشعب وتدهور الأحوال واقتح على الحكومة أنه بدلاً من تبنى سياسات مالية ونقدية فضفاضة غير محددة وزيادة حجم السيولة والتضخم أكثر من ذى قبل، يمكن تحسين أجواء العمل وتوجيه السيولة الموجودة نحو الإنتاج، ومعيار مقدرة الحكومة ليس في تكرار شعار المقدرة والقوة بل يكمن في فن تحسين أجواء العمل وزيادة الاستثمارات، وإلى جانب هذا الاقتراح وجه روحانى تحذيراً قال فيه: في الأجواء الانتخابية توجد مسألة مهمة نرجو أن لا ننساق خلفها وهى أنه في هذه الأجواء يكون مدار الأمر قائماً على الكلام والشعارات والدعاية الانتخابية وهذا الأمر خطير للغاية". وأضاف روحانى: "وهذا يعنى أن المسئولين في البلاد الذين يمكنهم استناداً على مناصبهم سن القوانين والتصديق عليها لو أنهم لا قدر الله تأثروا بهذه الأجواء في أعمالهم وتصرفاتهم أى أصبح النشاط التنفيذى والقرارات تصب في خانة الانتخابات إذن فما هو واجبهم؟ "وأشار إلى بعض الشعارات التى طرحتها الحكومة التاسعة قائلا "يجب أن تنظر إلى أى مدى كانت هذه الشعارات موضع تنفيذ على سبيل المثال في القضايا الداخلية طرحت الحكومة شعار العدالة وقالت أنها تعتزم القضاء على سوء التوزيع على الصعيد الاقتصادى وسوف تعمل على خلق الرفاهية ووضع النفط على مائدة الشعب والتقليل من المشاكل الحياتية والوصول بالتضخم إلى الحد الأدنى وتقليل معدلات البطالة إلى غير ذلك من الشعارات "وأضاف" هذه الشعارات كانت باعثة على الأمل بالنسبة للشعب خاصة في مجتمعنا التى تعانى الشريحة العظمى منه من الفقر والفساد وعدم المساواة وتكشف الإحصائيات الأخيرة عن البنك المركزى أن هناك حوالى ١٤ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر أى أن إحصائيات الفقراء لم تنخفض بل زادت ومن المؤكد أن رقم ١٤ مليون هو رقم كبير وبناءً على هذا أن هناك نسبة جديرة بالملاحظة يعيشون في فقر وهناك عدد آخر ليسوا فقراء بل أنهم يعيشون حياة متوسطة لكنهم بالفعل يعانون من سوء العدالة وأشكال الفساد المختلفة وهم يخشون الفساد الذى دب في مختلف القطاعات وبالفعل أصبح القضاء على الفساد مطلباً شعبياً، "وصرح موضحاً أن العدالة كانت شعار الحكومة لكن يجب أن نرى إلى أين وصلنا من الناحية العملية" هل بالفعل حققنا العدالة ولو حققناها فهل هذا هو المراد وأن هذا الأمر جيد للغاية أم إذا لم نكن قد حققناها وكل الأرقام والإحصائيات تقول أثناء لم تحققها فمن الأفضل أن تبحث الحكومة وترى لماذا لم نتمكن من تحقيقها،" وطرح روحانى سؤالا ما هو معيارنا لتحقيق العدالة في التوزيع وكيف نستطيع القول بأنه توجد أصلا عدالة وقال هناك مؤشرات مثل معدل الدخل أو الاستهلاك في القرى الفقيرة والغنية هذه المؤشرات توضح كيفية عدالة التوزيع في المجتمع." واعتبر رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية أنا أحد مؤشرات تحقيق العدالة في التوزيع والتى تحظى باهتمام في عملية التقييم "القدرة الشرائية، وقال" أن مؤشر القدرة الشرائية يحدد كيفية توفير أحاد الشعب لاحتياجاتهم بشكل يتجاوب مع مختلف مستويات هذه الاحتياجات والقدرة الشرائية دائماً تكون تابعة بشكل غير مباشر ومعاكس للتضخم فمع زيادة التضخم وثبات الدخل تنخفض القدرة الشرائية." وأضاف" على سبيل المثال عندما أعلن البنك المركزى أن نسبة التضخم على مدى الأثنى عشر شهراً الماضية كانت أ:كثر من ٢٣٪ أو أن نسبة التضخم في شهر مرداد عام ١٣٨٧ ه. ش قد زادت بنسبة ٢٧٪ مقارنة بنفس الشهر من عام ١٣٨٦ هزش قارن هذا يعنى أن القدرة الشرائية للأشخاص ومختلف الطبقات أصحاب الدخل الثابت من العمال والموظفين قد انخفضت بنسبة ٢٣٪ على مدى الأثنى عشر شهر الماضية و ٢٧٪ في شهر مرداد من هذا العام مقارنة بنفس الشهر من العام الماضى" وواصل ممثل مقام الزعامة في مجلس الأمن القومى قوله "لو أن الحكومة تضع في اعتبارها مسألة العدالة عليها أن تحافظ على القدرة الشرائية لهذه الطبقات ويجب أن تصل إلى الحد الأدنى من معدلات التضخم وتصل على زيادة المرتبات والأجور وإلا سوف تضعف القدرة الشرائية لجميع العمال والموظفين وأصحاب الدخل الثابت تقريبا. "وأضاف" بناءاً على هذا في مثل هذه الظروف عندما تعلن الحكومة رسمياً بأنها سوف ترفع الأجور والمرتبات بنسبة

تراوح بين ٧,١١٪، إلى جانب الإعلان رسمياً عن أن نسبة التضخم ٢٣٪ فإن هذا يعنى أن القدرة الشرائية بالنسبة للعمال والموظفين قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٦٪" وصرح عضو هيئة رئاسة مجلس الخبراء" في مثل هذه الظروف في العام الماضي عندما تزداد قيمة ثروة أصحاب المال بنسبة تزيد على ٢٣٪ مثل أصحاب العقارات والأراضي من دون أن تكون هناك محاولة خاصة لزيادة هذه الثروة فإن القيمة المضافة على قيمة الأراضي والعقارات قد أدت زيادة قدرتهم الشرائية ". وأضاف روحاني: "أن ما يتسم بالواقعية على مدى العام الماضي أنه بسبب التفاوت في القدرة الشرائية بالنسبة لمختلف طبقات المجتمع البعض زادت قدرته الشرائية والبعض انخفضت عنده هذه القدرة، يترتب على ذلك زيادة التفاوت الطبقى وتعميقه مع أن الحكومة كانت تريد العدالة ولكن كانت النتيجة العملية هى انعدام العدالة." وفى رده على سؤال أن سبب انعدام العدالة هذا التضخم وزيادة التفاوت الطبقى وضعف القدرة الشرائية ذكر" يقولون أن سبب زيادة التضخم الداخلى هو زيادة التضخم العالمى يعنى أنه كل هذه المشكلة يجب أن نبحث عن جذورها في الخارج". نعترف أن التضخم العالمى له دور في التضخم الإيرانى لكن ما نسبة ذلك؟ وبالأساس ما هو حجم التضخم في الدول الأخرى على مدى العام الماضى؟" وأضاف رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية" تفيد الإحصائيات الرسمية على مدى الأعـوام الثلاثة الماضية أى ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦ أن معدل الواردات قد زاد بالنسبة للأعوام السابقة بالترتيب كالتالى ٦,٦٪ و ١,١٠٪ و٣,١٣٪ واستناداً إلى أن سهم ٥,٢٢٪ للبضائع المستوردة في "GDP" فإن سهم التضخم المستورد على سبيل المثال بالنسبة لعام ١٣٨٥ حوالى ٦,١٨٪ من مجمل التضخم الإيرانى وبالنسبة لعام ١٣٨٦ لو افترضنا أن هذه النسبة ٢٠٪ تستنتج من هذا أن ٨٠٪ من هذا التضخم ناجماً عن السياسات الاقتصادية الداخلية إذن يجب أن نبحث لماذا زاد التضخم الداخلى إلى جانب التضخم العالمى." وصرح عضو المجلس المركزى لجمعية روحانيت مبارز "للأسف أن إيران من حيث التضخم تأتى في المرتين ٢٣ من بين ٢٣ دولة في المنطقة، والدول الأخرى بالوقوف على هذا الأمر الواضح لزيادة النمو الاقتصادى مثل على زيادة الاستثمار وزيادة الاستثمار ليس بزيادة حجم الأموال بل عن طريق توجيه الأموال الموجودة نحو الاستثمار ولأجل هذا الأمر يجب تحسين أجواء العمل وقد تمكنوا من إحراز نجاحات عديدة وأضاف "للأسف على مدى عدة أعوام الماضية قد شاهدنا في إيران أنه بدلاً من تحسين أجواء العمل مع تبنى سياسات غير متزنة ليس فقط لم تتحسن هذه الأجواء بل صارت أكثر تعثراً لدرجة أنه طبقاً للإحصائيات الرسمية كانت إيران في موضوع التشغيل والعمل تأتى في المرتبة ١٣١ عام ٢٠٠٧ أصبحت في عام ٢٠٠٨ في المرتبة ١٣٥ ونظراً لتدهور هذه الأجواء لم تتم الاستثمارات المطلوبة في البلاد لدرجة أنه طبقاً للإحصائيات الرسمية كان متوقعاً أن تكون نسبة نمو الاستثمارات السنوية ٢,١٢٪ أصبحت في عام ١٣٨٦ ٦٪ فقط أى أقل من النمو الاقتصادى".

وصرح روحانى أنه بينما كانت تقدر نسبة السيولة في بداية عام ١٣٨٤ بـ ٦٨ ألف مليار تومان أصبحت في ظل الانفتاح المالى والنقدى غير المتناسب وعدم الاهتمام بالبديهيات الاقتصاديون وعدد من نواب المجلس السابع زادت هذه السيولة بنسبة ٤,٣٩٪ في عام ١٣٨٥ ه. ش و ٧,٢٧٪ عام ١٣٨٦ حتى وصلت في عام ١٣٨٧ إلى ١٩٨ ألف مليار تومان أى ما يقرب من الضعفين ونصف الضعف فقط في ثلاث سنوات وطبقاً للتقارير الرسمية التى يقدمها البنك المركزى هذه الزيادة في السيولة وحجم الأموال كانت بالأساس ناجمة عن زيادة القاعدة المالية وبسبب الزيادة الخالصة للأموال الأجنبية في البنك المركزى وبناءً على التقارير الرسمية للبنك المركزى فإن ٣٠٪ بسبب الانفتاح في القاعدة المالية وقد تشكلت هذه الظاهرة جراء الأخذ من الاحتياط النقدى بشكل أكبر من الإمكانية الاقتصادية للدولة وصرح روحانى أن الإحصائيات الرسمية تفيد أنه للأسف تم على مدى أعوام ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ سحب بالترتيب ١١,٨ مليار دولار و ١٧,٨ مليار دولار و ١٦,٨ مليار دولار بقيمة إجمالية ٤٦,٤ مليار دولار عن طريق تقييمات الموازنة من الاحتياط النقدى وأضاف هذه السحوبات تمت بدون الالتفات إلى القدرة الاقتصادية للبلاد وأهداف الخطة التنموية الرابعة بل وعلى العكس من السياسات العامة التى خطها مقام الزعامة لهذه الخطة مما أدى في النهاية إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية لمحدود الدخل وتزايد التفاوت الطبقى والابتعاد عن أهداف العدالة.

إيران والأزمة الاقتصادية العالمية:
محور فرز جديد بين الإصلاحيين والمحافظين (ملف خاص)

تحولت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى محور جديد للفرز ومادة للصراع الداخلى بين القوى السياسية الإيرانية، وأبرزت وجها جديدا للانقسام بين المحافظين والإصلاحيين يرتبط بصراعهما المحموم على تحديد مستقبل إيران أو بمعنى أدق مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالطرف الأول وجدها علامة على اندثار الرأسمالية والليبرالية الغربية، واستند فى ذلك إلى رؤية المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى، لكن الأهم من ذلك، هو أن المحافظين استغلوا الأزمة للدلالة على سقوط رهان الإصلاحيين خصوصا التيار الذى يدعو إلى الحوار مع الغرب ويسير فى اتجاه مخالف لتيار الجمهورية الإسلامية، حيث يدعو إلى الأخذ بالنموذج الديمقراطى الغربى بما يعنى تكريس المرجعية للشعب وليس لولاية الفقيه التى تمثل العمود الفقرى لنظام الجمهورية الإسلامية.

هذه الرؤية رفضها الطرف الثانى الذى اعتبر أن الرأسمالية متجددة ومتطورة وقادرة على تجاوز الأزمة الأخيرة مثلما تجاوزت الأزمات السابقة وآخرها فى ثلاثينيات القرن الماضى، وأن آمال المحافظين بانهيار الرأسمالية هى مجرد أضغاث أحلام وسراب سرعان ما سينجلى عنه الغبار. لكن الأهم هو أن هذه الأزمة فى رؤية الإصلاحيين كشفت ضعف حكومة الرئيس أحمدى نجاد وعدم فعالية سياساتها الاقتصادية، لأن هبوط أسعار النفط، وهو أحد أعراض الأزمة، كشف المستور وأظهر الحكومة على حقيقتها أمام الشعب، وربما يؤدى إلى الإطاحة بها فى نهاية المطاف مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة فى يونيو القادم.

تداعيات هذا الصراع السياسى الداخلى المحموم حول أزمة ذات بعد خارجى، يتوقع أن تكون أكبر عمقا وأكثر اتساعا من الأزمة نفسها، لأنها ستفتح الباب من جديد للحديث حول الموقف من النظام الإسلامى واتجاهاته المستقبلية وعلاقاته مع الخارج. ولذا تفرد "مختارات إيرانية" فى هذا العدد ملفا خاصا يتناول رؤية القوى السياسية الإيرانية للأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها الداخلية والخارجية.

١- منتقدو الرأسمالية وأحلام اليقظة

صداي عدالت (صوت العدالة) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

لم تأت الانتقادات التي انهالت على النظام الرأسمالي في الآونة الأخيرة إثر الانهيارات التي شهدتها أسواق المال الغربية من فراغ، ومع ذلك فإن النظام الرأسمالي رغم الكثير من المشاكل والانتقادات الواردة عليه، من الممكن تطبيقه في الوقت الحاضر ولا يوجد بديل قوي له.

بمجرد ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية في الغرب قامت الأوساط المعادية للغرب بنقد مبرح للرأسمالية دون ان تقدم للبشرية بديلاً متكاملاً ومنسجماً لهذا النظام.

إن البدائل المطروحة الآن وهي النظام الاشتراكي والنظام الإسلامي للاقتصاد هي بدائل غير متكاملة ولا تقدم منظومة اقتصادية شاملة للبشرية.

إن النظام الرأسمالي يعاني من مشاكل عديدة كافتقاره لجوهر العدالة وتسببه في اتساع الهوة بين الطبقات الفقيرة والغنية لكن لا يوجد في الوقت الحاضر بديل مناسب لنظام السوق المنفتح والرأسمالية المتصلة بالتنمية الصناعية والزراعية والتقنية في الغرب.

إن هذه الأزمة الأخيرة التي أصابت جوهر النظام الرأسمالي ستترك آثارا سيئة وربما طويلة الأمد على اقتصاديات الدول الغربية لكن مادام الغرب يحاول ان يصحح ويرمّم هذه التجربة الرأسمالية ولم يتخلى عنها بسبب جدواها وفاعليتها الممتدة لقرن من الزمان تقريبا، ومادام البديل أي النظام الاشتراكي او النظام الإسلامي يفتقد العناصر الكاملة لتكوين نظام اقتصادي يلبّي حاجات البشرية المعاصرة، سيبقى النظام الرأسمالي واقتصاد السوق النظام المسيطر على اغلب اقتصادات العالم حتى في الدول التي تدّعي بأنها اشتراكية او إسلامية في نظامها السياسي.

٢- اجتياز المرحلة

كيهان (الدنيا) ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

لم تتأثر السوق المالية والبورصات الإيرانية وبسبب عدم ارتباطها مع الأسواق الغربية كثيراً بالانهيارات المالية التي شهدتها البورصات والمصارف الغربية.لكن التأثير جاء بشكل غير مباشر من هبوط اسعار النفط حيث الكساد والانكماش في الاقتصاد الغربي أدّى الى انخفاض نسبة الطلب على النفط ومشتقاته وهذا ما أدى الى هبوط اسعار النفط الى اقل من ٦٠ دولار واعربت الصحيفة عن ثقتها بأن الاقتصاد الايراني وعلى الأقل في الاشهر الست القادمة لن يتأثر كثيراً من هبوط اسعار النفط والسبب هو الاموال الوفيرة التي جنتها الحكومة في السنوات الاخيرة من ارتفاع اسعار النفط.

لكن ينبغى التحذير في نفس الوقت من خطورة استمرار انخفاض اسعار النفط، فإذا استمر هبوط اسعار النفط بهذه الوتيرة سيتضرر الاقتصاد الإيراني حاله حال كل الدول المنتجة للنفط مع فارق واحد وهو ان إيران تعتمد على الإيرادات النفطية كثمانين بالمائة من الناتج الوطني، بينما اغلب الدول النفطية خاصة الدول العربية المطلة على الخليج الفارسي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كامل تقريباً.

إن هذه الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط رغم آثارها السيئة على اقتصاد إيران، لكنها تشكل فرصة ذهبية لإيران كي تعتمد أكثر من ذي قبل على الاقتصاد الإنتاجي في المجالات الصناعية والزراعية والتقنية التي قطعت الجمهورية الإسلامية أشواطا مهمة فيها.

ويجب التقليل من نسبة الواردات من الخارج والتركيز على الصادرات وتكثيف المساعدات الحكومية على المعامل والمصانع المحلية التي أثبتت في السنوات الأخيرة أنها قادرة على فتح أسواق كبيرة وبيع بضاعتها في كل الدول المجاورة وغير المجاورة لإيران.

٣- آثار هبوط أسعار النفط

رسالت (الرسالة) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

بالرغم من خفض الإنتاج، انخفضت أسعار النفط في الأيام الأخيرة إلى ٦٠ دولار في البرميل الواحد ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن ينخفض السعر إلى ٥٠ دولارا في الشهرين القادمين، وحسب الرؤية الغربية في قراءة السياسة في البلدان النفطية والتي يسموها "بتروبوليتكس" أي السياسة في الدول النفطية، حسب هذه الرؤية هناك علاقة معكوسة بين اسعار النفط والديمقراطية في هذه الدول يعني كلّما ارتفعت أسعار النفط تنخفض نسبة الديموقراطية وتزداد نسبة التشدّد في هذه الدول، وعلى هذا الأساس يقول الغربيون أن ظهور حكومات متشددة كحكومة احمدي نجاد في إيران وهوجو شافيز في فنزويلا هي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة بينما كانت حكومة خاتمي معتدلة وتطالب بالحوار والتفاهم مع الغرب في ظل أسعار زهيدة للنفط أي اقل من عشرة دولارات للبرميل واليوم تتوقع الأوساط الغربية ان

تتغير لهجة حكومة احمدي نجاد بعد انخفاض أسعار النفط والركود العام في اقتصاد العالم.

إن هذا التحليل صحيح عندما يصف اقتصادات الدول النفطية بأنها مرتبطة ارتباطاً عضوياً بأسعار النفط وبالتالي قوة المواقف السياسية أيضا تنبع من قوة الموارد الاقتصادية. إن البديل الوحيد لهذه السياسة وهذه الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط هو فك الارتباط بين ميزانية الحكومة واموال النفط بحيث لا تعتمد الحكومة على الإيرادات النفطية كمورد أساسي في الميزانية. إن هذا البديل لا يمكن تنفيذه بسهولة ولابد من اعتماد خطة لعشرين سنة قادمة تتخلص فيها من الاتكال شبه التام على النفط وتعتمد على الموارد الاقتصادية المستديمة كالانتاج الصناعي والتقني والزراعي والعلمي.

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أمريكا وأوروبا في الأسابيع الأخيرة لم تقتصر على هذه البلدان فقط، بل تؤثر سلباً على كل اقتصادات العالم ومنها إيران. ويجب التحذير من التفاؤل بمقولات كانهيار اقتصاد أمريكا وانهيار الرأسمالية، إن أول آثار هذه الأزمة على بلداننا جاءت سريعاً بانخفاض اسعار النفط حيث انخفضت من ١٤٧ دولار الى ٦٤ دولار، واعلنت الأوساط الاقتصادية الإيرانية انها ستخسر ٥٤ مليار دولار خلال الستة اشهر القادمة جراء هذا الانخفاض في أسعار النفط.

ورغم تحذير العديد من الخبراء، استخدمت الحكومة أموال النفط بكثرة ولم تصغ الى نصيحة الخبراء لأنها كانت مصابة بنشوة الأسعار الخيالية للنفط التي ظنّت بأنها ستبقى مرتفعة إلى أمد بعيد.

٤- استجداء أم ضريبة؟

الوفاق ٢/١١/٢٠٠٨

يقوم رئيس وزراء بريطانيا جوردن براون بزيارة إلى عدد من البلدان العربية النفطية لاستجداء الدعم المالي لصندوق النقد الدولي بعد أيام من هجومه اللاذع على هذه الدول بسبب موافقتها على قرار الأوبك لخفض إنتاج النفط.

وصرح براون قبل سفره بأن هذه الدول وهي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات تمتلك احتياطات كبيرة وهي الدول الغنية بالنفط والثروات الأخرى. وكأنه أراد أن يقول بان على الدول العربية الغنية أن تدفع ثمن الخسائر التي منيت بها أسواق المال في الغرب جراء السياسات الخاطئة والأساليب الخاسرة للغرب في إدارة السوق.

إن الأسواق العربية في دول الخليج الفارسي خسرت اكثر من ٢٠٠ مليار دولار جراء الأزمة الغربية ويتوقع ان يزيد هذا الرقم بفعل الانهيارات المتواصلة في اسواق البورصة فضلاً عن انعكاساتها على الاقتصاد وزيادة التضخم بشكل عشوائي. وبدلا من ان يتحمل الغرب هذه الخسائر فانه يطالب التعويض من البلدان النفطية لأنه يعتبرها من الدول الثرية.

إن الأسلوب الغربي في مواجهة الأزمة عبر جمع الأموال وضخها في مصارف ومؤسسات خاسرة ليس الحل لأن المليارات من الاموال التي جاءت من اليابان لم تساعد على احتواء الكارثة، لكن المشكلة تكمن في النظرة الغربية حيال الأزمة بحيث يطالبون الاخرين بدفع ثمن أخطائهم.

إن الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة وبريطانيا لم ينظروا يوما إلى بلداننا إلا بنظرة البقرة الحلوب فتارة يحاولون السيطرة على مصادر الطاقة والنفط لدينا وتارة أخرى يطالبوننا بدفع الأموال التي رصدت من قيمة هذا النفط وخلصت الأصول بالقول لقد حان الوقت لحسم الأمور ووضع النقاط على الحروف لان شعوب المنطقة وأصحاب الثروة النفطية هم أولى من المجتمعات الغربية التي تساند العدو الصهيوني لضربنا، وتدخل جيوشها لتحتل أراضينا وتقتل شعوبنا، ثم يأتون لندفع لهم ما خسروا في غزواتهم وحروبهم وكأن العالم الإسلامي ضحية تذبح في الأفراح والاتراح.

إن لا مجال للفرح والسرور من هذه الأزمة لعدة أسباب:

أولا: ان هذه الأزمة تضرب وقبل كل شيء الطبقات الفقيرة والمتوسطة في انحاء العالم.

ثانياً: ان هذه الأزمة بدأت في الولايات المتحدة لكنها انتقلت بسرعة فائقة الى كل دول العالم بما فيها الدول الآسيوية أيضا.

ثالثاً: صحيح ان الاقتصاد الايراني لم يتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية لكن سرعان ما تأثر بتداعيات هذه الأزمة من خلال هبوط اسعار النفط وارتفاع اسعار الواردات الى

ايران واسعار العملات الصعبة.

ان الاقتصاد الايراني وبسبب العقوبات المالية والتجارية التي فرضت عليه في السنوات الاخيرة لم يتضرّر بشكل مباشر من الأزمة التي أصابت اسواق المال والتجارة العالمية.

إن اهم وابرز اثر تركته الأزمة المالية على إيران هو هبوط أسعار النفط حيث تؤكد الأوساط الاقتصادية الإيرانية ان الاحتياطي الوطني سينحسر ٥٤ مليار دولار في الاشهر الخمس القادمة بسبب انخفاض أسعار النفط.

ويبدو ان مسيرة هبوط اسعار النفط ستستمر في الاشهر القادمة بسبب الركود الاقتصادي العام في الغرب والعالم بشكل عام.

إن أمريكا سقطت في البئر الذي حفرته لإيران، فطالما كانت الإدارة الأمريكية ان تسمع خبر انهيار النظام الإسلامي في إيران تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والمالية على خلفية مشروعها النووي السلمي.

لكن الإدارة الأمريكية نفسها تعرضت الى زلزال اقتصادي كبير وهبطت البورصة الأمريكية الى ٤٠٪ لم يشهده هذه البلد في تاريخه. وهذا الانهيار قبل ان يكون اقتصادي فهو هزيمة سياسية وأخلاقية للأمريكيين الذين لم يُعيروا اي اهتمام للإنسان وحقوق الإنسان وارتكبوا ابشع الجرائم ضد البشرية في العراق وافغانستان وجوانتانامو وابو غريب.

إن هذه الأزمة المالية أدت إلى انتحار أصحاب بعض الصناعات والتجار وأصحاب البورصات الذين ضربهم الإفلاس في أمريكا مثل المدير العام لاحدى الشركات العملاقة في كاليفورنيا الذي قتل أفراد عائلته وانتحر.

وقد ضخت الإدارة الأمريكية ضخت مئات الملايين من الـدولارات لإنعاش اقتصاد المنهار الا ان ذلك لم ينفع، وشهدت كل الدول التي كانت قد ربطت اقتصادها بالاقتصاد الامريكي كالدول الأوروبية وبعض الدول العربية شهدت في الأيام الأخيرة نفس المصير المزري لا سيما في قطاع البورصات والأسواق المالية.

٥- فرصة تاريخية ضاعت

■ صداى عدالت (صوت العدالة) ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٨

رغم تنبؤ السيد أحمدي نجاد قبل ثلاثة اشهر بأن سعر النفط لن ينزل الى اقل من ١٠٠ دولار، وصلت أسعار النفط في الأيام الأخيرة إلى أرقام هابطة جداً كالستين دولار.

لكن السؤال المهم هنا هو ماذا سيكون مصير الاقتصاد الإيراني بعد أن جرّب ثلاث سنوات من الأرقام القياسية العالية من النفط؟

إن الأموال الطائلة التي جنتها الحكومة من النفط في السنوات الأخيرة لم تُصرف على تقوية البنى وأعمدة الاقتصاد الإيـراني بل استُخدمت بشكل سيول نقدية وقروض لطبقات خاصة من الناس واستيراد الكثير من البضائع والسلع من الخارج إلى إيران. حيث ارتفع حجم الواردات من ٢٢ مليار دولار في سنة ٢٠٠٣ إلى ٤٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٧ وإذا استمر الوضع على هذه الوتيرة سنصل الى رقم ٦٠ مليار دولار للواردات في اوائل سنة ٢٠٠٩.

إن أغلبية الشعب الإيراني لم تجن من ارتفاع أسعار النفط إلا التضخم وارتفاع الأسعار وضيق المعيشة يوماً بعد آخر وذلك بسبب سوء الإدارة والقرارات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الحكومة في السنوات الثلاث الماضية.

أما الآن وبعد هبوط أسعار النفط وكما قال رئيس البنك المركزي ستخسر إيران ما لا يقل عن ٥٤ مليار دولار في الأشهر الخمسة المقبلة وهذا ما يعتبر جرس إنذار للاقتصاد الإيراني حيث ستواجه الحكومة نقصاً في الميزانية بسبب اعتماد الحكومة في مشاريعها وميزانيتها على أموال النفط والأسعار المرتفعة.

إن بعض مشاريع الحكومة كتوزيع أموال الدعم بين الناس ستواجه صعوبة في التنفيذ وربما ستلغى بسبب هبوط أسعار النفط، وبالتالي سيشهد الاقتصاد الإيراني ركوداً بعد أن ضيّع فرصة تاريخية في السنوات الماضية بصعود كبير لأسعار النفط لم تُستخدم في تقوية البنى التحتية في الاقتصاد الإيراني.

العمق الاستراتيجى للجمهورية الإسلامية الإيرانية وفقا للخطة العشرينية

غلا مرضا محمدى ■ كيهان (الدنيا) ٧/ ٩/ ٢٠٠٨

رغم أن الدراسات الاستراتيجية لم يتجاوز تاريخها بضعة عقود من الزمان إلا أن مجالات اختصاصاتها واسعة بحيث يمكن مقارنتها مع الكثير من أقسام العلوم المختلفة، وكذا لم تعهد إيران المجال الاستراتيجي إلا مؤخرا، ومع هذا يمكن رصد الكثير من الآثار التى أبدعت في هذا المجال. على أية حال، فقد بدأ العمل في نطاق العلوم الاستراتيجية والدفاعية مؤخراً، ويمكن القول إن الغرب هو الذى استحدث هذا العلم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

أما في أعقاب وقوع الثورة الإسلامية في إيران والتى خلفت آثارا عميقة سواء في الشأن الداخلى أو الخارجى بما قد تماشى مع الأحداث الخاصة والكبيرة المنسحبة على مدار ربع قرن من الزمان مما أوجدت نوعاً من التعاطى الجديد مع العلوم الدفاعية والاستراتيجية، فمعرفة المخاطر المحيطة والفرص الجديدة من ناحية، وظهور زاويا مختلفة الرؤى سواء العالمية أو الإيرانية من أخرى كان مراعاة لبلورة تطورات جديدة على ساحة تلك الدراسات.

ومما لا شك فيه أن اصطلاح "نظرية العمق الاستراتيجى" يعد من أبرز اصطلاحات للدراسات الاستراتيجية، والدراسة التى نحن بصددها الآن تتطرق بالبحث للعمق الاستراتيجي الإيرانى من منطلق محددات الخطة العشرينية الإيرانية- أما فيما يتعلق بتهيئة وإعداد خطة طويلة الأمد كتلك، فقد لاحظ أن معظم الدول الكبرى اهتمت كثيراً وبخاصة في السنوات الأخيرة بوضع مثل تلك الخطط ذات الأمد الطويل، حتى يمكنهم رصد حركات دولهم في رؤية بانورامانية تحقق أهدافهم.

ومن حسن الحظ أن السلطات المختصة في إيران تعى تماما أنه في ظل عوامل من قبيل الدواعى الناشئ من أهداف الدستور، "التحولات الدولية"، سيادة الأجواء الاقتصادية الجديدة في العالم المعاصر، إضافة إلى التحولات العلمية والتكنولوجية كان من الضرورى إقامة الخطة العشرينية حتى ٢٠٢٥م، مع الوقوف على الإمكانيات والمحددات الموجودة، وبالاستفادة من تجارب الذات والآخرين وفى إطار الوقائع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية الموجودة حتى يكون هناك برنامج خطة عمل قيد التنفيذ طوال عشرين عاماً قادمة تستطيع إيران من خلالها تحقيق التنمية والوصول إلى مكانة اقتصادية وعلمية متقدمة على الصعيد الإقليمى تتماشى مع حفظ الهوية الإسلامية والثورية ومصدر الإلهام في العالم الإسلامى والدور المؤثر في العلاقات الدولية، لذلك فإن أحد أهم بنود الخطة العشرينية، تحديد العمق الاستراتيجى لإيران، (أو بمعنى آخر التعميق في دوائر النفوذ)، من أجل تحقيق الأمن على أبعاده المختلفة ورد العدو عن القيام بأى أعمال عدائية ضد أمن إيران القومى.

-نظرية العمق الاستراتيجى تاريخيا:

الواقع أن استخدام نظرية العمق الاستراتيجى كانت موجودة على طوال التاريخ، فلطالما سعت الأفراد أو الدول إلى السيطرة على المناطق الحساسة، أو إقامة القلاع والحصون في المناطق الاستراتيجية عبر استخدام تلك الاستراتيجية نفسها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هى هجرة الرسول "صلى الله عليه وسلم" من مكة إلى المدينة والتى لم تكن بعثا على تغيير أوضاع العرب في شبه الجزيرة العربية بل المبعث لكثير من التحولات في العالم الإسلامى كافة بعد ذلك، ورغم أن تلك الهجرة كانت علامة مع العمق الاستراتيجى للمجتمع الإسلامى الأول إلا أن الخبراء الاستراتجيين يرون أن نظرية العمق الاستراتيجى في أدبيات السياسة المعاصرة قد بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نظراً لظهور القوى العظمى آنذاك بمعنى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى على الساحة الدولية. فسعى كلهما إلى بسط نفوذهما على المناطق الاستراتيجية من العالم بقدر امتلاكهما للعوامل المؤهلة لذلك، مع تحديد الظروف المؤدية سواء للنصر أو الهزيمة مستقبلياً.

حيث خرج الأمريكان والروس بعد تجاربها الطويلة من الحربين العالمتين الأولى والثانية وعلى أثر الدروس الأليمة التى كانت من نصيب الألمان بدمج العوامل الخاصة بعلم الجغرافية السياسية مع العوامل الإنسانية وبعض المتغيرات الأخرى معاً بشكل نتج معه نظرية "العمق الاستراتيجى" ومن ثم أضحت تلك القوى تشرع في استخدامها، ولا شك أن اهتمام الولايات المتحدة إزاء حوزة دوائر المحيط الأطلسى، وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية

والتوسع نحو حدود السواحل الغربية والشرقية لـ أوراسيا، وكذلك انسحاب الاهتمام الروسى إلى حدود أوروبا الشرقية واحتلالها بالقوة حتى الوصول إلى قلب ألمانيا كل ذلك كان من جراء العمل بالعمق الاستراتيجى، فعدم خروج الاتحاد السوفيتى من أوروبا الشرقية ودعم الولايات المتحدة لدول أوروبا الغربية مادياً وتقسيم ألمانيا إلى قسمين شرقى وغربى، وتوسيع الإيديولوجية الماركسية والشيوعية أمام المد الرأسمالى مما صعد من الصراع القائم بين القوتين العظمتين كان أيضاً في ظل نظرية العمق الاستراتيجى. وكذلك التوسع في إبرام الأحلاف العسكرية من قبيل حلف الناتو وحلف ورسو مع تدعيم البنية العسكرية والاتجاه إلى تصنيع أسلحة الدمار الشامل، إذ راح كلا القوتين إلى تعميق استراتيجية عبر تنفيذ جملة من المشروعات لاسيما المشروع الأمريكى لـ ترين ومارشال وكذلك الدخول في حلف الناتو والسنتو والسيتو، أما المشروعات الروسية فتمثلت في حلف جنوب شرق آسيا الشيوعية والتحالف العسكرى مع دول الجوار الأمريكى لاسيما كوبا، احتلال أفغانستان، وقد أدى كذلك في النهاية إلى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لتوسيع تعميق استراتيجيتها عبر التوسع في بسط النفوذ إلى دول آسيا وأفريقيا وبخاصة في المناطق الاستراتيجية. أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وظهور النظام العالمى أحادى القطبية الجديد فلم تتقلص أهمية استراتيجية العمق الاستراتيجية، أيضاً إذ عمدت الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى دول النفوذ الروسى السابق (دول أوروبا الشرقية)، أما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتفجير برجى التجارة في نيويورك فقد منح الولايات المتحدة الفرصة أو الذريعة لتعميق استراتيجيتها حتى قلب العالم وبخاصة المناطق الغنية بالطاقة (وقد تضاعفت أهمية ذلك في السنوات التالية) وتباعاً قامت باحتلال العراق والتواجد العسكرى الأمريكى في المنطقة ومن قبلها أفغانستان من أجل إحكام السيطرة على محور روسيا- الصين- الهند وإيران. هذا بينما تسعى روسيا استعادة قدرتها مجدداً وكذلك بعض القدرات العالمية الأخرى مثل الصين، وفى هذا السياق تسعى إيران كذلك إلى استخدام نفس تلك الاستراتيجية أى تعميق استراتيجية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق الأهداف المرجوة.

استراتيجية العمق الاستراتيجى تعريفاً:

إن المفهوم الشامل لتلك النظرية عبارة عن: "كل شئ يمكن أن يكون نقطة قوة أو نقطة تهديد لدولة ما ضد الأخرى، بحيث تستطيع تلك الدولة عبر امتلاكها هذه النقاط ردع الدولة المعادية".

وبهذا المفهوم الشامل لنظرية العمق الاستراتيجى يمكن بحثها في أبعادها المختلفة.

١- العمق الاستراتيجى في البعد الجغرافى والجغرافية السياسية:

وفى هذا البعد، يكون العمق الاستراتيجى عبارة عن:

"المتع بسعة جغرافية مناسبة في الداخل وقدرة تأثرية في المحيط القريب".

أ- مكانة إيران في العالم الإسلامى:

تقع إيران من الناحية الثقافية والعقائدية في قلب العالم الإسلامى بشكل يجعلها قادرة على القيام بدور مؤثر مع بعض دول المنطقة إزاء التحولات الجارية، فالموروث الحضارى سواء الفارسى أو الإسلامى وعلاقاتها التاريخية والجغرافية الشاسعة مع الدول القابعة جنوب الخليج (الفارسى)، وباكستان ودول الجوار الغربى يعنى العراق وتركيا حتى القرن الأفريقى يجعلها منطقة استراتيجية، تؤهل إيران إضافة إلى إمكانياتها الموجودة بالقوة وبالفعل بتوسيع مجالات التعاون الثنائية والجماعية سواء الإقليمية أو الدولية.

وجمهورية إيران الإسلامية من هذا المنطق قادرة على لعب دوراً محورياً في إطار القواعد المتفق عليه إقليمياً ودولياً، وقطعاً يظل هذا التأثير المحورى منوطاً بزيادة دوائر النفوذ والعمق الاستراتيجى في العالم الإسلامى.

ب- البعد الجغرافى:

- البعد الداخلى، لا شك أن البيئة الجغرافية الشاسعة لإيران والمكونة من خطوط الطول والعرض التى أحاطتها بـدروع طبيعية من الجبال والصحارى تمنحها عمقاً استراتيجياً يحميها من تهديدات العدو (في حالات الحرب غير المتوازنة).

البعد الخارجى، إن وضع إيران الجغرافى- كما قد تبين آنفاً- والمبين في الخطة العشرينية ٢٠٢٥، يضعها في منطقة حساسة من العالم، باعتبارها جسراً لتلاقى شبكة الطرق الدولية، فإيران الرابطة بين أوروبا وجنوب شرق آسيا (موضع استقرار أكثر من ثلثى سكان العالم)، إضافة إلى كونها محور الصلة بين القارات الثلاث، أوروبا، آسيا وأفريقيا والطريق الموصل إلى آسيا الوسطى والقوقاز والبحار المفتوحة هناك، فإيران، أرادت أم لم ترد، تقع في بؤرة التحولات الإقليمية والدولية نتيجة موقعها الاستراتيجى ومن ناحية أخرى، فالأوضاع الأمنية والسياسية الحساسة والمسيطرة على المنطقة، بخاصة مسألة اقتراب إيران جغرافياً من إسرائيل يكسب آمنها من النواحى الاستراتيجية أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها لاسيما أن ذلك العمق الاستراتيجى الواسع في المنطقة يشكل -كما ذكرنا- ردعاً إزاء أى تهديدات، إذ أن الهجوم الإيرانى على إسرائيل قد يردع أمريكا من توجيه أى هجمات ضد إيران، وكذا فإن تمتع إيران بقوة بشرية كبيرة في المنطقة إضافة إلى تلك العوامل يجعلها قادرة على لعب دوراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط،

ولطالما تمركزت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية حول لعب ذلك الدور في المنطقة.

٢- العمق الاستراتيجى سياسياً:

أ- البعد الداخلى، أما العمق الاستراتيجى سياسياً من حيث البعد الداخلى "فهى استراتيجية دعم شعبى إلى سياسات وبرامج النظام تمنحه شرعيته في الداخل والخارج".

وهنا يجب ذكر أن نجاح تلك الاستراتيجية في بعدها الخارجى يكون منوطاً بالأساس بتأييد الشعب لبرامج وسياسات النظام في الداخل، يعنى كلما كان هناك مشاركة شعبية في الداخل كلما تم إحراز التقدم في الخارج، وقد فطن زعيم الثورة منذ البدء، لذلك لطالما نادى بتوسيع العمق الاستراتيجى في الداخل قبل الخارج.

ومن أهم عناصر العمق الاستراتيجى سياسياً في بعده الداخلى:

(١) الشعب، ففى النظام السياسى الإسلامى ونظام الثورة الإسلامية، الشعب هو واحد من ثلاث ركائز أساسية للنظام، بل هو الركيزة الأساسية والمكملة للركيزتين الآخرتين (الإسلامية، والزعامة)، فالتجربة قد أثبت أنه بدون مشاركة الشعب في الساحة السياسية والقبول الواعى للإسلام والحكومة الدينية ونظام الولاية، فلن يكون هناك حكومة دينية ولا ضمان لتنفيذ الأحكام الإلهية.

فلولا هذا الدعم الشعبى لسيدنا على (رضوان الله عليه) بعد رحيل الرسول الأعظم (صلى الله عليه وسلم) لما أمكنه تشكيل الحكومة الإسلامية وتنفيذ الأحكام الشرعية الأمر الذى تحقق بالبيعة والمشاركة الشعبية. ومن هذا المنطلق، استمدت الحكومة الإسلامية شرعيتها من هذا الدعم الشعبى حتى صار يشكل عمقاً استراتيجياً للنظام في بعده الداخلى. وحول هذا الخصوص، هناك محوران أساسيان يمكن الإشارة إليهما، أولهما، قبول الشعب، وثانيهما مشاركتهم في كافة الأمور.

(أ) قبول الشعب، فالقانون والشريعة الإلهية لم يفرضها شيئاً على أحد، إذ لا يجب فرض أحكام الدين والزعامة الإلهية بهذه الطريقة، فقد كان شأن أنبياء الله والكتب السماوية إبلاغ الرسالة وهداية البشرية وعلى مجتمع المؤمنين القبول، إذ أنه شرط أساسى في الإسلام. فالانقياد للولاية الإلهية والحكومة الإسلامية لا يتأت إلا بالقبول، وهذا بدوره يثبت أن أراء الشعب وانتخابهم هو الأساس في قيام أركان النظام بالحكومات الإسلامية.

(ب) المشاركة العملية للشعب في كافة الجوانب:

إن العزة وإقتداء النظام الإسلامى مرهونة بالمشاركة الشعبية في كافة المجالات. وسبق وأن أشاد الخمينى لمثل تلك المشاركة الحماية للشعب حينما تصدى لمؤامرات العدو الغاشم وقام بالدفاع عن نظامه الإسلامى الذى هو في الحقيقة دفاعاً على حريته واستقلاله إذ قال "إنكم اليوم أعلم بشئون بلادكم، وبخاصة بعدما قدم الشعب دعمه اللازم والذى بدونه لن تستطيع الدولة إنجاز أى أعمال، وتباعاً يتحتم على الإدارات والوزارات المختلفة أخذ ذلك في اعتبارهم حتى يرضوا رب هذا الشعب". وفى موضع آخر، يصرح الخمينى بشكل أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالمشاركة ودور الشعب في تأييد النظام الإسلامى ونظام الديمقراطية "مردم سالارى" الدينية، التى تبين مدى العمق الاستراتيجى للدولة في علاقاتها بالشعب: "إن إتكاء النظام على أصوات الشعب، هو في حد ذاته، أحد أبرز الميادين التى يؤدى فيها الشعب دوره المنوط به ... وتباعاً يتمم على النظام إدراك ذلك تماماً والعمل على تنميته بقدر المستطاع".

(ج) الزعامة أو القيادة:

إن الإسلام لم يضع ضوابط القيادة أو الزعامة بما يتطابق مع المعايير الإسلامية أو اعتبارها القائد يمثل الهداية للمجتمع الإسلامى فحسب، وإنما فرض على ذلك القائد أو الزعيم التصدى لسلطة المستكبرين بمنع الظلم ومواجهة أى انحرافات عن الدين والنظام الإسلامى، ومن ثم يأتى نظام "ولاية الفقيه" والولى الفقيه أو الزعيم القائد كأحد أركان الثورة الإسلامية في إيران باعتبارها الوسيلة التى تضمن سيادة الأحكام الإلهية في المجتمع، فالزعيم هو محور تلك النظرية التى يستطيع بما لديه من قدرات ترسيم السياسات الرئيسية للنظام، والتصدى لمؤامرات العدو ضد الدين وقيم الثورة الإسلامية، وقد استطاع الخمينى زعيم الثورة المحافظة على تلك القيم بكل اقتدار وعزة وإقامة الحكومة الإسلامية التى حافظت على الاستقلال وحدة الأمة الإسلامية في مواجهة مؤامرات أعداء إيران والإسلام.

(د) الإسلام:

مما لا شك فيه أن الدافع الأساسى للثورة وقيام الزعامة وكذا المشاركة الفعالة للشعب في النضال ضد كافة أشكال الظلم والتكبر ومقاومة المشكلات كافة إنما كان شعبيتها الإيمان الدينى الذى حث الجميع على التصدى لظلم النظام الشاهنشاهى رغم أدوات قاهره، وهو نفسه الباعث على تحقيق النصر إبان فترة الدفاع المقدس (المقصود الحرب العراقية الإيرانية). وفى هذا السياق، يشهد تاريخ الثورة الإسلامية على الأحزاب والجماعات السياسية التى دخلت ساحة النضال دون أن يكون الدين أو الإيمان بالله هو محور اعتقادهم بل كان اعتقادهم في أشياء أخرى ولذلك حينما اشتدت المقاومة واحتاج الكفاح لبذل الروح والمال أنزوا مثل هؤلاء ولم يبق في ساحة الجهاد غير المؤمنين بالله والمدافعين عن قيام النظام الإسلامى وصلاح الإسلام. إذ يقول الخمينى حول هذا السياق "إن هدف الاستكبار العالمى من المواجهة مع إيران، هو إسلامها وإسلامها فقط دون أى شئ آخر".

ب-أما البعد الخارجي:

العمق الاستراتيجي في بعد الخارجي هو عبارة عن: "استراتيجية تستطيع أن تضمن دعم الدول والمجتمع الدولي لسياسات وبرامج نظامها".

المجتمع الدولي:

فمن خلال التعريف السابق نستطيع إدراك أن العمق الاستراتيجي في بعده الخارجي يتمثل في إحراز مساندة دولية لسياسات وبرامج النظام في مواجهة أي تداعيات أو تحديات للنظام سواء في الداخل أو الخارج. وتباعاً يمكننا ذكر جملة من العناصر التي اتخذتها إيران على هذا الصعيد ومنها:

سياسة التفعيل، إذ أن جهود السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيد الخارجي وخاصة في الأوساط الدولية يوضح مدى اهتمامها للعمق الخارجي، وأكبر مثال على ذلك منظمة مؤتمر الدول الإسلامية التي استطاعت إيران بعد تولي رئاستها تفعيل دورها دولياً، وكذا جهودها مع دول حركة عدم الانحياز التي لعبت دوراً مؤثراً مؤخراً في مناقشة الملف النووي الإيراني بمجلس الأمن والوكالة الدولية.

سياسة التأثير، كذلك سعت السياسة الخارجية الإيرانية عبر نفس الاستراتيجية إلى التأثير على قرارات المجمع الدولي لتحقيق مصالحها القومية، ومن جملة تلك المحاولات ما قد تحقق في الملف النووي، إذ أنها وعبر سياستها الدبلوماسية المؤثرة استطاعت إحداث الشقاق بين دول T.P.N المعروفة بدول ٥+١، حيال اتخاذ سياسات وقرارات متشددة تجاه إيران، ولعل أبرز تلك المساعي المؤثرة لتلك الاستراتيجية يتجسد في النفوذ الواضح لإيران في العراق ولبنان.

دعم الجماعات الإسلامية والثورية، كذلك فإن أحد طرائق العمق الاستراتيجي في بعده الخارجي، تكمن في مساندة التيارات الشعبية التي تعارض القوى الكبرى وبالخصوص المناهضة منها للدول المعادية لثورة إيران الإسلامية.

إذ يبدو أن تلك الجماعات أو التيارات باتت تهدد وجود تلك القوى المعادية في منطقة الشرق الأوسط لاسيما جماعات المقاومة الإسلامية وحماس في فلسطين ونضالها ضد النظام الصهيوني الغاشم الذي يقف معه النظام الاستكباري العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك أيضاً الجماعات اللبنانية وخاصة حزب الله الذي انتصر على ذلك الكيان في الحرب الأخيرة واستطاع أن يزلزل حكومته، الأمر الذي جعل نظام الاستكبار يعيد النظر في سياساته الاستعمارية، هذا بالإضافة إلى تدعيم العلاقات الثنائية مع بعض دول أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا ونيكاراجوه وبوليفيا تلك الأنظمة التي تمثلت مثلث للمقاومة مع إيران ضد المؤامرات والسياسات الأمريكية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

٣-العمق الاستراتيجي اقتصادياً، اتخذت السياسات الإيرانية الاقتصادية وفقاً للخطة العشرينية جملة من العناصر التي تنمي اقتصادها وتحميه من المخاطر ومنها.

السعي إلى بسط النفوذ الإيراني على أسواق المنطقة وبخاصة في دول آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك أسواق الدول العربية، لتحقيق مصالح الأمن القومي عبر تنمية الاقتصاد الإيراني من ناحية، وحماية إيران من أي عقوبات محتملة يمكن أن تفرضها القوى الاستعمارية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

المكانة الخاصة للطاقة الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط: التابعية الاقتصادية للدول المتقدمة إزاء الطاقة (بترول، غاز)، يجعل الدول الكبرى في حاجة ماسة لتأمين طاقتها، والواقع أن إيران وبما تتمتع به من مكانة خاصة من حيث امتلاكها للطاقة سواء بترول أو غاز في منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين يكسبها مكانة باعتبارها المنبع الأساسي لتغذية العالم بتلك الطاقة، هذا بالإضافة إلى كون معظم البترول العالمي يمر عبر مضيق هرمز، الأمر الذي يمنحها عمقاً استراتيجياً اقتصادياً يمكن استغلاله في مواجهة التحديات القائمة.

العمق الاستراتيجي في بعده الدفاعي - الأمني:

تتمحور الخطة العشرينية ٢٠٢٥م، على هدف أصلي يتمثل في تحويل إيران خلال تلك الفترة إلى قدرة كبرى في المنطقة، وهذا بدوره يتطلب منظومة تتكون من الأمن والاستقلال والعزة والدفاع القائم على أساليب الردع و.....، ومن هذا المنطلق، يمكن تعريف العمق الاستراتيجي الدفاعي على أنه استراتيجية التوسع في آلية البرمجيات والآلية الهيكلية تبعاً للنظريات الدفاعية الجديدة مع الاستفادة من الآلية العسكرية الوطنية حتى يتأت ردع العدو وتحقيق الأمن القومي؟!

ومن منطلق هذا التعريف للعمق الاستراتيجية الدفاعية من واقع الخطة العشرينية الإيرانية يمكن ذكر العناصر التالية:

أ-تقوية الأمن والاقتدار الوطني مع التأكيد على النمو العلمي والتكنولوجي والثبات السياسي وتحقيق الهوية القومية والقدرة الدفاعية الراقية للارتقاء بمكانة إيران العسكرية في العالم.

ب-الارتقاء بالقدرات الدفاعية للقوات المسلحة من أجل الردع، مع الأخذ بمبادئ العمل والمواجهة للتهديدات المحتملة من أجل تحقيق مصالح الأمن القومي وضمان استمرار أهداف الثورة الإسلامية.

ج-التأكيد على دعم القوى الشرعية ومشاركتهم في الدفاع عن الأمن والثورة وذلك بالارتقاء الكمي والكيفي للتعبئة.

د-تدعيم وتنمية وتحديث الصناعات الوطنية الدفاعية (العسكرية) مع الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة التي تقوم عليه الاستراتيجيات الدفاعية المتطورة.

و-اتخاذ التدابير اللازمة حيال توجيه أي ضربات لأهداف ومنشآت عسكرية واقتصادية من قبل الدول المعادية ومعرفة

عناصر القوى والضعف في حالات الطوارئ القصوى.

وبالتوجه للعناصر سالفة الذكر يمكن تحديد ملامح تلك الاستراتيجية في النقاط التالية:

١-إقامة الأحلاف العسكرية، الدفاعية والأمنية مع الدول الإسلامية (الصديقة) والمنظمات الدولية المحايدة (شنغهاي).

وهذا بدوره يتطلب اتخاذ الخطوات التالية:

١-تشكيل منظمة دفاعية مكونة من الدول مشتركة الأهداف.

٢-الحيلولة دون تسرب الآثار السلبية الناجمة عن أزمات المنطقة إلى الداخل الإيرانى.

٣-تقوية البنية الدفاعية - الأمنية عبر إبرام العديد من معاهدات الدفاع المشتركة مع دول المنطقة.

٤-تأسيس مؤسسات تناسب مع عملية تنمية الروح النفسية الشعبية لمواجهة التداعيات التى قد تخلقها الحرب النفسية للعدو.

٥-التوسع الكمى والكيفى لجيش العشرين مليون.

إضافة إلى ذلك تحقيق الأمن الداخلى عبر تواحد النسيج الداخلى بين القوميات المختلفة مع تقليص هوة الفجوة بين المعارضة والنظام للحماية من أى ضربات محتملة، وهذا يتأت لتحقيق النقاط التالية:

أ-مواجهة الدعوات المطالبة بالتجزئة والتقسيم والاستقلال.

ب-الارتقاء بالوعى الشعبى، للتصدى لمخططات العدو.

ج-الارتقاء بالقدرات الشعبية من أجل تحمل الصعاب في حالات المواجهة.

د-اتخاذ سياسات عقلانية علمية لمواجهة الحرب النفسية.

هـ-التعريف باستراتيجيات العدو في الداخل والخارج، للعمل على إحباطها.

ومما سبق تناوله، يتبين أن الكشف عن العمق الاستراتيجى في أبعاده المختلفة لجمهورية إيران الإسلامية يمكن رصده وبدقة من خلال توضيح ملامح الخطة العشرينية لإيران التى وضعها الخبراء والقيادات المعنية في مختلف التحقيقات لصناعة القرار الإيرانى.

تحديات المجلس تحت رئاسة لاريجانى
هل سيكرر نواب المجلس الحالى تجربة المجلس السابع؟

ايرج جمشيدى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

يبدو أن اليوم آخر المهلة التى منحها عدد من نواب المجلس لوزير الداخلية الإيرانى على كردان للاستقالة من منصبه أو أن يقيله رئيس الجمهورية من عمله، وفى غير هذه الحالة سيقحم المجلس نفسه في الأمر، ويقدم طلب إحاطة لرئاسة الجمهورية، لكن لماذا جعلنا موضوع هذا المقال قضية الاختبار أو التحدى الذى يتعرض له المجلس الثامن بدلا من المصير الذى سيؤول إليه وزير الداخلية الإيرانى، الإجابة على هذا التساؤل تكمن في أن أحد الاتهامات التى وجهت إلى المجلس السابع أنه قصر في مواجهة الحكومة أكثر من اللازم. واتهم كثير من نوابه بأنهم تحولوا إلى نواب للحكومة بدلا من أن يكونوا نوابا للشعب، وكان هذا الاتهام شديد الوطأ لدرجة أن المجلس لم يستطع أن يتخلص منه حتى آخر أيامه وانهى عمله وهو متهم به.

حتى المشادة الكلامية التى حدثت في آخر أيام المجلس السابع بين غلام على حداد عادل رئيس المجلس آنذاك وأحمدى نجاد لم تحدث تأثيرا كبيرا على هذا الاتهام، واعتبرت مجرد مشادة دعائية، لأن حداد عادل كان متهما أكثر من الجميع آنذاك، وكان كثير من النواب يرجعون ضعف المجلس أمام الحكومة إلى طبيعة أداء رئاسة المجلس وبخاصة شخص الرئيس، ولعل لذلك الأمر قام حداد عادل في أواخر عمر المجلس السابع بمحاولة تغيير هذه الصورة من خلال كتابة عدة رسائل حادة لأحمدى نجاد يتهمه فيها

بتجاوز الدستور وتجاهله، ونشر هذه الرسائل، وبالطبع لم يجلس أحمدى نجاد صامتا، واستخدم ألفاظا حادة في الرد على حداد عادل، لعل هدف حداد عادل من كتابة هذه الرسائل الحصول على أغلبية أصوات نواب المجلس الثامن في انتخابات رئاسة المجلس، لكن هذا الأمر لم يفلح، وأظهر النواب رغبتهم في شخص غير حداد عادل، وخسر حداد عادل منصبه لصالح على لاريجانى واكتفى برئاسة اللجنة الثقافية بالمجلس.

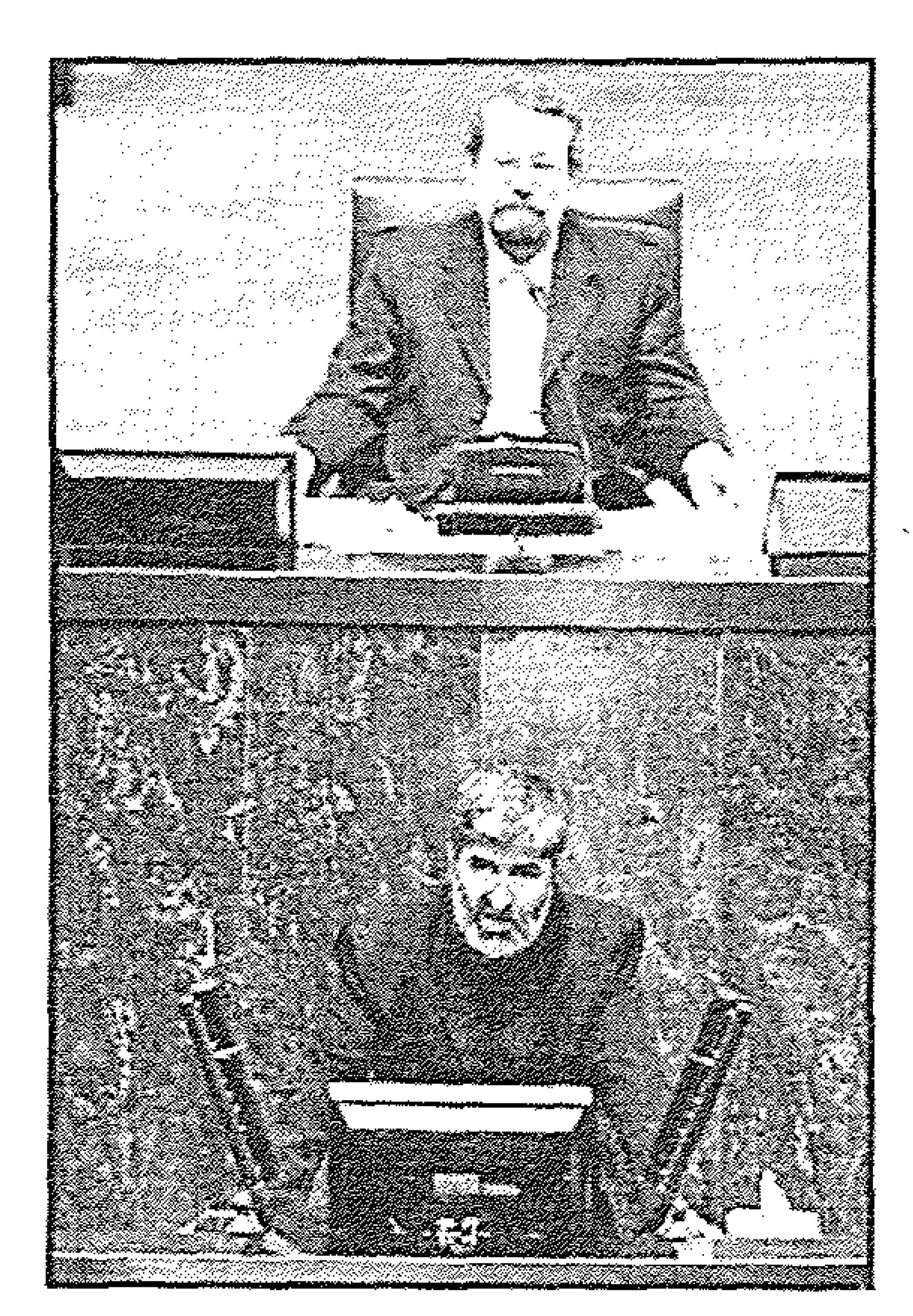
حداد عادل كان يعلم لأى سبب خسر مقعد رئاسة المجلس، واختار الصمت السياسى وقال أنه سيصمت من الآن فصاعدا، لكنه بعد صمته قال جملة بالغة التعبير حيث قال: سترى كيفية تعامل الرئيس الجديد للمجلس مع الحكومة.

لعل حداد عادل في ذلك اليوم كان يعلم أكثر من أى شخص آخر من أين ينشأ ضعف المجلس، وكأنه يقول بمنتهى اليقين أن المجلس الثامن تحت رئاسة على لاريجانى لو لم يقصر في مواجهة حكومة أحمدى نجاد أكثر من المجلس السابع، فإنه على الأقل سيكون مقصرا كذلك.

يبدو أن ما توقعه حداد عادل بصدد التحقق في هذه الأيام، لأنه خلال الأشهر الخمسة المنصرمة من عمر المجلس الثامن وقعت أحداث لو كان هناك مجلس قوى لاستطاع الرقابة على الأمور على نحو أفضل.

في الأشهر الخمس الماضية سادت إيران موجة من التضخم والغلاء المتزايد. وقد قال بعض المسئولين كلاما يتعارض مع مبادئ نظام الجمهورية الإسلامية. ومن بين الأحداث التى وقعت، عدم تحديد مقدار ما سحبته الحكومة من حساب الاحتياطى النقدى من العملة الصعبة، إعلان تجاوز الحكومة لقانون الموازنة العامة، والأهم من ذلك أن وزيرا حصل على ثقة نواب المجلس و٧٠ مليون إيرانى قد أعلن أنه حاصل على درجة الدكتوراة، ويعترف بعد عدة أشهر من توليه منصبه أن الواقع خلاف ذلك، وأن شهادته مزيفة لا أصل لها.

في الحقيقة كانت مثل هذه الوقائع تحدث في المجلس السابع، لكن المختلف في الأمر أن المجلس الثامن يصطدم بالحكومة ولكن من منطلق الضعف، في حين أن هذا الضعف هو الذى أدى إلى إحداث تغييرات أساسية في تكوين المجلس الثامن وهيئته الرئاسية لكن بلا جدوى في التعامل مع الحكومة حتى الآن.



بناء على هذا، المتوقع أنه إذا قام المجلس الثامن بتنفيذ رقابة قوية ودقيقة ستدخل في أداء الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات السابق ذكرها ويتخذ موقفا حاسما.

لكن تجربة الأشهر الخمس الماضية أوضحت أن المجلس الثامن إذا لم يتعامل على نحو أضعف مما كان عليه المجلس السابع في الموضوعات التى بها تجاوز للقانون، فإنه لن يكون أقوى منه.

يقف المجلس الثامن الآن في موقف الضعف والاتهام، لأنه لم يقم بشئ حيال تجاوز الحكومة لقانون الموازنة، وكذلك فعل حيال الأداء الاقتصادى للحكومة المتسبب في موجة التضخم إذ لم يقم برقابة جادة على أداء الحكومة، ولم يقم باستجواب وزير التجارة بشكل جاد، وما حدث من رجيم مشائى لم يترتب عليه شئ، كما ألغى استجواب وزير التربية والتعليم.

فقد لم ينتهى موضوع وزير الداخلية، وهدد بعض النواب بأنه في حالة عدم استقالة أو إقالة وزير الداخلية فسيستدعوه إلى المجلس لاستجوابه، الحقيقة أن التهديد بعمل استجواب لوزير الداخلية يمكن أن يوضح المعدن الحقيقى للمجلس الثامن، وإلى أى حد يستطيع نواب هذا المجلس الوقوف أمام تجاوزات الحكومة للقانون، خاصة فيما يتعلق بثقة الرأى العام، على الرغم من أن الشعار الذى أتى به المجلس وهو رقابة أقوى على أداء الحكومة قد تضرر بشدة نتيجة لأداء نواب المجلس ورئيسه، لدرجة أن رئاسة المجلس قد قامت بالدفاع عن أشخاص تعرضوا لنقد مباشر من أعضاء المجلس، على سبيل المثال نجد الآن كلا من على لاريجانى رئيس المجلس ومحمد رضا باهنر النائب الثانى لرئيس المجلس من المدافعين بشدة عن على كردان ويعتبران أن عدم الحصول على شهادة الدكتوراة أمر لا قيمة له، وبالطبع استدلال هذين المسئولين الكبيرين في الدفاع عن استمرار كردان في منصبه أمر مرفوض من البداية لأن النواب المعترضين لا يطالبون باستجواب الوزير بسبب حصوله على الدكتوراة أو عدم حصوله، وإنما بسبب كذبه وقوله ما يخالف الحقيقة.

على هذا النحو تصبح الجلسة العلنية للمجلس اليوم بمثابة اختبار لكلا التيارين، تيار مؤمن بدعم الحكومة ولو بثمن غض الطرف عن تجاوزاتها الواضحة العلنية، وآخر يطالب بالتصدى للتجاوزات من قبل أى أحد ، وسيتم اختبار، من التيارين في المرحلة القادمة.

أزمة ضرائب القيمة المضافة

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

عدد القوانين التى تم تعليق تنفيذها في إيران بعد فترة وجيزة من تنفيذها ليس بالقليل، ومن ثم لا ينبغى اعتبار إيقاف تنفيذ قانون الضرائب على القيمة المضافة بعد ١٧ يوما من تنفيذه بالأمر الغريب، على الرغم من أن وضع المسودة الأولى لهذا القانون تم منذ خمس سنوات، وساهم فيها نواب ثلاث دورات تشريعية ومسئولين حكومتين، بهذا الوضع وبحكم الظروف الحالية والموقف الاقتصادى الإيرانى يصبح إيقاف تنفيذ قانون الضرائب على القيمة المضافة مختلفا عن إيقاف تنفيذ القوانين الأخرى، وهذا الاختلاف راجع إلى الدافع إلى إصدار هذا القانون والملابسات المحيطة به والنتائج المترتبة عليه ولا يخفى على خبراء الاقتصاد أسباب ونتائج التعليق الاضطرارى لقانون الضرائب على القيمة المضافة، وعملية تعديل القانون، وتنفيذ مشروع التحول الاقتصادى في المستقبل.

١ - القانون جيد لكن التنفيذ سيئ:

مما لاشك فيه أن تحديث النظام الضريبى جزء من الضروريات الملحة للاقتصاد الإيرانى لدرجة أن القيام بأى نوع من الإصلاحات في البنية الاقتصادية الاجتماعية وحتى السياسية لإيران بدون إجراء تحول في النظام الضريبى سيكون أمرا مستحيلا ومبتورا.

لذا اختارت الحكومة إصلاح النظام الضريبى كأحد المحاور السبع لمشروع التنمية الاقتصادية.

في مثل هذه الحالة لا يشكك أدنى عالم بشئون الاقتصاد في ضرورة تنفيذ نظام الضرائب على القيمة المضافة وتغيير أسلوب تحصيل الضرائب، لأنه طبقا لمعتقد الأغلبية التى تكاد تصل إلى حد الإجماع من خبراء الاقتصاد ، نظام الضرائب على القيمة المضافة من أفضل الأساليب الحالية لإصلاح النظام الضريبى العام وتحقيق أهداف مشروع التنمية الاقتصادية لأسباب عدة، لكن على رغم من هذا الإجماع النظرى، فإن عددا كبيرا من الناشطين والمتابعين لهذا المجال أعلموا الحكومة بضرورة القيام بتوعية إعلامية موسعة واقناع الرأى العام بمزايا تنفيذ هذا النظام الضريبى، وإعلام أفراد الشعب على مراحل بأن الأداء الضعيف جدا لمصلحة الضرائب كهيئة منوطة بتنفيذ هذا المشروع هو ما سيضر بالمشروع من الأساس، ومطالبة أفراد الشعب بمساندتها، وما تم توقعه قد حدث بالفعل.

إن وقف تنفيذ نظام الضرائب على القيمة المضافة والذى كان أحد أسبابه ضعف الهيئة المسئولة عن تنفيذ هذا القانون، أحد النماذج البارزة لتنفيذ سيئ لقانون جيد .

وبقول آخر، حرم أعضاء الحكومة بأدائهم الهزيل إيران من النتائج الايجابية لتنفيذ قانون جيد تنفذه حاليا ١٢٠ دولة بالعالم.

مع الأخذ في الاعتبار بهذه الظروف نطرح سؤالا حول ما هو الضمان الموجود بأن الهيكلية الحالية للحكومة لن تكرر مثل هذا الأداء الذى لا يمكن الدفاع عنه في تنفيذ قانون ما في أى مجال آخر، بعد الإخفاق الذى حدث في تنفيذ مشروع على قدر أهمية وحساسية مشروع التنمية الاقتصادية!.

مع فرض أن مشروع التطور الاقتصادى تمتع في مرحلة التنظير والتدوين بالقوة والنضج اللازم، وكذلك القوانين ذات الصلة به والتى تم وضعها والتصديق عليها، هل لدى مجموع الأجهزة التنفيذية بالدولة القدرة على تنفيذ هذه القوانين بغض النظر عن الحكومة التى تتولى السلطة!.

إن التعرى والضعف غير المبرر أمام انتقادات وسائل الإعلام وخبراء الاقتصاد من النقائص التى ألمت بمصلحة الضرائب في تنفيذها لقانون الضريبة على القيمة المضافة، ولم تتخذ المصلحة أى قرار لتتلخص من أوجه القصور تلك، فأصبحت نموذجا بارزا لضعف الهيئات التنفيذية للحكومة في تطبيق القوانين والبرامج مهما كانت جيدة وتقدمية، وهذه المخاوف تمثل قضية ستظهر نفسها على نحو أوسع وأعمق في إطار تنفيذ مشروع التطور الاقتصادى المزمع تنفيذه ولا يمكن التجاوز عن الأمر بسهولة ولا ينبغى ذلك.

٢- تحدث مسئولوا مصلحة الضرائب في تصريحاتهم الأخيرة بعد وقف تنفيذ قانون الضرائب على القيمة المضافة بصراحة وشفافية أكبر، واعتبروا أهم السبب التى كانت وراء فشل تنفيذ القانون هو ضيق الفترة الزمنية بين إصدار القانون وتنفيذه، بعبارة أخرى التسرع في تنفيذ القانون هو السبب في فشله.

٣- النتائج الاجتماعية لتنفيذ الضرائب على القيمة المضافة

التي ظهرت في مراحلها الأولى في اعتراض بعض الفئات وبخاصة تجار الذهب يمكن اعتبارها تحذير بالغ الجدية لجميع مسئولى النظام فيما يتعلق بنتائج تنفيذ مشروع التطور الاقتصادى خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم السلعى إلى دعم نقدى.

النقطة الأهم في هذا المجال أن هذا النوع من الاعتراضات التى حدثت على قانون الضرائب على القيمة المضافة من قبل بعض الفئات لا يعتبر بأى حال من الأحوال اعتراض على مبدأ القانون، بل إن النشطاء الاقتصاديين في جميع أرجاء إيران اشتكوا من ضعف التوعية الصادرة عن مصلحة الضرائب وعدم تناسبها مع الموضوع، لأن هذه الضريبة ستجعل بعض الفئات تواجه مصاعب كثيرة في بيع سلعهم للمشترين، ومن ناحية أخرى مفاجأة المجتمع كما وكيفا بهذا القانون قد هيئ الفرصة لبعض البائعين وحتى المنتجين لاستغلال الأمر في زيادة الأسعار بحجة تطبيق قانون الضرائب على القيمة المضافة، فهل سيمكن التحكم في النتائج الاجتماعية المترتبة على هذا القانون، واستمرار هذا الأسلوب من قبل الحكومة يحكم بالفشل على مشروع التطور الاقتصادى قبل أن يبدأ.

اتفاقية النفط والغاز السرية

■ جمهورى إسلامى(الجمهورية الإسلامية) ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

أثار اتهام حسين شريعتمدارى رئيس تحرير جريدة كيهان، للسيد كردان وزير الداخلية ومستشاره القانونى محمد رضا رحيمى بتسلم رشوة من الشركة الاماراتية (كرسنت) وذلك بهدف تسهيل اتفاقية لبيع الغاز الطبيعى الايرانى أزمة سياسية داخلية فى إيران.

وتكشف عملية الرشوة الستار عن استغلال سرية اتفاقيات النفط والغاز واستمرار الفساد داخل الحكومة، وكان النفط خلال العام الماضى مصدر تأمين ٩٠٪ من الدخل الخارجى ويعادل ٣٠٪ من اجمالى الناتج القومى، وهو ما يدلل على أهمية النفط للشعب الايرانى، ودائما ما يقوم المسئولون عن هذه الاتفاقيات باستغلالها للتربح من ورائها، ولذا فان التواجد فى وزارة النفط واسلوب اداراتها خصوصا خلال العهد الثانى للجمهورية الاسلامية تعتبر احدى الساحات الحساسة لتقسيم السلطة داخل النظام، ولهذا السبب حتى فى العهد المعروف بالاصلاحات ايضا فقد عهد للجناح اليمينى والمقربين للزعامة بمسئولية هذه الوزارة.

ودائما كانت اتفاقيات النفط والغاز خاصة خلال العقدين الماضيين موضع تساؤل، سواء كانت اتفاقيات بيع او تنقيب.

إن الاقتصاد المغلق و الحكومة هما عوامل الفساد فى الدولة وسبب من اسباب ظهور الرشوة

فى كل اتفاقيات البيع والشراء الخارجية خاصة فى مجال النفط. وكانت حرب الثمان اعوام مع العراق نقطة تحول خطيرة فى تدخل المصالح الشخصية فى صفقات البيع السرية للنفط.

ولهذا كان وزراء النفط والمسئولين فى هذه الوزارة موضع للتساؤل والشكوك خاصة فى الدورة الثانية للرئيس احمدى نجاد.

كان هدف الرئيس احمدى نجاد الأساسى فى بداية توليه السلطة هو فرض سلطته وسيطرته على وزارة النفط، ولكن المجلس السابع لم يسمح له بهذا النفوذ داخل وزارة النفط، وفى النهاية ومع التغيير المستمر ، كانت كل وزارة تحل مشاكلها دائما بشكل مؤقت، ويستمر النزاع على وليمة وزارة النفط !

وقد تم توقيع اتفاقية للنفط بقيمة ٥ ,٢مليار دولار، وتم التوقيع دون شروط مسبقة او رقابة من الجهات المعنية، وبعد التوقيع وحصل هذة الشركة على هذا الامتياز الكبيرسعت مجددا للحصول على حصة اكبر من النفط.

ومع زيادة انتاج الغاز الطبيعى جنوب فارس زادت الرغبة فى عقد اتفاقيات الغاز الطبيعى الى جانب البترول خاصة بعد زيادة اسعار النفط والغاز فى الاسواق العالمية، وازدادت رغبة مسئولى الدولة فى نهب هذة الثروة القومية.

وكانت شركة (نرويج استات اويل) قد اقرت بدفع مبلغ ١٥ مليون دولار كرشوة لاحدى شركاتيه تابعة لاحد الوزراء وذلك من اجل الحصول على حق الشراكة فى مناطق استخراج الغاز الطبيعى، وقد جاء اسم مهدى الابن الاكبر

لهاشمى رفسنجانى فى هذة الصفقات، وبعد ثلاثة اعوام تم القبض على سيروس ناصرى العضو البارز فى المباحثات النووية الايرانية

ونائب المدير العام لشركة (اوريتتال اويل كيش)وذلك بتهمة التعاون مع شركة (هالى برتن) والتى كانت تبيع خدمات فنية لإيران، وقد قيل أن السيد ناصرى قد أخذ مبلغ من المال اثناء اتفاقية بيع الغاز الطبيعى لشركة (كرسنت) الإماراتية، وكان الاتهام الظاهر له هو تسريب معلومات نووية ايرانية للسيد (ديك تشينى)نائب الرئيس الامريكى.

ومع مجئ السيد نوزرى لوزارة النفط سعى جاهدا لتطهير الوزارة، وبسط نفوذ الحكومة على هذة الوزارة.

وكانت أول خطوة كبيرة لبسط نفوذ الدولة على هذة الوزارة هى قيام نجاد حسينيان مستشار الرئيس للشئون الدولية برئاسة مباحثات لتصدير الغاز الطبيعى الى الهند وباكستان وذلك قبل مجىء نوزرى للوزارة بعدة اشهر، وجاء خلفا لحسينيان حجة الله غنيمى فرد وعهد آلية بعقد اتفاقيات بيع النفط، وتم إبعاد غنيمى عن منصبه على اثر قبوله معاهدة بيع غاز ايران الى الهند بنصف السعر الذى باعت به تركمانستان غازها الى إيران، ويعتبر إبعاد غنيمى بمثابة نصر للحكومة، وبعد غنيمى أصبح جشن ساز مسئول عن عقد اتفاقيات النفط، كما عهد للسيد رحيم مشائى مسئولية بيع الغاز الطبيعى. وكان آخر منصب تقلده مشائى المستشار الثقافى للرئيس احمدى نجاد.

وربما يكون تنصيب السيد مشائى لادارة مباحثات بيع الغاز الطبيعى للهند جواب على السيد شريعتمدارى فيما يتعلق بخبر اجتماع ضم كلا من على كردان وزير الداخلية والسيد رحيم مشائى مع السيد حميد جعفر المدير التنفيذى لشركة (كرسنت) الإماراتية، وذلك بهدف تسهيل اتفاقية بيع الغاز الطبيعى.

النقطة الهامة هنا ان اتفاقيات النفط تامة السرية سواء فى مباحثاتها او التصديق عليها، والحكومة ليست مكلفة برفع نص الاتفاقية الى المجلس للتصديق عليها من جانبه.

وليس للجنة الطاقة فى المجلس اى دور فى هذة الاتفاقيات، فى حين أن المجلس يتدخل دائما فى استخدام احتياطى الدخل الناتج عن صادرات النفط والغاز، وهذه الازدواجية ربما سببها استمرار السلب من وليمة النفط.

النقطة الأخرى ذات الأهمية هى أن توجيه الاتهام من قبل السيد شريعتمدارى الى على كردان ورحيمى، لا يحمل فى طياته جديدا فهو امر طبيعى ضمن سلسلة الفساد وسيطرة المافيا على النفط والغاز الطبيعى، ولا ننسى أن مصدر خبر السيد شريعتمدارى مصدر موثوق فيه، وفى النهاية الأهم أن يكون هذا من مصلحة البلاد.

إيران .. لماذا؟

هل تغسل إيران أموال الإرهابيين؟

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

هل تقوم إيران بالفعل بغسل أموال الجماعات الإرهابية؟ يأتى هذا السؤال ملحا فى الطرح بعد دعوة الجماعة المالية الدولية لمحاربة غسيل الأموال (fatf) خلال اجتماعها بمدينة ريوديجانيرو بالبرازيل، المؤسسات المالية العالمية باتخاذ الإجـراءات اللازمة لعدم السماح لإيران بغسل أموال الجماعات الإرهابية، باعتبار أنه خطر يهدد النظام المالى العالمي، حيث أكدت هذه الجمعية أن النظام المصرفى الإيرانى توجد به ثغرات كثيرة، تستطيع الجماعات الإرهابية من خلالها غسل أموال تجارتها فى السلاح والمخدرات من خلال البنوك الإيرانية، لتأمين أنشطتها الإرهابية فى مختلف أنحاء العالم. ورغم أن مجلس الشورى الإسلامى فى إيران قد سارع إلى إصدار قانون يجرم عملية غسيل الأموال، ووضع عددا من الضوابط لتنفيذ هذا القانون، إلا أن هذه المؤسسة الدولية قد اعتبرت هذه الإجراءات غير كافية، بل إنها تمثل عدم جدية إيران فى محاربة غسيل الأموال، ومن ثم فإنها لا تقبلها عضوا فى المنظمة ما لم تقم بعملية جادة لإصلاح النظام المصرفي، وسد ثغراته التى تسمح بالقيام بعملية غسيل الأموال غير الشرعية. وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بتحذير المؤسسة الدولية لمحاربة غسيل الأموال، مؤكدة أن الدول السبع الصناعية الكبرى ترحب أيضا بهذا وتتضامن معه، وخاصة بريطانيا وروسيا، وأكد مصدر مسئول بوزارة الخزانة الأمريكية أن هذا التأييد يعنى القيام بإجراءات مشددة ضد إيران فى المستقبل القريب، ولكن هذا المصدر امتنع عن توضيح نوع الإجراءات المشددة، مشيرا إلى أن معظم الشبكة المصرفية الإيرانية التى تضم أكثر من خمسين بنكا حكوميا وأهليا تهدد النظام المالى العالمي. وقد استهجنت إيران هذه الدعوة والتهديدات الأمريكية والغربية، واعتبرتها سلسلة فى حربها الإعلامية ضدها، ووسيلة جديدة للضغط على إيران من أجل وقف تخصيب اليورانيوم، والقبول بمقترحات الاتحاد الأوروبـى حول مشروعها النووي، خاصة وأن الولايات المتحدة والدول الغربية قد قامت من قبل بتجميد أموال بعض البنوك الإيرانية ضمن الإجراءات العقابية التى تقوم بها ضد إيران.

إن تعثر الاقتصاد الإيراني، وغلبة الجانب الثورى على الإجراءات الاقتصادية، ومعارضة الإصلاحيين للممارسات الاقتصادية الحكومية، وكثرة تغيير المسئولين فى الأجهزة الاقتصادية تلقى بظلالها على قضية غسيل الأموال، خاصة وأن الرئيس أحمدى نجاد قد تحدث فى أكثر من مناسبة عن الفساد فى القطاع الاقتصادي، وحذر من أنه سوف يعلن عن قائمة من المفسدين، ولعل تأخره فى الإعلان عن هذه

القائمة بسبب وجود أسماء لشخصيات كبيرة ومسئولة فى النظام الحاكم، وإن كان بعض المحللين الاقتصاديين الإيرانيين أكدوا أن الفساد يخص قطاع النفط على الأكثر دون القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع المصرفي.

ومع توافر تقارير تشير إلى أن إيران على صلة ببعض الجماعات المتطرفة فى نقاط مختلفة من العالم، يكون مراجعة الموقف الإيرانى من عملية غسل أموال هذه الجماعات أمرا منطقيا، سواء للتعرف على ما إذا كانت إيران تمارس هذه العملية من خلال بنوكها من أجل الخروج من الحصار الاقتصادى المفروض عليها، ومن أجل إصلاح نظامها الاقتصادى بأحد الأبواب الموازية غير العلنية، أم أن بعض البنوك الأهلية هى التى تستغل ثغرات فى النظام المصرفى الإيرانى لتقوم بهذه العملية لحسابها، أو من أجل دعم مشروعات خاصة ببعض الجماعات السياسية ذات التوجهات الخاصة.

إن الأمر الذى يبدو شائكا فى هذه القضية هو المؤسسات الأهلية وقطاعاتها الاقتصادية، حيث يشبه الاقتصاديون الاقتصاد الإيراني، الذى يطبق بحق فكرة التقية الشيعية، بالسفينة فى عرض البحر، يظهر منها نصفها، أما النصف الآخر فهو الجزء الغاطس فى قلب البحر ولا يبدو للعيان، فالمؤسسات الأهلية وقطاعاتها الاقتصادية هى هذا الجزء غير الظاهر من الاقتصاد الإيراني، فرغم تميز المذهب الشيعى الاثنى عشرى بنظام الخمس، إلا أنه لم يدخل فى إطار العملية الاقتصادية، وبقى للمحافظة على هيبة الحوزات العلمية ومراجع التقليد، من خلال المؤسسات الدينية الأهلية بمشروعاتها الخيرية وتبرعاتها للكوارث غير المتوقعة، وتنفيذ الفتاوى التى يصدرها المراجع، ومنها فتوى قتل سلمان رشدى صاحب كتاب آيات شيطانية، كما لم تستغل فريضة الزكاة الإسلامية فى نظام الاقتصاد الإسلامي، ولكن أقيمت منها، فضلا عن مساعدات حكومية وهبات وتبرعات خيرية، المؤسسات الثورية والدينية، مثل مؤسسة المستضعفين وجرحى الحرب وهيئة مساعدات الإمام، والهيئات والمؤسسات غير الحكومية التى تستفيد من الخزانة العامة للدولة، والتى تملك فى يدها جزءا رئيسيا من اقتصاد إيران، لكنه غير محصور، ويخرج عن طائلة أجهزة الرقابة أو الإحصاء.

ويسعى الرئيس أحمدى نجاد لتغيير المفاهيم فى النظام المصرفى من خلال مشروعه للتحول الاقتصادي، وكذلك تغيير قيادات الإدارة المصرفية لتثبيت هذه المفاهيم، التى تهدف إلى أن تكون البنوك أداة للخدمة سواء للمولين أو المقترضين، لا أداة للربح، أو الوساطة والسمسرة. وطرح نسبة مئوية تبلغ ٥٠٪ من أسهم الحكومة فى الشركات الاستثمارية فى المحافظات للتعاونيات والأفراد، مع تقسيط ثمن الأسهم على عشر سنوات، مما يساعد على تقليل نفوذ الحكومة على المشروعات الاستثمارية، فضلا عن إعادة النظر فى وضع البازار، فقامت بهدم شكله ومضمونه التقليدي، مما أدى إلى لامركزيته، كذلك تحريك الاحتياطى النقدى من خلال استثماره، وتعقب الفساد فى مختلف القطاعات، وتحقيق الانضباط المالى والإداري، لوقف التضخم وعلاج الأمراض الاقتصادية، والتجاوب مع الجماهير، وهو ما يساعد على سد ثغرات الجهاز المصرفي.

لقد اختارت إيران أيضا استراتيجية الترانزيت بين الشرق والغرب لتحريك الاقتصاد، فعمدت إلى البحث عما ليس لديها من إمكانات، وما ليس لدى المنطقة، وهو ماوسع دائرة التجارة بين ماهو مباح وماهو مكروه، تحت مبدأ تحقيق المصلحة خلال فترة الحصار الاقتصادي، وبدعم من تحالف الحوزة الدينية مع تجار البازار، مما سمح بالتالى لدخول أموال هذه التجارة دون رقابة، وقد دعم هذا التعاون مع مستثمرين خارجيين لهم موارد غير مشروعة، سواء من تجارة السلاح أو تجارة التقنية النووية، ولا منفذ لهم إلا عملية غسيل الأموال من خلال مصارف تتبع لمؤسسات أهلية إيرانية.

هناك أيضا ثغرة أخرى تتعلق بجيش حراس الثورة الإسلامية، حيث أدت طبيعة تكوين جيش الحراس إلى أن تحمل عناصره معها عند عودتها إلى إيران بعد انتهاء تدريباتها فى المناطق الملتهبة من العالم، حيث تعمل المنظمات الثورية المتطرفة، عادت تحمل معها صداقات مع بعض عناصر هذه المنظمات والجماعات التى تعتبر خارجة عن إطار الشرعية الدولية، بل إن بعض هذه الصداقات تحولت إلى مديونات مادية ومعنوية يحملها الحراس لهذه العناصر، وسواء من خلال القيام باستثمار هذه الصداقات، أو دفع هذه الديونات، باتت العلاقات وثيقة بين جيش حراس الثورة الإسلامية وبين هذه المنظمات، ومن خلال هذه العلاقات تتم عملية تبادل المصالح، وربما يكون منها عمليات غسيل الأموال، ومع عدم تحديد صلاحيات الحرس الثوري، أو تعيين حدود وظائف هذه القوات ونطاق مسئولياتها، أو عدم توضيح القانون الإيرانى كيفية حل الإشكالية المتعلقة بالدور الذى يضطلع به الحرس الثورى فى الداخل الإيراني، بل على العكس إضفائه شرعية على هذا الدور، بالنص على أن دور الحرس يتمثل فى «محاربة العناصر التى تهدف إلى تخريب أو تفكيك الجمهورية الإسلامية، أو تعمل ضد الثورة الإسلامية"، أو تشن هجوما مسلحا لإبطال سلطة قوانين الجمهورية الإسلامية». وهو ما يفسر التصريحات التى أطلقها محمد على جعفري، قائد الحرس الثوري، قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى مارس ٢٠٠٨م حينما قال:

إن قوات الحرس الثورى وقوات البسيج مكلفة بدعم الأصولية كتكليف إلهي، بل إنها تطلق يد جيش حراس الثورة الإسلامية فى عمليات تمويل نشاطه من خلال قطاعه الاقتصادي، وقد بدأ هذا منذ أن حاول رفسنجانى إبعاد الحرس الثورى عن الحياة السياسية عبر إشراكه فى جهود إعادة الإعمار التى قادها بعد انتهاء حرب العراق، عن طريق تمرير مجلس الشورى قانون يتيح للحرس الثورى استخدام قدراته الهندسية لإعادة بناء اقتصاد البلاد، فقد أكسب هذا الأمر الحرس الثورى قوة إضافية، وساعده أكثر على ترسيخ نفوذه فى الاقتصاد الإيراني. حيث نجح فى تثبيت أقدامه فى العديد من القطاعات الصناعية، مثل قطاع صناعة السيارات، حيث يمتلك الحرس "مجموعة باهمان" التى تقوم بتجميع سيارات "المازدا"، وقطاع الطاقة الذى يتمتع فيه بثقل كبير، حيث أوكلت وزارة النفط للحرس الثورى مهمة توسيع حقل "بارس الجنوبي" مقابل عقد بـ٢,٥ مليار دولار، كما أعلنت وزارة الطاقة أن الشركات التى يديرها الحرس الثورى ستتولى كل مشاريع البنية التحتية وفيها المياه والكهرباء والكبارى فى غرب إيران. وبالإضافة إلى ذلك تمكنت شركة "خاتم الأنبياء"، التابعة للحرس الثوري، من تنفيذ ما يقرب من ١٢٢٠ مشروعا صناعيا وتعدينيا فى الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٧، كما وقعت العديد من العقود مع الحكومة الإيرانية، فعلى سبيل المثال وقعت عقدا فى عام ٢٠٠٦ مع وزارة النفط الإيرانية تبلغ قيمته ١,٣ مليار دولار. وقد عمل الرئيس أحمدى نجاد على توسيع نفوذ الحرس الثوري، عبر تعيين العديد من أعضائه السابقين إما فى مناصب وزارية، فقد عين ٩ وزراء من الأعضاء السابقين فى الحرس الثوري، وهو أمر لم تشهده الجمهورية الإسلامية من قبل، أو كمحافظين لإدارة المحافظات، فمحافظات مثل كرمان، وأذربيجان غربي، وخوزستان، وهمدان، وعيلام يحكمها عناصر سابقة من الحرس الثوري. وفضلا عن ذلك فقد ساهمت عدة تطورات أخرى فى تعزيز نفوذ الحرس الثورى فى الداخل الإيراني، تمثلت أهمها فى تولى اللواء محمد على جعفرى قيادة جيش الحراس، حيث يتبنى جعفرى منظورا يتمحور حول أن التهديد الرئيسى الذى يواجه الجمهور الإيرانى إنما يأتى من الداخل، أو ما يمكن أن يطلق عليه "الثورة المخملية"، وهو ما ركز عليه جعفرى أثناء توليه رئاسة مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للحرس الثورى قبل توليه قيادة الحرس، واتضح فى تصريحاته اللاحقة. هذا التوجه الجديد للحراس يتيح لهم فرصة القيام بمشروعات لتمويل عملياتهم، لا تدخل أيضا تحت مظلة الرقابة.

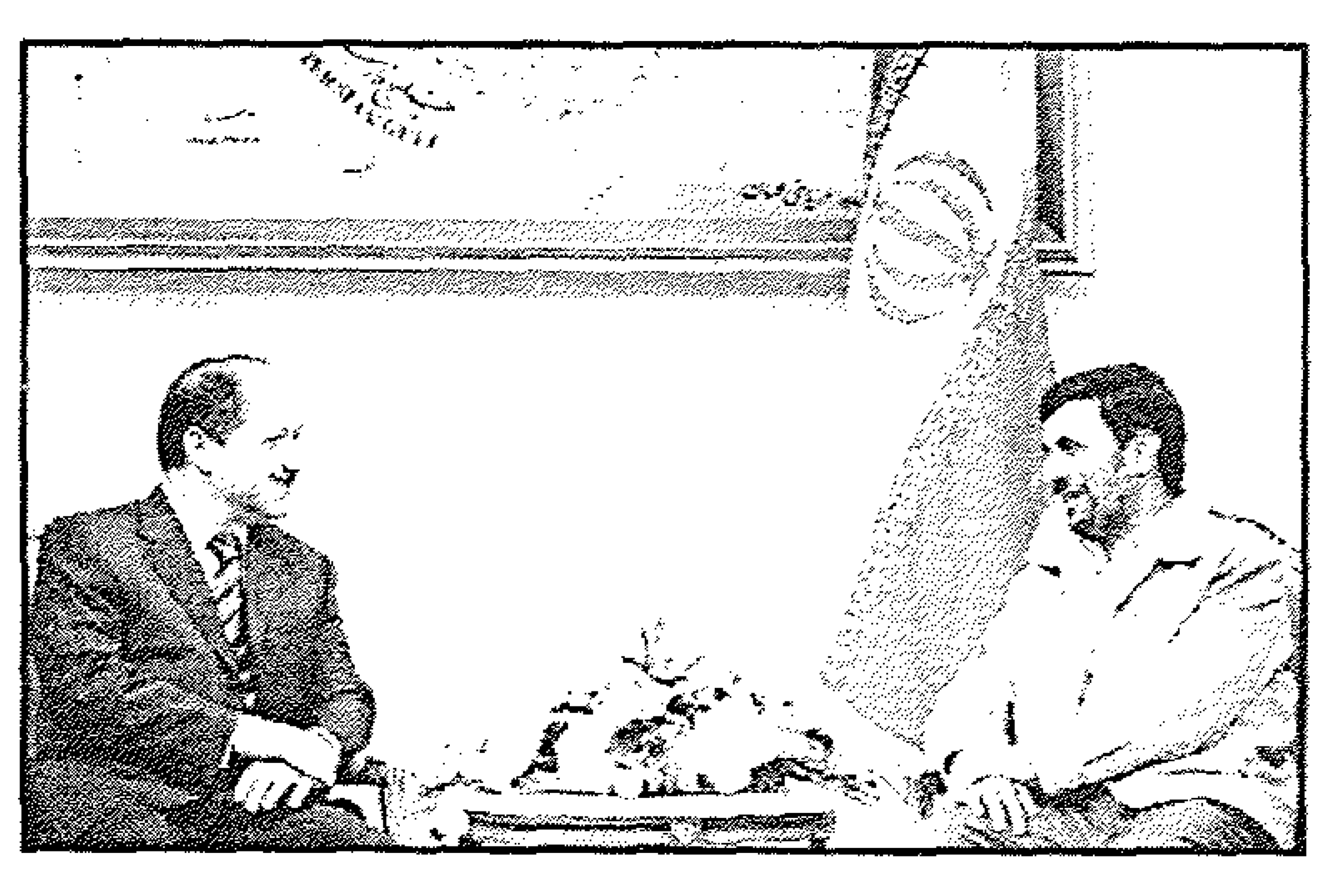
لاشك أن عملية الإصلاح الاقتصادى التى يقودها الرئيس أحمدى نجاد، والتى يراهن بها على مستقبله السياسي، وأهم عناصرها هو تحويل الدعم العينى لطبقة المحرومين إلى الدعم النقدي، رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لهذا المشروع الإصلاحي، باعتباره مؤديا إلى مزيد من التضخم المالي، تتضمن إصلاحا للنظام المصرفي، يمكن الخروج من خلاله إلى سد الثغرات الموجودة فى هذا النظام بما لا يسمح بعملية غسيل الأموال.

إيران والعراق وأمريكا

فياض زاهد اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨

أحد أهم أولويات الحكومة الأمريكية في الوقت الذي تحزم فيه حقائبها استعداداً للرحيل ، موضوع الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية. فالحكومة الأمريكية بعد أن استطاعت أن تطيح بصدام من السلطة بسهولة، واجهت صنوفا من المقاومة والأعمال الفدائية في وسط العراق وأحيانا في جنوبه، ومع أن شدة أعمال العنف والقيام بأعمال إرهابية في وسط العراق وخصوصا في مناطق بغداد ودياله وتكريت لا يمكن مقارنتها بالجنوب ذي الأغلبية الشيعية.ومنذ بداية الاحتلال وقوات القاعدة إلى فلول النظام البائد التابعة لحزب البعث وبعض الحكومات العربية تعمل بشكل واسع النطاق على ألا تتمكن أمريكا من الانفراد بالعراق كلقمة سائغة. وقد تمكنت القاعدة من تسويق هذه النظرية للعالم العربي، وهي أن أمريكا تهدف إلى الإطاحة بأربعة نظم في أربع دول إسلامية كبرى هي: العراق والسعودية وسوريا وإيران. ومع انهيار هذه الأنظمة الأربعة ستبقى إسرائيل وحيدة منفردة وستبتلع كل المنطقة.

وبعض الحكومات العربية لم تكن راضية عن سقوط صدام. فخروج صدام من بؤرة السلطة وازدهار نجم الشيعة والأكراد خلق ظروفا استراتيجية جديدة في المنطقة. ويدخل في هذه الاستراتيجية عدم الاعتراف بحكومة العراق الجديدة الامتناع لفترة طويلة عن إرسال السفراء إلى



بغداد واشتراك بعض الأجهزة الأمنية في المنطقة في خلق التوتر واحتدام الصراع بين السنة والشيعة. لكن الأمريكيون إلى جانب أغلبية القوى السياسية العراقية والدور البارز لآية الله السيستاني قد عملوا على احتواء موجة الإرهاب المتزايدة. وفي هذه الأثناء عمل الشيعة والأكراد على دعم ومساندة القوى السياسية السنية المؤيد للعملية السياسية. وفي هذا الإطار قامت القوات الأمريكية بمباحثات موسعة مع زعماء القبائل في وسط العراق لاحتوائهم والعمل على دمجهم في المسيرة السياسية. وكانت الجمهورية الإسلامية في هذه الأثناء تتبع سياسة مدونة وغير مدونة على شكل تناقض. فمن ناحية كانت سعيدة بسقوط صدام لكنها لم تكن تحتمل الجار الجديد، حيث إن وجود ٢٥٠ ألف جندي أمريكي في العراق علاوة على الوجود العسكري الأمريكي في كل من تركيا وقطر والسعودية والكويت وباكستان و أفغانستان، كل هذا يعني حصارا كاملا لإيران. من ناحية أخرى، فإن وجود حكومة تميل إلى الأغلبية الشيعية في العراق يعد حدثا طيبا من وجهة النظر الاستراتيجية. النموذج الذي حتى لو كانت إيران تتمنى تنفيذه في العراق لم يكن معلوما ما مدى إمكانية نجاحه أو إخفاقه. ولهذا ربما كان بعض الزعماء العرب يرى أن نتيجة الحرب الأمريكية العراقية كانت لصالح إيران. ومع هذا كانت إيران تعمل

على تغليب رغباتها الطويلة المدى على مخاوفها التكتيكية. ومع أن بعض المصادر الغربية كانت تميل إلى إلصاق بعض أعمال المقاومة أو الأعمال الإرهابية إلى إيران، لكن الحكومة الإيرانية الوحيدة التي كانت على استعداد للمشاركة في المحادثات الأمنية الثلاثية في العراق وانضمت بشكل رسمي لعملية إقرار الأمن في العراق. ومن المؤكد أنه في هذه الأثناء لا يجب ولا يمكن تجاهل ملاحظات إيران بخصوص مسيرة التطورات في العراق. لكن العراق على مدى العامين الماضيين قد قطع شوطا جيدا، فبعد استقرار الجنرال بترايوس ووضع الخطة الأمنية الجديدة وقيام الأمريكيون بالتحادث عن قرب مع القوى الشيعية المعتدلة والإقصاء التدريجي لمقتدى الصدر من الساحة السياسية واحترام مطالب آية الله العظمى السيستاني زعيم الشيعة العراقيين بدأ الاستقرار والهدوء يعود للعراق. وكان الأمريكيون قد قاموا بقتل ما يقرب من ٦٠٠ عنصر من العناصر المقربة من مقتدى الصدر . وفي هذه الأثناء أعلنت الشخصيات الشيعية الفاعلة ومن بينها عبد العزيز الحكيم ونوري المالكي رئيس وزراء العراق موافقتها المبدئية على الاتفاقية الأمنية. وأفادت بعض التقارير الرسمية أن آية الله السيستاني لم يكن يعارض بشكل جذري هذه الخطة الأمنية، مع أنه كان يعارض مضمونها. وفي هذه الأثناء أرغم الأمريكيون على التوقيع على الاتفاقية العامة التي وقعت عليها حكومة المالكي العام الماضي. وأعلن روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكي أن الوجود العسكري الأمريكي في بات موضع اتفاق حتى عاد ٢٠١١م وليست هناك حاجة لمحادثات جديدة. وأعلن أنه لو انسحبت القوات الأمريكية من العراق فإن أضرارا جسيمة ستلحق بكلا البلدين، وكان هذا التصريح صحيحا وتهديدا في نفس الوقت، ولم يكن من المستبعد أن ينهي الأمريكيون خلال الأيام المقبلة مساندتهم الأمنية، وهذا الأمر يعني أن تخرج طيور الظلام مرة ثانية من أوكارها، فعلى مدى العامين الماضيين كان العراق مهيئا لاندلاع حرب مذهبية. وقد طال الدمار والخراب عشرات المساجد والمراقد الشيعية ومساجد السنة على يد المتطرفين من كلا الجانبين، وقتل آلاف الأشخاص في عمليات التفجير الانتقامية، وتم استهداف أهم المزارات الدينية الشيعية في الصراع من قبل القاعدة. إذن كانت كلمات جيتس واضحة المعنى. لكن في هذه الأثناء كانت أشد المعارضين لهذه الاتفاقية الأمنية. وكانت هدف إيران من هذه المعارضة واضحا. كانت إيران تريد أن تدفع أمريكا ثمن جوار إيران للعراق. فقد تضررت من حالة عدم الاستقرار في العراق وأهم ضرر أن الحدود القريبة من إيران قد أصبحت مهددة. من ناحية تبنت أمريكا أكثر السياسات عدائية لإيران ومن ذلك تعاطيها مع الملف النووي الإيراني. فبأي عقل سليم يقبل أنه من الممكن الوصول إلى الأماني من دون فرض دفع الثمن على الأمريكيين وتوضيح السياسات المعقولة القائمة على عقد الصفقات. ويبدو أن الأمريكيين قد تفهموا هذا الأمر. وخلال الأيام الأخيرة شن الأمريكيون حربا نفسيا على إيران. فأعلنت الصحف الأمريكية أنه لازالت ضالعة في أعمال العنف الجديدة ومعلوم من الحكومة التي تستفيد من حالة الفوضى الجديدة. لكن يبدو أن المسئولين الإيرانيين لم يكونوا موافقين على الانسحاب مرة واحدة من العراق. حتى احمدي نجاد من دون أي شرط كان قد قال هذا الكلام في أمريكا أنه يسعى حثيثا لممارسة ضغط على البيت الأبيض. ووضاح أن الانسحاب غير المنظم من العراق سيجعل المؤيدين لعراق مستقل وديمقراطي سيقفون بمفردهم أمام الإرهابيين، الموقف الذي أعلن مرات من جانب الرئيس العراقي جلال طالباني ونوري المالكي وعبد العزيز الحكيم. ومع كل هذا يبدو أنه سيتم التوقيع على الاتفاقية مع إحداث بعض التغييرات المحدودة. المهم أن الأمريكيين أدركوا أن جيران العراق الأقوياء يحتاجون إلى تعاطي متعدد الأوجه ومتعدد الجوانب ليس بخصوص العراق بل بخصوص أشياء أخرى، و هي السياسة التي مما لا شك فيه ستظهر مؤشراتها بعد الانتخابات الرئاسية في أمريكا.

الاتفاقية الأمنية، والجماعات العراقية والسياسة الإيرانية

د. حسن هاشميان ■ ايران امروز(إيران اليوم) ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

على مدى الأيام الأخيرة تجري محادثات ومناقشات ساخنة بسبب معارضة توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا، فالجماعات السياسية العراقية قبل أن تنظر للحقائق الواقعة على الأرض تفكر في كيفية البقاء في السلطة. منذ فترة تم تقديم مسودة اتفاق أمني وهي كما يقول مسعود البرازني خلال زيارته لطهران ليست بالشئ المثالي، لكنها تعتبر الوسيلة الأفضل لخروج العراق من الوضع الراهن.و إنهاء الفوضى السياسية والأمنية التي شملت عراق ما بعد سقوط صدام حسين.

والحقيقة هي أن العراق منذ تكوين الحكومة الجديدة وحتى اليوم لم يتمتع مطلقا بالسيادة الوطنية الكاملة.

وليس عندي شك في أن شخصا مثل السيد عبد العزيز الحكيم الذي تعارض جماعته الآن التوقيع على هذه الاتفاقية الأمنية يعرف جيدا تاريخ السيادة الوطنية في بلده، وفي هذه المرحلة الانتقالية الراهنة فأن مسودة الاتفاقية الأمنية التي تقدمها أمريكا أفضل شئ ممكن للوصول إلى مرحلة أفضل في المستقبل، مثلما كان الحال مع ألمانيا وكوريا الجنوبية اللتان للتخلص من آثار الحرب لم يكن أمامهما بد من التوقيع على إتفاقية ثنائية ومتعدد الأطراف لم تكن بالشيء المثالي، والآن فإن دولة مثل قطر وتركيا توجد بينهم وبين أمريكا اتفاقيات أمنية طويلة الأجل ولم تتعرض سيادتها الوطنية للخطر

لكن كيف كانت جماعة عبد العزيز الحكيم؟هذه الجماعة قبل هجوم أمريكا على العراق لم يكن يوجد في أدبيات مقاومتها ضد صدام حسين شيئا يسمى "النضال من أجل سيادة الديمقراطية" كما جاء في الثقافة الغربية لكنهم ذات ليلة يرافقون الهجوم الأمريكي على صدام، وفجأة يجعلون حرية التعبير وحرية الصحافة و... أهدافا لهم. وفي عام ٢٠٠٧م وفي قمة عملية تحسن صورة الأمريكيين في العراق بعد إلحاق الهزيمة بالقاعدة في العراق وانخفاض حدة أعمال العنف في هذا البلد، تقوم جماعة الحكيم للتخلص من تهمة "تبعية إيران" بتغيير اسمها من "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" إلى "المجلس الأعلى الإسلامي" ونعلن أن مرجعيتها الفكرية والدينية في داخل العراق وليس في خارجه.

وفي الوقت الراهن تحليل جماعة الحكيم للأوضاع العراقية والظروف الإقليمية والوضع داخل أمريكا ورئاسة بوش، هو أن كل الشواهد تفيد أن قوة إيران آخذة في الازدياد وأن أمريكا في مرحلة انهيار وفي المستقبل مع مجيء "اوباما" ستتغير فجأة السياسة الأمريكية تجاه العراق وسيزيد دور إيران في العراق. وقد أدى هذا التحليل إلى أنه للحفاظ على المصالح الطويلة المدى لهذه الجماعة يتحرك فريق عبد العزيز الحكيم في إطار سياسة إيران تجاه الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية. هذه الجماعة التي ذكرنا تاريخها ستقدم على أي عمل من أجل الحفاظ على مصالحها، ومع وجود منافسين مثل مقتدى الصدر وحزب الدعوة بجناحيه إبراهيم الجعفري ونوري المالكي وكلهم في يد إيران سيكون من الخطر جدا على هذه الجماعة أن تبتعد عن إيران في هذه المرحلة.

الجماعة الثانية المعارضة لتوقيع الاتفاقية الأمنية مقتدى الصدر وأنصاره هذه الجماعة تنظر إلى كل الأمور بشكل سيادي وتتبع سياسة "إما نحن وإما لا شيء" وكانت من أول المعارضين لهذه الاتفاقية وسبب معارضة هذا الفريق الذي يتمتع بقاعدة قوية إلى حد ما بين العوام والحفاة أنها تنتهك السيادة الوطنية للعراق

ومما لا شطك فيه أن مفهوم السيادة الوطنية بالنسبة لمقتدى الصدر له معنا خاص. ملخصه أنه لا زالت مدن جنوب العراق لا تنسى المحاكم الخاصة لمقتدى الصدر لقمع العارضين في إطار التفتيش في العقائد، وهذا كله انتهاك صارخ لحقوق السيادة الوطنية العراقية يتم على يد مقتدى الصدر، وبناء على هذا فإن هذا الجماعة لا ترى أنها تنتهك السيادة الوطنية في حين أنها ترى أن صدام كان من أكبر منتهكي السيادة الوطنية

لكن السيادة الوطنية من وجهة نظر مقتدى الصدر، وطبقا لاعتقادي هي أن تخرج القوات الأمريكية من العراق، ويطلق يد الجيش الذي يشكله لأنصاره في طرد سائر الجماعات الأخرى من العراق ويؤسس نظاما شبيها بنظام طالبان في أفغانستان ويطلق عليه "السيادة الوطنية"

أما الجماعات الأخرى على الرغم من أن وضعها مختلف إلا أنها نظرا لهيمنة الجو "العاطفي- الثائر" و"قراءة الروضة

الوطنية" على الرؤية "العقلانية" لم تجرؤ على إبداء وجهة نظرها الموافقة على الاتفاقية الأمنية. أما نوري المالكي ومجموعة رفاقه يميلون بشدة للتوقيع على الاتفاقية لكن لديهم مخاوف أساسية. فهم يخشون إيران فكيف يمكن أن يقدموا منافسيهم الشيعة عليهم ويتركوا الساحة السياسية القادمة للبلاد في ظل غموض استراتيجية إدارة اوباما الجديدة فيما يخص العراق، بناء على هذا فإن المالكي يرفع في الظاهر شعارات المعارضة للاتفاقية الأمنية بينما وهو في خلوته مع الأمريكيين يؤكد على تحسين ظروفهم والتوقيع على الاتفاقية.

وجماعة اياد علاوي لها نفس الموقف، تتحدث في الظاهر على لسان أحد ممثليها أنها تعارض لكنها في خفاء البيوت تسعى للتخلص من هذا المأزق الفعلي.

أما الجماعات السنية فإنها تتبنى الصمت الذي يميل إلى الموافقة إلا أنه في هذه الأثناء أعلن زعيم مجلس الصحوات في الانبار موافقته على توقيع الاتفاقية الأمنية. وقال "أحمد أبو ريشة" صراحة أنه يؤيد توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، حتى يوصل بهذه الموافقة رسالة للحكومة الأمريكية مفادها لو تريد الانقلاب على "الشيعة ناكرو الجميل" نحن موجودون!

في هذا الأثناء تبقى الجماعات السياسية الكردية وهي تسير في إطار فكري ثابت ومحدد منذ البداية فهي مع توقيع هذه الاتفاقية. والأحزاب السياسية الكردية ليس لديه مبرر للاعتراض وإتباع "قراءة الروضة الوطنية" "حكام بغداد الجدد" فهم أمة صديقة للأمريكيين، وفي ظل دعم هؤلاء الأمريكيون استطاعوا منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن أن يحصلوا على حريتهم الكاملة ويشكلوا نظاما شبه مستقل. بناء على هذا ليس لدى زعمائهم ما يبرر تظاهرهم بالمعارضة لتوقيع الاتفاقية ومن ثم أعلنوا مواقفهم بشفافية.

إيران والاتفاقية الأمنية بين العراق وإيران

كانت إيران الحكومة الأولى التي من بين دول جوار العراق اعترفت رسميا بالعراق بعد الاحتلال، وأرسلت سفيرا إلى هذا البلد على الفور، والآن إيران هي الدولة الوحيدة التي أعلنت على لسان معظم مسئوليها معارضتها لتوقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا. وكل جيران العراق غرقوا في صمت مطبق، على عكس الماضي خاصة وأنهم في مرحلة إرسال سفرائهم الواحد تلو الآخر إلى العراق. لكن رؤية إيران هي أن هذه الاتفاقية ستضفي المشروعية على وجود القوات الأمريكية في العراق، وتعتبر قواعد الأمريكيين العسكرية في هذا البلد تهديدا بالنسبة لأمنها القومي. وقد جاء في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية والتي تتناول أساليب وكيفية مكافحة الإرهاب في العراق والأماكن المحيطة به، بند خمسة يؤكد على أنه لا محدودية في الدفاع عن النفس "أثناء مكافحة الإرهاب" لكلا الجانبين الأمريكي والعراقي، هذا البند من الممكن أن يقول الإيرانيون أنه تهديد لهم

لكن ما البديل الذي ستقدمه إيران للاتفاقية العراقية الأمريكية؟ حتى الآن لم تتحدث إيران رسميا عن أي بديل للاتفاقية، لكن فيما قبل كان أحمدي نجاد قد أعلن أنه في حال خرجت أمريكا فإن إيران على استعداد لملء الفراغ الذي ستتركه، فقبول هذا الكلام برد فعل سلبي من جانب العرب، وتم تفسيره على أن إيران تريد إحتلال العراق بعد أمريكا. ولهذا اضطر نجاد أن يحدث تعديلا في خطابه، ثم أعلن أن إيران بالتعاون مع العرب ستملئ الفراغ الذي ستتركه القوات الأمريكية

واضح تماما فشل سياسات بوش في العراق، ثم مع مجيء اوباما سيكون انسحاب القوات الأمريكية من العراق أمرا ضروريا. لكن هل كما يتوقع أحمدي نجاد سيتعاون العرب مع إيران في ملء الفراغ الذي سينجم عن عملية الانسحاب، يبدو أن الأمر سيكون بعيد المنال، ففي الوقت الراهن وبينما تبدي إيران معارضتها للتوقيع على الاتفاقية العرب منهمكون في إرسال سفرائهم إلى العراق، وهذا يعني أنهم موافقون على التوقيع على الاتفاقية. وعلاوة على هذا يرى العرب أن السياسة الإيرانية في العراق تستخدم لتحويل هذا البلد إلى أداة ضغط على أمريكا إلى جانب أدوات أخرى مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنانأ وهم يعارضون بشدة هذه السياسة. وأخيرا فإن العالم العربي لن يتعاون بالشكل الذي تريده إيران في العراق، ولكن من الممكن أن يقترح أن تتقبل الجمهورية الإسلامية نظام الشفافية السياسية في العراق، ومن المحتمل إلى حد كبير أن تشتمل الزيارة القادمة لعبد الرحمن العطية على هذا الاقتراح، لكن لو أن إيران قبلت هذا الاقتراح فلن تستطيع ثانية استخدام أداة العراق للضغط على أمريكا؛ لأن الحكومة التي ستقوم على تعددية سياسية لن تستمر موالية لإيران

والآن لو أن إيران امتنعت عن سياسة التعاون مع العرب ولم تقبل مقترحاتهم ونجحت في إسقاط الاتفاقية الأمنية وإخـراج القوات الأمريكية من العراق ماذا سيحدث حينذاك؟

في هذه الحالة ستنتهي الخلافات بين الجماعات الشيعية، وتتبلور الوحدة بين الجماعات المتخاصمة حاليا أي عبد العزيز الحكيم ونوري المالكي ومقتدى الصدر. لكن حينما ستكون إيران مشغولة بإتمام هذا الأمر، سيقوم العالم العربي بتنظيم صفوف العرب السنة والشيعة العلمانيين. وفي نفس الوقت عندما يرى الأكراد الوضع كذلك سيفكرون في مخرج لأنفسهم. وستكون نتيجة هذا الأمر واضحة جدا حرب داخلية وتقسيم للعراق خاصة وأن السناتور جوزيف بايدن سيتولى منصب نائب الرئيس في الإدارة الأمريكية الجديدة،

وكان هذا هو رأيه حينما سئل في هذا الصدد. ومن الطبيعي أن تكون هذه أسوأ نتيجة تحدث في العراق وستكون أكثر كارثية على وحدة إيران. والآن نظرا لسيادة إيران الفعلية في العراق يوجد تضاد بين الأهداف الإيديولوجية والمصالح القومية.

وأقل الخسائر بالنسبة لكل جيران العرب والأهم من كل هذا بالنسبة لإيران أن يسمح بتأسيس نظام الشفافية السياسية في العراق والتوقيع على الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا كمرحلة انتقالية من أوضاع العراق المضطربة اليوم إلى مرحلة تكون أفضل.

أي انقلاب ؟

■ كيهان (الدنيا) ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

ثمة شكوك عديدة في إمكانية حدوث انقلاب محتمل في العراق. فالولايات المتحدة هي التي تريد انقلاباً ضد حكومة نوري المالكي والمقصود منها إسقاط هذه الحكومة التي وقفت في كثير من الأحيان مواقف حاسمة ضد الاحتلال الأمريكي.

إن الأغلبية الشيعية في العراق هي المستهدفة في خطاب التهديد بالانقلاب ضد حكومة المالكي، لكن السؤال الأبرز في هذا المجال هو: هل يمكن لأحد حتى وان كان الاحتلال الأمريكي أن يقوم بانقلاب ناجح في العراق ويُسقط الحكومة والبرلمان العراقيين في هذه الظروف؟

إن الكلام عن الانقلاب في ظل الأوضاع الراهنة ضرب من الخيال لأن الأمريكي الذي لم يتمكن من تحمل ضربات أهل السنة الذين لا يشكلون إلا خمسة ملايين من الشعب العراقي فكيف يستطيع أن يتحمل ضربات أهل الشيعة الذين يتجاوزون ١٦ مليون نسمة ويأتمرون بإمرة المرجعية الدينية العليا ويهبون إلى الشوارع بالملايين بمجرد إشارة من المرجعية.

إن الحديث الكلام عن الانقلاب في العراق لا يأتي إلا في إطار الحرب النفسية والسياسية ضد حكومة المالكي كي يجبروها على توقيع الاتفاقية الأمنية مع الجانب الأمريكي.

وإيران على ثقة كاملة بأن حكومة المالكي ومن وراءها الملايين من الشعب العراقي وقيادته الدينية الحكيمة لم ولن توقع على مثل هذه الاتفاقية التي تريد ان تشرعن وتقنن الحضور العسكري والهيمنة الأمريكية على العراق إلى أمد بعيد.

الاتفاقية الأمريكية ـ العراقية ودور إيران

■ د. حسن هاشميان ■ اعتماد (الثقة) ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٨

من الثابت أن أمريكا تسعى من أجل تحقيق مصالحها في منطقة الخليج والشرق الأوسط. ومنذ بداية تنفيذ خطة حكومة بوش أي منذ بدء الهجوم على العراق، أصبح العراق مركزاً جديداً من أجل توسيع وتثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة من هنا يكون اعتقادنا بأن هذا هو الهدف الأساسي من وراء احتلال العراق.

إن إلقاء نظرة فاحصة على بداية الأزمة العراقية من شأنها إثبات أن برنامج وخطة حكومة بوش كانت تعمل من أجل جعل «العراق» نموذجاً لكل دول المنطقة.

لكن الحديث عن عملية «دمقرطة» المنطقة، ومن ثم السعي لتحقيق هذا الهدف، قد باء بالفشل والآن مضت خمس سنوات على هجوم أمريكا واحتلالها العراق دون حدوث، أو نجاحها في تحقيق، أي من التوقعات والأهداف الحقيقية خاصة أمنيتها بتحويل العراق كنموذج للديمقراطية و ... والآن صارت الولايات المتحدة مجبورة على سحب قواتها من العراق في أسرع

وقت ممكن.
ثمة سببان رئيسيان يجعلان أمريكا مجبورة على تنفيذ هذا العمل الأول هو أن الرأى العام فى المنطقة ضد أمريكا والثانى هو أن الرأى العام الأمريكى أصبح ضد الحرب.
الآن وقد صارت أمريكا غارقة فى العراق فعلاً وحيث باتت تنفق تكاليف ضخمة على الحرب فيها إلا أنها ورغم كل هذا لم تصل إلى تحقيق أى من أهدافها الخاصة التى كانت قد أعلنتها.
من هنا فقد أصبح أفضل طريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية هو توقيع اتفاقية سياسية - أمنية مع العراق قبل الخروج منه وذلك بشكل لا يؤدى إلى عرقلة المصالح الأمريكية أو حتى تهديدها عقب انسحابها من العراق سواء كانت تلك المصالح قائمة وموجود داخل العراق نفسه أو خارجه وهو ما يعيدنا مرة أخرى لنفس الهدف الرئيسى الأول لحكومة بوش وهو "حفظ وحماية المصالح الأمريكية فى المنطقة".
فالآن بات الجميع على قناعة مفادها ضرورة حماية المصالح الأمريكية بطرق بديلة للحرب وبنفس الشكل الذى حققته الحرب للولايات المتحدة.
بمعنى أن حماية استقرار العراق والحيلولة دون وقوع هرج ومرج وكذلك الحيلولة دون اندلاع حرب مذهبية ودون انتشار الإرهاب سواء داخل العراق أو سواء فى كل منطقة الشرق الأوسط أصبح يمثل هدفاً استراتيجياً أمريكياً وهذا هو الهدف الأول للولايات المتحدة إذ يصب مباشرة فى مصالحها القومية.
أما الهدف الثانى وهو أيضاً هدف استراتيجى نوعى فهو الحيلولة دون تضخم واستحكام النفوذ الإيرانى والقدرة الإيرانية فى المنطقة.
ففى رأى أمريكا وكذلك حلفائها المحافظين فى المنطقة من الحكومات العربية وإسرائيل أن - تطورات الوضع العراقى قد صارت سبباً فى إحداث خلل فى التوازن الإقليمى لصالح إيران ومن وجهة نظرهم أيضاً أن هذا الأمر يعد مصدر تهديد للهيكل الأمنى الإقليمى.
لثانى مرة يتم طرح الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة إذ طرحت قبل ذلك وفشلت نظراً لأنها كانت ضارة مائة فى المائة بالسيادة العراقية.
الآن أيضاً تعتقد أمريكا بأن أفضل طريق للحيلولة دون تمدد وانتشار قدرة إيران ونفوذها هو توقيع اتفاقية أمنية مع الحكومة العراقية والتى تستطيع أمريكا من خلالها أن تراقب هيكل القدرة السياسية والأمنية العراقية بل وتسيطر عليه.
هنا لابد من الإشارة إلى نقطة هامة مفادها أن الوقائع والأحداث التى تمت على مدار التاريخ السياسى - الأمنى للولايات المتحدة تفيد بأن أمريكا حيثما وضعت قدميها فإنها تسعى دوماً من أجل إقامة منشآت تحتية لها داخل هذا المكان أو ذلك وهو الأمر الذى تحقق بالفعل فى أفغانستان وفى سائر الدول الأخرى التى دخلتها أمريكا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
الواقع أن الولايات المتحدة كلما ذهبت إلى مكان ما فإنها أبداً لا تتركه بسهولة بل تعمل على إقامة وتشييد مؤسسات تعليمية ثقافية، عسكرية، اقتصادية، سياسية وأمنية لها فى هذا المكان أو ذاك، كما تؤيد وتدعم النخب التى لا تكون لها أو لا تقف ضد المصالح الأمريكية.
من هنا فإن الهدف الثانى الذى تريد أمريكا تحقيقه هو الحيلولة دون الانتشار المتزايد للنفوذ السياسى - الأمنى الإيرانى فى داخل هيكل السلطة السياسية العراقية.
إذا بشكل مجمل يكمن القول بأن أحد أهداف أمريكا هو حفظ وحماية المصالح الأمريكية وهو ما جعلها تدخل الحرب لكنها لم توفق فى تحقيقه عبر الحرب ولهذا فهى تريد الآن الخروج من العراق، والهدف الثانى أنها تريد تحقيق تلك الأهداف التى استندت عليها فى شن الحرب أى الحرب ضد الإرهاب وخلافه وذلك عن طريق توقيع اتفاقية أمنية مع العراق وبشكل مضمون من خلال وجود أطراف عراقية داعمة ومؤيدة لهذه الاتفاقية مائة فى المائة.
الواقع أن معظم القوى والجماعات السياسية الموجودة فى العراق الآن - والمستفيدة أصلا من الوجود الأمريكى فى العراق - يؤيدون تماماً توقيع هذه الاتفاقية الأمنية - السياسية، لأنهم على قناعة مفادها أنه عندما تخرج أمريكا من العراق سوف يتشكل "فراغ" جديد فى العراق، وهذا الفراغ لن يكون مفيداً للمصالح العراقية.
الآن لا يوجد جيش عراقى وطنى ولهذا فلابد أن يقلق العراقيون من حدوث أى اعتداء من جانب أى عدو خارجى وهو ما يعنى ضرورة أن تكون القوات العراقية الداخلية قادرة على ملء هذا الفراغ فى القدرة وهو أمر يشكك فيه الكثيرون.
فى اعتقادى أن إصرار القوى السياسية العراقية على وجود القوات الأمريكية إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى حرصها على حماية مصالحها داخل هيكل السلطة فى العراق.
لكن فيما يخص تأثير هذه المعاهدة الأمنية "الأمريكية - العراقية" على دول الجوار الجغرافى للعراق فإنه يمكن القول بأن الوجود الأمريكى الضخم والمركب لن يكون فى مصلحة أى دولة من الدول المجاورة للعراق بما فيها النظم والحكومات المحافظة.
على سبيل المثال تعانى دول (الخليج الفارسى) من معضلات وأزمات كثير جراء وجود القوات العسكرية الأمريكية فى أراضيها خاصة قطر والكويت. مرجع وسبب ذلك أن وجود هذه القوات الأمريكية ينتقص من مشروعية الحكومات الخليجية المحافظة لأن شعوب هذه الدول يعتبرون أن حكوماتهم هى سبب وجود هذه القوات فى المنطقة حيث قامت

هذه الحكومات بإعطاء الولايات المتحدة قواعد فى أراضيها فى حربها مع العراق الأمر الذى صار سبباً لانتشار أعمال العنف وزيادة الإرهاب فى المنطقة.

المثير للانتباه أن باراك أوباما المرشح الديمقراطى للانتخابات الرئاسية الأمريكية كان قد صرح فى خطبه بشأن منطقة الشرق الأوسط بضرورة عدم استمرار التواجد الأمريكى فى المنقطة معتبراً أن هذا التواجد يعنى بشكل أو بأخر تدخلاً فى شئون شعوب المنطقة الأمر الذى من شأنه أن ينتقص أو يهدد من المكانة الدولية لأمريكا.

فى اعتقادى أنه لا يجب على أى دولة من دول الجوار الجغرافى للعراق ـ خاصة الدول العربية ـ على توقيع اتفاقية أمنية موسعة بين العراق وأمريكا لأن ذلك من شأنه إيجاد وتشكيل قواعد عسكرية أمريكية فى المنطقة الأمر الذى يضع مشروعية الحكومات فى المنطقة موضع شكوك وتساؤلات إذ سيعنى ذلك الأمر أنهم باتوا أكثر ارتباطاً واحتماءاً بالمظلة الأمريكية من ذى قبل.

وعندما يصبحون أكثر ارتباطاً سوف يصبحون مجبرين على تقديم وإعطاء المزيد من الامتيازات للولايات المتحدة مثل شراء أنظمة تسليح مفصلة على مقاس هذه الحكومات، التدخل الأمريكى فى الأنظمة الاقتصادية السلعية والمصرفية الاستهلاكية وكذلك الحيلولة دون تصاعد أسعار النفط لمصلحة الولايات المتحدة.

إذاً مع تقديم امتيازات أكثر ـ كلما اهتزت وقلت مشروعيتهم بين شعوب المنطقة ولهذا السبب نفسه كانت حكومات عربية مثل الأردن والسعودية تتعاون مع الوجود الأمريكى لكنها صارت اليوم معارضة تماماً للوجود الأمريكى الدائم فى العراق وأصبحوا يقولون بأنه يجب على الأمريكيين أن تخرجوا من العراق.

خفايا وظواهر الاعتداء العسكري الأمريكي على سوريا

■ سعدالله زارعي ■ كيهان (الدنيا) ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

كان الهجوم الذي شنته المروحيات العسكرية الأمريكية على قرية "السكر" على بعد ثمانية كليو مترات من الحدود العراقية السورية وقتل تسعة من المدنيين السوريين، مصدر كثير من التخمينات حول هدف أمريكا من وراء هذه الخطوة.

الخطوة الأمريكية على الصعيد العسكري ليس لها أية أهمية، لأن اقتحام عدد من المروحيات ليلا أجواء دولة ما ثم إطلاق النار على المدنيين ما هو إلا وقاحة في انتهاك الحقوق الطبيعية للإنسان، ومن المؤكد أن الأمريكيون لهم يد طولى في هذا الأمر. والأمريكيون في تبريرهم لما أقدموا عليه من اعتداء ادعوا أن هدفهم كان القضاء على أحد زعماء تنظيم القاعدة، حتى أن أحدهم ادعى أنه أثناء الهجوم الذي شنته المروحيات الأمريكية على سوريا تم قتل أحد زعماء القاعدة المعروفين ويدعى أبو "غيداء"! لكن من المؤكد أن مراسل وكالة الأسوشيتدبرس الذي توجه إلى هذه القرية لم يذكر شيئا عن هذا، وقبل هذا لم يسمع عن شخص بهذا الاسم، وبهذا يجب القول لو أن أبو غيداء له وجود حقيقي فبعد وفاته انتسب للقاعدة بل ووصل إلى درجة الزعامة في هذا التنظيم!!

وحول أسباب الهجوم الأمريكي العسكري علي سوريا توجد هناك أقوال كثيرة:

١- يرى كثير من المحللين أن هجوم المروحيات الأمريكية على هذه المنطقة من الأراضي السورية مرتبط بوصول الاتفاقية الأمنية السياسية الاقتصادية الأمريكية العراقية إلى طريق مسدود.وكانت قد عقدت الجولة الأخيرة من محادثات الأطراف العراقية الأمريكية في بغداد ولم تصل إلى نتيجة وأعلن الجنرال "مايكل مولن" رئيس قيادة الأركان الأمريكية المشتركة رسميا "العائق الأهم أمام التوقيع على الاتفاقية من جانب الحكومة والمجلس العراقيين كان بعض جيران العراق" وعلى هذا الأساس أراد الأمريكيون بعملهم الأحمق هذا ضد سوريا أن ينتقموا منها أو ينذرونها بشكلها جاد بأن تبتعد عن العراق.

٢- جانب أخر من هذا العمل، من الممكن أن يكون تهديدا للدول المستقلة والقوية في المنطقة وخاصة إيران. فعندما يقول مولن إن أهم عائق أمام التوقيع على الاتفاقية هو جيران العراق تنصرف الأذهان مباشرة إلى الجارة الشرقية. والأمريكيون منذ عامين تقريبا أي منذ سيطر الإسلاميون على معظم الشئون السياسية والاجتماعية في العراق وهم يركزون على مفردات من قبيل "تدخل إيران في العراق" ويرجون لها ومن المؤكد أن الأمر قد بدأ مع اختطاف الدبلوماسيين الإيرانيين الخمسة في أربيل ثم اختطاف سكرتير ثاني السفارة الإيرانية في بغداد، وادعوا أنهم يقومون بنشاطات غير قانونية. وبعد ذلك ركزت وكالة أنباء فوكس نيوز على عبارة صنع في إيران التي كانت موجودة على الأسلحة التي طبقا لقولهم كانوا يجدونها ملقاة بجوار الجدران في الشوارع. ومن المؤكد أن الأمريكيون عندما يواجهون بأن إيران تعلن رسميا أنها تبيع السلاح بشكل غير قانوني لـ ٥٥ دولة في العالم كيف يمكن إثبات ذلك في حالة العراق كانوا يقولون أسألوا المسئولين عن الحرس الثوري الإيراني! على أية حال هناك تخمين بأن أحد أهداف الأمريكيين من وراء هذه المغامرة إجبار إيران على عدم معاضة هذه الاتفاقية التي تهدد الأمن القومي الإيراني، لكن لأنهم يعرفون أن أي اعتداء عسكري على الأراضي الإيرانية سيكون له "رد فعل فوري" "وغير متوقع" من جانب الجمهورية الإسلامية أقدموا على توجيه ضربة لجزء من أراضي سوريا الحليف الاستراتيجي لإيران!

٣- هناك فريق آخر يقول مشيرا إلى بعض التنقلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط من بينها نقل حوالي ٣٥ ألف جندي كانوا متمركزين في العراق إلى أفغانستان وتكثيف الهجمات على المناطق الشمالية من باكستان، إن الهجوم العسكري الأمريكي على قرية "السكر" هو بداية لسلسلة من التحركات العسكرية ضد سوريا. كما كان الهجوم العسكري الذي شنه العام الماضي النظام الصهيوني على المنطقة شبه الصحراوية "تل أبيض" بالقرب من الحدود السورية التركية بداية لسلسلة من المباحثات الواسعة النطاق حول البرنامج النووي السوري. وسيكون هجوم المروحيات العسكرية الأمريكية على منطقة "أبو كمال" أيضا بداية لسلسلة من الإجراءات المبررة ضد سوريا بتعقب مقاتلي القاعدة. هذا في حين أن كبار المسئولين العراقيين ومن بينهم جلال طالباني قال صراحة وهو في طريق عودته من أمريكا أنه راض عن تعاون سوريا مع الجهات المعنية في العراق في مواجهة القاعدة وضبط الحدود.

٤- لكن هناك نقطة لم تتم الإشارة إليها في التحليل وهي علاقة موضوع الهجوم العسكري على "السكر" بموضوع "الجولان". خلال الأسبوعين الماضيين وفي الظروف التي يواجه فيها النظام الصهيوني مشكلة أساسية في تشكيل الحكومة الجديدة والخلافات الداخلية في هذا النظام أعلن بشار الأسد ولأول مرة صراحة: "إننا سنستعيد الجولان عن طريق المحادثات أو عن طريق العمل العسكري" حاول الإسرائيليون على يأبهوا لعبارة بشار لكن كان واضحا أنهم قلقون بشكل جدي. وكان الأمريكيون والإسرائيليون قد بذلوا مساعي حثيثة لفصل سوريا عن إيران لكن هذه المحاولات لم تصل إلى نتيجة وشعروا أنهم إذا لم يقوموا "بإجراء عملي" من المحتمل أن ينفذ بشار الأسد تهديده، ومن المؤكد أنه سيستعيد الجولان والأراضي المحيطة بها التي يحتلها النظام الصهيوني منذ عام ١٩٦٧م وحتى الآن، لأنه من ناحية يتحين العسكريون السوريون الفرصة منذ أربعة عقود، والآن هم يرون أن الفرصة مواتية، ومن ناحية أخرى يعيش العسكريون الإسرائيليون أسوأ ظروف تاريخية ولهذا من المحتمل أن تضعف مقاومتهم أمام الجيش السوري ومن ثم لا تكون هناك جدوى من المقاومة. على هذا الأساس يبدو أن الأمريكيين يستفيدون من الفرصة الحالية لاعتقال سوريا، وربما لهذا السبب وصفت الأسوشيتدبرس نقلا عن خبير عسكري أمريكي هجوم الأحد على "السكر" بأنه "هجوما وقائيا" وأعلن مسئول عسكري أمريكي: "عندما تحين الفرصة يجب أن نستغلها"

ومن المستبعد أن تكون الأجهزة العسكرية الأمريكية السورية لم تكن تتوقع هذا العمل الأمريكي. فتاريخ الأمريكيون معروف في الهجوم على حفل عرس في عام ٢٠٠٤ في منطقة صفر القريبة من الحدود السورية العراقية والهجمات الأمريكية على القرى الباكستانية المجاورة للحدود الأفغانية و... يجعل من المؤكد بالنسبة للمسئولين السوريين تكرار ذلك الهجوم في عمق الأراضي السورية. وعدم رد سوريا طبيعي تماما؛ لأن سوريا يجب أن تركز على تحرير الجولان وجبل الشيخ.

وفي نفس الوقت لو الأمريكيين يقصدون إيران بشن الهجوم على قرية سورية فإنهم يثبتون من ناحية أنهم يخشون بشدة رد فعل إيران، ومن ناحية أخرى يتشككون في جدوى تأثير هذا الإجراء على مواقف إيران الخاصة بالعراق. ومن المؤكد أن الأمريكيون يعلنون كذبا أن مشكلتهم مع العراق هي إيران، فهم يعرفون جيدا أنه ليس الشيعة وحدهم بل السنة وخصوصا الجماعة التي تشكلها جبهة التوافق بزعامة طارق الهاشمي وأيضا الأكراد العراقيين بناء على ما أعلنه زعيم الأكراد في البرلمان العراقي يعارضون الاتفاقية التي تعتزم أمريكا فرضها على العراق. وعلى مستوى دول المنطقة فيما عدا دويلات الخليج تعارض إيران وتركيا والأردن وسوريا والسعودية بشكل جاد هذه الاتفاقية وترى أنها ضد مصالحها القومية وأمنها القومي. هجوم المروحيات الأمريكية على سوريا هو على وجه الدقة تهديدا أمنيا ناجما عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والذي تأكد عدة مرات ولهذا يجب إدانته على الفور من جانب كل الدول والقوى في المنطقة بشكل أعم من المؤيدين والمعارضين لسوريا.

الهجوم على سوريا: الأسباب والنتائج وهل سترد سوريا على هذا الهجوم؟

■ كريم جعفري ■ ديبلماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

يعتبر هبوط أربع مروحيات عسكرية أمريكية على الأراضي السورية بعمق ثمانية كليو مترات ومقتل تسعة أشخاص وجرح ١٤ مواطنا سوريا آخرين، واقعة لم تحدث طوال فترة احتلال الأمريكيين للعراق انطلاقا من الأراضي العراقية. وحول أسباب هذا الهجوم قال الجانب الأمريكي أن هذا الهجوم كان على مجموعة من المشتبه فيهم بالتعاون مع القاعدة في العراق؛ لكن الشواهد والوثائق تدل على أن هذا الهجوم كانت له أهدافا أكبر من هذا، ويبدو أنه يجب بحث أسباب هذا الأمر في نقاط أخرى. إن الهجوم على أراضي دولة أخرى لا يمكن أن يتم من دون موافقة أعلى جهات اتخاذ القرار في أمريكا، وهذا يعني أن الرئيس الأمريكي هو الذي أصدر الأوامر بهذا الإجراء. والادعاء بأن هذا الهجوم قد تم على هذه المزرعة تحت مبرر القضاء على أعضاء في تنظيم القاعدة لماذا تم في هذا الوقت الذي انخفض فيه بشكل ملحوظ نشاط القاعدة في العراق، وعمليا استأنفت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة دامت أكثر من ثلاثين عاما، هذا الادعاء كاذب والسبب الوحيد وراء هذا الهجوم هو توجيه رسالة صريحة للمسئولين في سوريا

الذين يتبنوا سياسة مستقلة ومتوافقة مع إيران وتشكيل محور باسم المقاومة في المنطقة .

لكن النقطة الأخرى التي يبدو في هذه الأثناء، القيام بهذا الهجوم قبل أسبوع كامل من إجراء الانتخابات الأمريكية من الممكن أن يكون مؤشرا على مساعدة حكومة بوش للمرشح الجمهوري، وهذا الأمر يتم الترويج له في أمريكا والجمهوريون أساتذة في هذا الأمر. لكن بعيدا عن هذا الأمر فالسياسة التي تحدثنا عنها منذ قليل قد تترتب عليها أهدافا عدة بالنسبة للأمريكيين، سوريا وإيران بالتحالف مع حزب الله اللبناني قد كونوا تحالفا قويا في المنطقة أفشل السياسات الأمريكية في هذه المنطقة، وجعلوا حليفة أمريكا الرئيسة أي إسرائيل تعيش في أزمة. الانتصار الذي حققه حزب اللبناني على إسرائيل في حرب الـ ٣٣ يوما وضع هذا النظام في أزمة غير مسبوقة فمع استقالة كل القائمين على هذه الحرب، أصبح تشكيل حكومة اليوم في إسرائيل يواجه مشكلة حقيقة، ولم تستطع الأحزاب السياسية في إسرائيل تشكيل حكومة إئتلافية، كما أن هذه الأزمة قد أدت إلى إعلان الانتخابات المبكرة بناء على طلب رئيس الوزراء. بناء على هذا فإن الهجوم الذي شنته أمريكا على سوريا من الممكن أن يكون رسالة لدمشق مفادها يجب فتح الطريق أمام المحادثات مع إسرائيل التي تعيش ظروفا صعبة للغاية، وبتوقفها عن دعم حزب الله والجماعات الفلسطينية تجعل هذا النظام يلتقط أنفاسه. وبخصوص الظروف الصعبة التي يعيشها هذا النظام تكفي الإشارة إلى أنه "أي النظام الإسرائيلي المأزوم" قد بات مستعدا لتقبل مبادرة السلام العربية وأن يتفاوض مع العرب في هذا الصدد.

وعلى صعيد آخر من هذه المغامرة يتهم الأمريكيون سوريا بأنها تفتح حدودها لأعضاء تنظيم القاعدة وأنها لا تراقب حدودها بشكل جيد وهذا الأمر تترتب عليه مشاكل بالنسبة للعسكريين الأمريكيين داخل العراق. هذا الادعاء يطرح في حين أن السوريين يتخذون إجراءات مشددة على حدودهم مع العراق ويعيشون حالة من التأهب الدائم تحسبا لهجوم أمريكي محتمل، لكن دخول المروحيات الأمريكية الأراضي السورية وهجومها على مدنيين سوريين كشف أن سوريا عاجزة عن ضبط حدودها بشكل كامل، أو أن أجهزة التشويش الأمريكية استطاعت تضليل أجهزة الرادار السورية ثم شنت هجومها. وفي هذا الصدد تجب الإشارة إلى أنه في تلك الأيام التي كان نشاط القاعدة مزدهرا وكان يسفرعن وقوع عشرات الانفجارات بين كبيرة وصغيرة ضد المصالح الأمريكية في العراق لماذا لم يشن الأمريكيون هجوما على سوريا؟ السؤال الذي يعرف إجابته جيدا الاستراتيجيون الأمريكيون فقط،لكن طبقا للتخمينات القائمة كان سبب ذلك يرجع إلى غرق أمريكا في المستنقع العراقي بالشكل الذي لم يكن يسمح لها أن تقوم بمغامرة جديدة.

من ناحية أخرى، على مدى الأسابيع الأخيرة كان هناك جدل واسع في المنطقة على الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية وكانت سوريا إلى جانب إيران من أشد المعارضين لهذه الاتفاقية. لأنه بمقتضى هذه الاتفاقية سيسمح للأمريكيين بإنشاء قواعد عسكرية في أنحاء العراق لا سينا المناطق الحدودية وستقوم بمراقبة تحركات جيران العراق. لذلك يرى السوريون وإيران أن هذا الأمر يتعارض مع مصالحهما ولذلك أصرا على معارضة الاتفاقية. ويعتقد البعض أن هذا الهجوم رسالة للمسئولين في سوريا للكف عن معارضة هذه الاتفاقية وألا يحرضوا المعارضين داخل العراق، ومن المؤكد أن بعضهم يقولوا نظرا لأن أمريكا تخشى رد الفعل الإيراني المحتمل في حال وقوع أي اعتداء على أراضيها فإنها استهدفت الدولة الحليفة لإيران وبذلك تضرب عصفورين بحجر واحد، وبهذا الشكل توجه رسالة لطهران أيضا. على اية حال طبقا لما قاله وزير الخارجية السوري إن هجوم أمريكا على الأراضي السورية هو أولى مؤشرات الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية.

ويبدو أن الأمريكيون كانت لهم يد في العمليات الإرهابية التي وقعت غي سوريا، الانفجار الذي الطريق المؤدي إلى مطار دمشق في ٢٧ / ٩ الماضي، وطبقا لاعتقاد كثير من الخبراء الأمنيين فأنه كان من تخطيط الأمريكيين. وفي أوائل شهر أغسطس عملية اغتيال العقيد محمد سليمان المستشار الأمني للرئيس السوري وأحد المقربين منه، وفي ذلك الوقت اعتبر الخبراء أن عملية الاغتيال هي واحدة من عمليات الـCIA .

والسؤال الذي يظل قائما، هل سترد سوريا على هذا الهجوم؟ الإجابة لا، لن ترد. ففي سبتمبر ٢٠٠٧م شهد السوريون هجوم المقاتلات الإسرائيلية على منشآتهم في منطقة دير الزور شمال شرق سوريا ولم يبدو أي رد فعل على هذا الهجوم، مع أنهم قالوا آنذاك أنهم سيردون. من المؤكد أن السوريون يملكون أوراقا كثيرة تجعل الأمريكيون يندمون على مل فعلوا، ربما يكون أولها مزيد من التقارب مع روسيا ومنحها امتيازات أكثر لإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها. على صعيد آخر يستطيعون فتح حدودهم لدخول لأعضاء تنظيم القاعدة العراق الأمر الذي تدعيه أمريكا، وتجعل هذا البلد يعيش مرة ثانية الاضطرابات الأمنية، كما أن هذا الهجوم سيجعل أواصر العلاقات بين إيران وسوريا أكثر قوة، وسوريا التي يأست من العرب سترتمي في أحضان إيران، وفي النهاية ستسمح سوريا لحزب الله والجماعات الفلسطينية بحرية أكبر للعمل على أراضيها، وهم الأدوات التي تخشاها واشنطن بشدة

مغامرات اللحظة الأخيرة

■ الوفاق ١/١١/٢٠٠٨

فيما يجري التحضير للانتخابات الأمريكية والبدء بعهد جديد في البيت الأبيض ووضع نهاية لعهد مشئوم برئاسة الرئيس المغامر جورج بوش، تشهد الأنظار مغامرات اللحظة الأخيرة لإدارة المحافظين الجدد، حيث كانت سوريا على موعد مع تسجيل جريمة جديدة لبوش تمثلت في غارة على قرية البوكمال الحدودية وقتل عدد من المدنيين الأبرياء بذريعة محاربة الإرهاب الذريعة التي تعودت أمريكا على إطلاقها بعد قتل مئات الآلاف من الناس في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين وباكستان.

لم تشبع الإدارة الأمريكية من خلق المزاعم وتلفيق الأكاذيب حيث أعلنت عن اعتقال عدد من العراقيين بتهمة استلام الرشوة من إيران.

هذه التهمة تعتبر إساءة للمجتمع العراقي وانه إذا كان العراقيون يرضخون أمام المال والرشاوي فان الأمريكيين هم أكثر ثراء وأفضل من يدفع الأموال لشراء الذمم.

إن العراق يدفع اليوم ثمن استقلاله ورفض الهيمنة الأمريكية ويرفض التوقيع على اتفاق يمس سيادته واستقلاله.

إننا نعيش مرحلة دقيقة من تاريخ للعالم حيث ننتظر النهج الجديد لأمريكا والعهد الجديد مهما كان سيئا سيكون أفضل من عهد جورج بوش المشئوم.

إن هذا العدوان لا يساوي شيئاً من الناحية العسكرية والأمنية حيث أن المستهدفين والضحايا كما نشرت صورهم هم مواطنون أبرياء وان الإدارة الأمريكية أثبتت مرة أخرى بشاعتها ووحشيتها وثقافة (الكاوبوي) في القتل والبطش والفتك بالناس الأبرياء.

إن هذه الغارة من الناحية السياسية تحمل رسالتين للسلطات السورية وللسلطات العراقية، الرسالة الى سوريا تحمل تحذيراً وتخويفاً لها لانها تدعم وتحتضن مراكز المقاومة وعلى رأسها حماس وحزب الله، وفي نفس الوقت تطالب باسترجاع الجولان السورية من الصهاينة إما بالمفاوضات وإما بالطرق العسكرية.

أما الرسالة الثانية وهي للحكومة العراقية وخاصة الإطراف السياسية التي تعارض ابرام الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، ومفاد هذه الرسالة هي أن الجانب الأمريكي ودون التنسيق مع الحكومة العراقية يقدم على عمليات عسكرية في داخل وخارج العراق انطلاقاً من الأراضي العراقية، وان الحكومة العراقية ليس لها إلا ان ترضخ لهذا الواقع الذي يكرّس ويشرعن في الاتفاقية الأمنية أيضاً.

إن هذا العدوان الأمريكي على سوريا لم يخلو من رسالة إلى إيران أيضا فالإيرانيون حسب رؤية الأمريكيين هم اشد المعارضين لهذه الاتفاقية وهم المساعدين للأطراف العراقية ضد هذه الاتفاقية، وبهذا العدوان حاولت أمريكا أن ترسل إنذارا للسلطات الإيرانية بان إدارة جورد بوش ورغم أنها تعيش أيامها الأخيرة لكنها لازالت تمسك بزمام المبادرة ولا تتوانى في توجيه ضربة عسكرية لأعدائها.

إن هذا العدوان الإرهابي على قرية سورية نائية لا يمكن ان يغيّر شيئاً في المعادلات والتوازنات المحلية والإقليمية وان الاتفاقية الأمنية مرفوضة من اغلب المكونات السياسية العراقية من السنة والشيعة وأيضا من قبل اغلب الدول المجاورة من إيران إلى تركيا والأردن وسوريا والسعودية.

أفغانستان وتسويات ما وراء الكواليس

محمود الطيب ■ عصر ايران ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨

ما يجري وراء الكواليس من مفاوضات بين الإدارة الأمريكية ومجموعة طالبان المتشددة يلقي المزيد من الأضواء على ماهية السياسات التي اعتمدها جورج بوش وشلة المحافظين الجدد معه طوال الأعوام الثمانية الماضية من حكمهم في الولايات المتحدة.

إن المرء ليحار وهو يرى هذا الانجذاب الأمريكي نحو مجموعة طالبان التي جئ بها لتحكم أفغانستان عدة سنوات بأفكار وعقائد ينبذها الدين والعقل ومن ثم ليطاح بها على خلفية تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بذريعة محاربة الإرهاب والتصدي لتنظيم القاعدة بسبب دوره في تدمير ناطحتي السحاب في نيويورك.

فهل تغيرت أفكار طالبان المتخلفة وهل تبدلت استراتيجية أمريكا الاستكبارية في الشرق الأوسط والعالم؟! للإجابة على هذا السؤال يمكن القول ان لا احد من الطرفين قد تخلى عن عقيدته لكن الظروف الإقليمية والدولية هي التي وفرت الأرضية لجلوس أعداء الأمس وجها لوجه بمباركة ومساع مشهودة من قبل حكومتي السعودية والإمارات وبوساطة مباشرة من قبل رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق نواز شريف باعتباره الأكثر قربا من المدرسة الوهابية وتفريعاتها في شبه القاره الهندية.

بالطبع نحن نؤمن بان أمريكا وجبهة حلف الناتو قد فشلتا في تحقيق أهدافها التسلطية والتوسعية في الشرق الأوسط ولاسيما في أفغانستان والعراق، لكن المستغرب هو تعمد حكومة الولايات المتحدة في القفز على الوقائع وتجاوزها الأعمى لمتطلبات الأمن والاستقرار في هذه المنطقة عبر التمسك بتسويات قشرية لا تمثل العلاج الحقيقي لعذابات بلدانها وشعوبها التي ذاقت الأمرين جراء استشراء التطرف الديني من جهة والغزو الأمريكي – الأوروبي بدوافع اقتصادية شيطانية من جهة اخرى.

انه لسلوك يثير الكثير من الاشمئزاز أن تطفر وزارة الدفاع الأمريكية على الحقائق القائمة في أفغانستان بالسعي الى كسب ود طالبان وحماتهم المعروفين في المنطقة، اذ لن يكون مستبعدا إذا كان هذا هو معيار السياسات الصادرة عن البيت الأبيض ان تصالح واشنطن تنظيم القاعدة مستقبلا اتقاء للضربات التي تتلقاها قوات حلف الناتو من أعضاء هذه المنظمة التكفيرية هنا أو هناك.

الطامة الكبرى في هذا الاتجاه هي جنوح الولايات المتحدة للسلم والمصالحة مع من نموا وترعرعوا في كنفها ردحا من الزمن ثم مزقتهم شر ممزق طيلة السنوات السبع الماضية وكل ذلك تحت ذرائع زائفة وشعارات مضللة ألحقت أفظع الخسائر والإضرار بالعالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه.

نقول هذا دون أن نعني بأننا نعارض السلم الأهلي في أفغانستان أو أن تندمج جماعة طالبان في العملية السياسية بهذا البلد الجار والشقيق ، فهذا الأمر متروك للشعب الأفغاني الذي تقع عليه مسؤولية تقرير مصيره بعد خروج المحتلين من أرضه وسمائه.

النموذج الخاطئ في أفغانستان

سعد الله زارعي | كيهان (الدنيا) ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٨

تسعى القوات الأمريكية إلى استفزاز القوى المعادية حتى تستطيع مهاجمتهم على ردود فعلهم. هذه المقولة كانت جزءًا من التصريح الذى أدلى به مايكل هايدن مدير المخابرات الأمريكية CIA، يوم الثلاثاء الموافق ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨، خلال المؤتمر السنوى للقوات الجوية الأمريكية والذى اعترف فيه صراحة بالطرح الأمريكى القائم على الاستفزاز. هذا وقد تواكب ذلك مع الإعلان عن إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان لمحاصرة طالبان والقاعدة. وكذا أعلن روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكى، وفى نفس التوقيت، قائلاً "ن مشكلتنا في أفغانستان تنحصر على طالبان"، أما فيما يتعلق بزيادة العنف في شرق وجنوب أفغانستان فقال "إن عمليات زيادة العنف في تلك المناطق بعيدة عن متمردى الطالبان". ومن ناحية أخرى، وجدنا أنه منذ فترة سابقة قد تبين أن الأمريكيين وبالتوازى مع فشلهم في العراق ساروا في اتجاه عقد الاتفاقيات الأمنية، السياسية والاقتصادية مع العراق لفتح جبهة جديدة على الحدود الشرقية لإيران، حيث إن واشنطن ترى أن أفغانستان وباكستان- بعكس العراق- لهم أوضاعهم المختلفة ومن هنا تتمركز الخطط الأمريكية صوب تلك النواحى في الوقت الحالى لتحسين صورة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، بات يعلن الأمريكيون عن ارتياحهم إزاء الوضع الأمنى في العراق، حتى يبادروا بسحب أكثر من ٧٠٠٠ عسكرى من القوى المتمركز بالعراق وإرسالهم إلى أفغانستان، ووعدوا زيادة تلك القوى إلى ١٠,٠٠٠ بحيث يشكلوا ثلاث ألوية خاصة هناك، وفيما يتعلق بهذه التغييرات أكد روبرت جيتس عشية اجتماع الناتو أن هناك تغييرات في الاستراتيجية الأمريكية إزاء أفغانستان وهذا بدوره يشير إلى النقاط التالية:

١- إن التصدى لطالبان والقاعدة ومعاقبة أسامه بن لادن، خلال الأشهر الأخيرة من إدارة بوش ليس إلا غطاء، حتى أن هذه النقطة لم يستطع روبرت جيتس إخفائها، ولعل الضربات العسكرية للناتو في ولاية هلمند الأخيرة على روزى خان وبعض رفاقه لا تشير إلى أهداف الناتو وأمريكا في أفغانستان على محاربة أو اقتلاع جذور الإرهاب وطالبان بالمنطقة.

٢- إن مشروع "تغيير الاستراتيجيات" هو مشروع أمريكى ولكنها تحاول إثبات أن التغيير ينبع من الناتو وأكثر من ٢٦ دولة أخرى من أعضاء حلف الناتو، بيد أن البريطانيين ينظرون بعين الشك إزاء السياسة الأمريكية الجديدة في أفغانستان مما يضع على تلك السياسة علامات استفهام كثيرة، إضافة إلى تصريحات وزير الدفاع البريطانى التى توضح مخاوف الناتو وحكومة بلاده من أساليب وتكتيك القوات الأمريكية في أفغانستان، حيث أكد وزير الدفاع البريطانى فيما يتعلق بعدم قدرة الناتو على إرسال قوات إضافية إلى المناطق المتلئ بالصراعات أنه كيف يتأت إرسال قوات عسكرية بينما الناتو في حاجة إلى تغيير في بنية العسكرية إضافة إلى النقص الذى يعتريه في بعض التحضيرات اللوجستية.

٣- كذلك فقد استفادت السياسة الأمريكية من قوات الناتو وسائر الدول الأخرى في أفغانستان وباكستان بعد أن اتخذتهم غطاء دولى لإجرائها ليس إلا، فالإجراءات والسياسات الأمريكية في الدولتين تشير إلى أن أمريكا تسعى إلى أمركة باكستان وأفغانستان والواقع أن بعض دول الناتو لاسيما انجلترا وفرنسا لا ترغب في مشاركتها على ذلك النحو سواء في الدولتين أو سائر مناطق الشرق الأوسط الأخرى أمثال العراق، لبنان وفلسطين.

لذلك باتت السياسات الأمريكية تواجه تحديات كبيرة في باكستان وأفغانستان من قبل أعضاء الناتو، وعلى سبيل المثال، فبعض الدول من نظير بريطانيا وفرنسا تؤكد على أنه لحل القضية الأفغانية لا يتأت بالعمل العسكرى، وإنما يجب تجربة الحوار مع الطالبان وفى الوقت ذاته، العمل على إعادة البنية التحتية للاقتصاد الأفغانى بجانب مكافحة العنف هناك.

٤- إن الأمريكان لم ولن يقبلوا قيام الحكومات الأفغانية والباكستانية بلعب أى دور محورى في مناطقهم، وذلك برغم مساندتهم في الوصول للسلطة "كرزاى، زردارى"، بدليل عدم التنسيق معهم في العمليات العسكرية التى تقوم

بها القوات الأمريكية ضد مواطني الدولتين سواء في إسلام أباد أو كابول، لدرجة جعلتهم يحذروا الإدارة الأمريكية من استخدام العمل العسكرى ضد المواطنين المدنيين وأنهم سيكونوا غير قادرين للسيطرة على ردود أفعال قواتهم المسلحة في حال تكرار الاعتداءات الأمريكية.

٥- يبدو أنه عكس الظاهر تماماً في قصة المواجهات مع الطالبان والقاعدة والبشتو سواء في أفغانستان أو باكستان، لكون الهدف الأمريكى يختلف عن ذلك، لأنه لو كان هدفهم سحق هؤلاء المتمردين فإن ذلك يعنى الدخول في حرب مع أكثر من ٨٠ مليون نسمة هو تعدادهم في الدولتين، الواقع أن التخطيط الأمريكى يتمركز حول أشياء أخرى، ولعلنا إذا ما نظرنا على حدود تلك الدولتين، سنجد أنه بجوارهم هناك أربعة قوى كبرى هم، الصين، روسيا، إيران والهند وهم قدرات كبرى في آسيا يتنافسون مع الولايات المتحدة على مختلف المجالات والأصعدة، ومن ثم فالولايات المتحدة تخشى من تلك القوى في حالة حدوث أي تغييرات بتلك المنطقة من العالم.

٦- ولا شك أن المحاولات الأمريكية تتمركز الآن حول إيجاد عناصر عميلة من أبناء المنطقة يمكن استغلال نقاط ضعفهم في تكوين بنية عسكرية استخباراتية من أمثال هؤلاء يمكنهم أداء الأهداف الأمريكية في كلا الدولتين بعيداً عن تدخل المخابرات الأمريكية.

٧- أما التساؤل الأخير والمهم الذى يطرح نفسه بعد كل هذا الطرح، مفاده، هل الاستراتيجية الأمريكية يمكن أن تحقق نتائجها المرجوة في أفغانستان وباكستان؟

الواقع أنه وباعتراف الأمريكان أنفسهم أن المعارضة الكبيرة في الدولتين تجاه السياسة الأمريكية والبالغة أكثر من ٩٠٪ لن تظل صامتة إزاء التجاوزات الأمريكية، وكذا إضافة إلى أن دول روسيا، الصين والهند وإيران لن يسمحوا باقتراب الأزمة إلى حدودهم، كما أن حكومات إسلام أباد وكابول لم يسمحوا سياسة الأمركة خصوصاً في ظل الضغوط المتزايدة بين قوى المعارضة.

علاقات دولية

إيران وأمريكا

رسالت (الرسالة) ١/ ١١/ ٢٠٠٨

يوافق يوم الثالث من نوفمبر عام ١٩٧٩ ذكرى احتلال السفارة الأمريكية بطهران على يد طلبة الجامعات والذي سمّي في إيران يوم مقارعة الاستكبار العالمي ويوم الطالب.

إن انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني وانهيار خنادق الاستكبار الأمريكي في إيران كان من ثمار الشعور بالمسؤولية وصمود الشباب الإيراني.

وكانت السيطرة على السفارة الأمريكية التي كانت وكراً للتجسس في طهران خطوة عظيمة وكما وصفها الإمام الخميني كانت خطوة أعظم من الثورة الأولى ضد الشاه لأنها أدت إلى انهيار الهيمنة الأمريكية في إيران.

كما ان انتصار الثورة الإسلامية في إيران أدى إلى أن تفقد أمريكا قاعدتها الرئيسية في الشرق الاوسط وتحولت إيران إلى أهم مركز لمقارعة الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

إن كان لأمريكا أن تهزم الشعب الإيراني لفعلت ذلك في العقود الماضية عندما كان الشعب الإيراني يفتقر الى التجربة والعلم والقدرات العسكرية والنفوذ بين الشعوب الأخرى، لكن الإدارة الأمريكية لم تتمكن من ذلك في تلك الفترة، والآن أيضا لم تستطيع بسبب أن الشعب الإيراني هو اليوم أكثر اقتدارا وقوة من السابق.

إن الإدارة الأمريكية فقدت مصداقيتها حتى بين الشعوب الغربية وفي داخل أمريكا أيضا وانكشف للجميع زيف الشعارات الأمريكية التي كانت تتشدق بها مثل حقوق الإنسان والديموقراطية وذلك من خلال فضائح أبو غريب وجوانتانامو والسجون الأخرى والمجازر التي ارتكبتها في العراق وأفغانستان ودعمها المطلق للكيان الصهيوني في جرائمها البشعة في فلسطين ولبنان.

مستقبل الصراع الإيرانى - الأمريكى

كيهان (الدنيا) ٢/ ١١/ ٢٠٠٨

عند دراسة مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية في ضوء الانتخابات الرئاسية الأمريكية يجدر القول أن هذا النزاع ليس من نوع النزاعات السياسية او الاقتصادية المعروفة في النظام الدولي، بل هو نزاع على الأصول والمبادئ، وفي ٣ نوفمبر تحل ذكرى احتلال السفارة الأمريكية على يد الطلبة الجامعيين الذي عبّر عنها الإمام الخميني بأنها الثورة الثانية وأنها اكبر من الثورة الأولى ضد نظام الشاه.

إن السياسة والمواقف المبدئية التي انتهجها الإمام الخميني مع الولايات المتحدة لم تكن سياسة انفعال وتأثر، بل كانت سياسة فعل هجومي ضد هذه الإدارة المتغطرسة في العالم.

إن إيران لم تبلغ هذه المكانة الحالية من العزّة والقوة إلا من خلال اعتماد هذه السياسة الهجومية مع أمريكا، لأن سياسة الانفعال والتسامح والتساهل مع أمريكا تؤدي إلى إذلال وإضعاف الطرف الآخر كما فعلت أمريكا مع العديد من دول العالم.

إن الجمهورية الإسلامية وبعد ثلاثين عاماً من محاربة

الاستكبار العالمي تقف اليوم مستقلة عزيزة قوية قادرة على الدفاع عن نفسها وسيادتها واستقلالها، وان ما وصلت إليه من عزة وقدرة هو بفضل الاستقامة والصمود والثبات على أصول ومبادئ الثورة الإسلامية.

إن الإدارة الأمريكية ما لم تتراجع وتتنازل عن مواقفها الاستعلائية، لم تجد في طهران من يحاورها ويقيم معها علاقات طبيعية.

وتجدر الإشارة إلى المشاكل الاقتصادية والأزمة المالية والإخفاقات السياسية في العراق وأفغانستان التي تعاني منها الإدارة الأمريكية، والتي تؤكد أن هناك بوادر لانهيار الغطرسة الأمريكية وبعض العلامات التي تشير إلى احتمال تغيير سياسة امريكا تجاه ايران اذا ما انتخب المرشح الديموقراطي باراك اوباما، لكن لا يوجد اي شيء ملموس وفعلي في هذا الاتجاه، وستبقى حالة العداء كسمة بارزة لتوصيف العلاقة الإيرانية الأمريكية حتى نرى تغييرا فعلياً في المواقف الأمريكية.

إيران النووية ونظرة الديمقراطيين

محمد زماني ■ ديبلماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/٩/١٠

كان لحديث السيناتور الامريكي جوزيف بايدن حول ضرورة حماية إسرائيل من إيران النووية، ردود فعل عنيفة، فى الوقت الذى تحول فيه موضوع ايران الى اهم المحاور الرئيسية فى صراع الانتخابات الامريكية.

بايدن الذى اختير من قبل المرشح الديمقراطى للرئاسة الامريكية باراك اوباما كنائب للرئيس، كان الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الامريكى، وقضى نصف عمره فى مجلس النواب الامريكى، ومن ثم فان حديثه بشأن القضايا الدولية المثارة بلا شك سيكون مؤثرا .

وربما يمكن اعتبار مقالة الطريق المعقول لأجل إيران والتى نشرت منذ شهرين بقلم بريجينسكى مستشار الامن القومى السابق فى حكومة الرئيس كارتر، والجنرال المتقاعد وليام اودم رئيس وكالة الامن القومى الأسبق، فى جريدة واشنطن بوست، يمكن تقييمها فى نفس اطار حديث السيد بايدن.

وقد اقترح كاتب تلك المقالة اقتراح جاء فيه : ان التوجه الناجح امام السلوك الايرانى، هو ان نصل الى اتفاق مع ايران بشأن المصالح القومية و الامنية الامريكية.

ويستدل من الجملة المذكورة ان السياسات والخطط المقترحة من البيت الابيض سواء بالهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، أو سياسة اثارة الاضطرابات فى الداخل، او حتى سياسة الردع ضد ايران لم تكن ابدا هى الحل ولم تؤتى بنتائج .

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان حديث السيد بايدن ما هو الا اشارة للسيد تشيني من اجل تنفيذ الاقتراح الذى اوصى به كلا من جيمس بيكر، ولى هميلتون فى تقريرهما المشهور للبيت الأبيض، والذى طالبو فيه بضرورة فتح الحوار المباشر مع ايران وسوريا .

وقد اكد بايدن على هذا الامر بان مواقف رئيسه المنتظر اوباما من إيران النووية، ستحرر البيت الابيض من مستنقع وورطة كبيرة، وفى الوقت ذاته ستكون ايران عنصر هام فى مساعدة أمريكا فى العراق وافغانستان.

ولكن خبرة الثلاثين عاما فى العلاقات الامريكية الايرانية تؤكد على ان انتقال السلطةمن الجمهوريين الى اليمقراطيين او العكس لن يوجد تغير جذرى فى الاسس السلوكية للبيت الابيض بالنسبة لايران .

واذا كان الجمهوريون قد واجهوا ايران باساليب ليبرالية، فان الديمقراطيين قد تعاملو ايضا باساليب ومفاهيم مثل الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان، كأساليب للصدام مع ايران فى منطقة الشرق الاوسط.

ويعتقد بايدن ان قناعة اوباما بالطرق السلمية فى الصدام مع الاعداء هى وسيلة لاقناع الراى العام العالمى، ولتحقيق الأهداف الاستراتجية الأمريكية طويلة الأجل، وبعبارة أخرى فان الديمقراطيون وجدوا أن استراتيجية الرئيس بوش، لم تكن ابدا ملائمة لتنفيذ اهداف الولايات المتحدة فى المنطقة، لذا فقد اقتنعوا بان بان المصالح الامريكية فى مقابل ايران لابد ان تاخذ اساليب اخرى مثل الحوار المباشر مع الجمهورية الاسلامية .

مشروعية اقتحام السفارة الأمريكية

■ رسالت (الرسالة) ٣/ ١١/ ٢٠٠٨

يعرف اليوم الثالث عشر من آبان أي الثالث من نوفمبر في إيران باسم يوم مقارعة الاستكبار العالمي وهو اليوم الذي اقتحم فيه الطلبة الجامعيون السفارة الأمريكية بطهران واحتجزوا ما يقارب ٥٠ رهينة من طاقم السفارة واستمر الاحتجاز ٤٤٤ يوماً وأدت هذه الأزمة إلى تدهور كبير في العلاقات بين واشنطن وطهران وكانت بداية انقطاع العلاقات إلى يومنا هذا، كل ذلك حدث قبل ٢٩ عاماً أي في عام ١٩٧٩ .

لقد وصف الإمام الخميني احتلال السفارة الأمريكية بطهران بأنها الثورة الثانية بعد الثورة الأولى ضد نظام الشاه، لكن لماذا وصفها الثورة الثانية؟ فإذا رجعنا إلى الوراء وقلبنا صفحات التاريخ نرى ان الولايات المتحدة كانت قد اتخذت من إيران قاعدة مركزية لها في الشرق الأوسط في زمن الشاه، وبذلت الكثير من الجهود لكي لا تنجح الثورة الإسلامية، وساعدت نظام الشاه في قمع وضرب الانتفاضة الشعبية، لكن رغم كل هذه الضغوط والمؤامرات انتصرت الثورة الإسلامية.

أما بعد انتصار الثورة حاولت الإدارة الأمريكية في خطوة أولى حرف الثورة عن مسيرها من خلال بعض الشخصيات الإيرانية الليبرالية المتأثرة والمرتبطة بالدوائر الغربية، وعندما فشلت هذه الخطوة أيضا جنحت أمريكا إلى الأساليب الشديدة كفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية ومن ثم شن الحرب الصدامية بدعم ومباركة أمريكية والتي استمرت ثمان سنوات واستنزفت قوة الشعب الإيراني إلى حد بعيد.

لقد استخدمت الإدارة الأمريكية أنواع وأقسام الضغوط والأزمات والمؤامرات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الجمهورية الإسلامية طيلة العقود الثلاث الماضية، لكن ببركة الاتكال على الله سبحانه وتعالى وبصمود ومقاومة الشعب الإيراني لم تخضع إيران أمام الغطرسة الأمريكية، بل ضربت مثلاً في التطور والتقدم والتنمية الشاملة في ظل هذه الضغوط والعقوبات الأمريكية.

إن صمود إيران ومقاومتها هو الذي جعل القادة الامريكيين ومنهم المرشح الديموقراطي باراك أوباما يتحدثون عن ضرورة التفاوض والحوار مع إيران.

إن اقتحام السفارة الأمريكية بطهران نابعة من سياسة هجومية ضد الغطرسة الأمريكية، وحسب التجارب البشرية في أنحاء العالم، لا يمكن إرغام الدولة المستعمرة المستكبرة على التراجع عن مواقفها إلا من خلال تبني سياسة هجومية وليست دفاعية وانفعالية والثورة الإسلامية في إيران خير دليل على هذه المقولة. حيث أن السياسة الهجومية ضد المستكبرين، حتى إذا لم تنتصر فإنها تبعث روح الثورة على الظلم في أنحاء العالم، فالثورة الإسلامية التي تبنت سياسة المقاومة الهجومية وليست الانفعالية ضد الاستكبار الامريكي انتصرت في كثير من المجالات، لكن بطبيعة الحال أخفقت في مجالات أخرى لكنها بعثت روح الثورة وأدت إلى نمو الصحوة الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي، وما نشهده اليوم من مقاومة أصيلة إسلامية ووطنية في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان ضد المحتلين والغزاة الأمريكيين والإسرائيليين هي من ثمار تلك الصحوة والنهضة التي أسس لها الإمام الخميني.

إن أمريكا ما لم تبتعد عن النبرة الاستعلائية والاستكبارية في التعاطي مع إيران، لن تتمكن من إعادة العلاقات الى مسارها الطبيعي. كما أن الإدارة الأمريكية سترضخ أمام الجمهورية الإسلامية وتتنازل عن غطرستها لأن الشعب الإيراني عرف سر القوة وقطع أشواطا جبارة في هذا المسار وهو مسار التقدم والتطور العلمي والتقني والصناعي والاكتفاء الذاتي والاستقلال في كل المجالات.

بين الفرصة والمغامرة

■ كارگزاران (كوادر البناء) ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٨

يشير مجرد حضور إيران في المنافسة بينها وبين اليابان على مقعد مجلس الأمن إلى جرأة وشجاعة كافية وهي بمثابة فرصة كبيرة لدخول طهران في معترك المنافسات والعلاقات الدولية.

لكن بالتأكيد موقف إيران الحازم من الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن وأيضا موقفها الثابت في امتلاك الطاقة النووية هو الذي جعل حظها ضعيفاً في اختيارها كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

إن الجمهورية الإسلامية في إيران ورغم مواقفها المبدئية من القضايا العربية والإسلامية ورغم علاقاتها الجيدة مع اغلب الدول العربية ورغم تقوية العلاقات مع قوى دولية كبرى كالصين وروسيا لكنها تتعرض لهجمة سياسية وإعلامية واقتصادية شرسة من الإدارة الأمريكية وحلفاءها الغربيين وهذا ما يقلص فرص نجاح إيران في كسب المعركة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويجب أن لا تكتفي طهران بإقامة علاقات جيدة وطبيعية مع الدول الأخرى، بل عليها أن توسع علاقاتها وتحالفاتها الاقتصادية والسياسية كي تكسب الآراء الكافية في المراحل المقبلة لاختيارها كعضو غير دائم في مجلس الأمن.

إن الإدارة الأمريكية ورغم أزمتها المالية الكبرى تحاول ترميم ما دمّرته خلال السنوات الثمان الماضية، ففي الشأن السياسي يحاول بوش إحياء العلاقة الفاترة مع روسيا بعد الإخفاق في أزمة القوقاز، وفي الشأن العراقي يحاول وضع الاتفاقية الأمنية قيد التوقيع رغم تصاعد المعارضة الشعبية وصعوبة القبول بشروط هذه الاتفاقية من قبل الحكومة العراقية. وفي الشأن السوري تطالب الإدارة الأمريكية سوريا بالابتعاد عن حليفتها إيران بعدما وضعت سوريا في محور الشر.

إن مرحلة بوش قد انتهت بالفعل وان اي خطوة غير مدروسة ستكون كارثية لأمريكا وساستها قبل ان تكون خسارة لمعارضيهم. وان العالم اليوم بدأ يبحث عن خيارات جديدة لبناء مستقبله بعيدا عن الرهان على القوى الكبرى. فلا قيمة للضغوط السياسية ولا خوف من تهديدات عسكرية ولا أهمية لعقوبات اقتصادية لان الكرامة الإنسانية وسيادة الدول والشعوب أهم واكبر من كل ذلك وهذا ما يفرض على الأمريكيين إعادة النظر في سياساتهم قبل ان يخسروا الأوراق المتبقية.

الأمن المفقود

■ مصيب نعيمي ■ الوفاق ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٨

بات الأمن مفقودا على مساحة كبيرة من هذا العالم بعد تفاقم الأزمات وتشابك الإخفاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فلا تمر ساعة إلا وتتناقل وسائل الإعلام خبرا جديدا عن ازمة جديدة من تصاعد أعمال القرصنة البحرية قبالة الصومال إلى تزايد القصف الأمريكي على باكستان ومقتل جنود التحالف في أفغانستان واستمرار الانفجارات في بغداد حتى المواجهة بين كمبوديا وتايلاند والانكماش الاقتصادي في فرنسا وارتفاع مستوى البطالة في أمريكا وتراجع أسعار النفط ودخول الملف النووي الكوري في طريق مسدود وتهديدات إسرائيلية جديدة ضد الفلسطينيين واللبنانيين ومخاصمات جديدة في القوقاز وانفجار في اوسيتيا والجدل حول الملف النووي الإيراني وقتل العشرات بين صفوف الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني والحديث عن مشاريع فتنة بين المسلمين وغيرها العديد من الأنباء التي توحي بأزمات جديدة واستعدادات لحروب قادمة.

هذه صورة قاتمة عن الأجواء السائدة على مستوى العالم

بحيث باتت الثقة مفقودة وآفاق المستقبل مجهولة مادام السلاح والهيمنة هما اللغة السائدة بين الدول. فلا احد يحاسب الإدارة الأمريكية على ما ترتكبه من جرائم ضد الإنسانية حتى وان ساقت شعبها الى حافة الهاوية ولا احد يتساءل عن الحروب غير المبررة وعن الضحايا المدنيين الذين سقطوا بالآلاف دون محاسبة القاتل بل ان الكثير من القتلة نالوا الأوسمة والضحايا وصفوا بالإجرام.

في ظل هذا الظلم المريب كيف يمكن ان يعود العالم آمنا ومستقرا وكيف يمكن ان تعيش الأمم في تعايش وسلام. انها كوارث صنعها الطغيان ولن تنتهي الا بمعاقبة الطغاة. والأزمة العالمية المتفاقمة ليست الا نتيجة يسيرة لما فعلته أيدي البشر. والله ليس بغافل عما يفعل الظالمون.

الركود السياسى فى أمريكا وإسرائيل وتأثيره على المنطقة

سيد حسين موسوى ■ اعتماد (الثقة) ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٨

يشهد خريف هذا العام تعليق الكثير من القضايا العالمية وبعض القضايا الإقليمية، ويرجع السبب فى ذلك الى بدء انتخابات الرئاسة الامريكية، اما فى منطقة الشرق الاوسط فنجد أن دولة إسرائيل تشهد هى الاخرى تغييرات داخلية عنيفة نتيجة لاستقالة ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلى لتورطه فى احدى قضايا الفساد .

ونتيجة لما سبق يلاحظ ان اغلب المباحثات والاتفاقيات فى الساحة العالمية قد توقفت انتظارا لما تسفر عنه الانتخابات الامريكية .

وفى منطقة الشرق الأوسط فقد توقفت جميع التحركات على صعيد الالقضية الفلسطينية بسبب التطورات الداخلية الإسرائيلية، ونتيجة أولية لهذة المعادلة فان الولايات المتحدة الامريكية بسبب المقتضيات السياسية الداخلية اصبحت غير قادرة على اتخاذ القرار فى فى كثير من القضايا العالمية، ونتيجة لذلك يلاحظ على الساحة الدولية نوعا من الركود السياسى.

وإسرائيل باعتبارها لاعب اقليمى وقاعدة الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة،محاصرة بمشاكل داخلية، أصبحت هى الأخرى غير قادرة على اتخاذ القرار بشان قضاياها فى المنطقة من قبيل مباحثات السلام مع الفلسطينيين،والمباحثات غير المباشرة مع سوريا وكيفية حل المشكلة التراجيدية فى قطاع غزة .

ونتيجة لهذا كله اصبحت المنطقة خاضعة لهذا الركود، والنتيجة الثانية ان الركود الحالى فى الساحة العالمية والاقليمية يشير إلى أن كلا من الوالولايات المتحدة واسرائيل ينتقل ثقلهم السياسى من الساحة العالمية الى الساحة الداخلية، بمعنى ان يشهد العالم حالة الركود والسكون التى يعيشها العالم الآن، والعكس بمعنى انه كلما انتقل ثقل الولايات المتحدة واسرائيل الى خارج حدودهم الإقليمية، كلما زاد التوتر والاضطراب فى انحاء العالم.

اما النتيجة الثالثة فهى أن المحللين السياسيين يستطيعوا ان يحكموا عن قرب بان الولايات المتحدة تتدخل فى كثير من التطورات العالمية وهذا التدخل غير محدد فى اطار التشاور وتبادل وجهات النظر، ولكنه تدخل له جوانب حيوية، يضع كثير من حكومات الدول ومصالحها وحتى اطرها الامنية تحت التاثير.

وهذا الحكم يسرى بلا شك بشان اسرائيل ودورها بشان الكثير من التطورات والاضطرابات .

اما النتيجة الرابعة فهى ان بعض دول العالم ترى ان توقف امريكا عن التدخل فى مسيرة التطورات العالمية فان العالم سيتحول الى عالم افضل واكثر هدوءا واستقرارا لكافة الامم والشعوب، كذلك بالنسبة لاسرائيل اذا حجمت من قبل المجتمع الدولى فان منطقة الشرق الاوسط ستصبح اكثر هدوءا، وسيزول عدم الثقة الموجود بين دول المنطقة والقوى العظمى المؤيدة والداعمة لاسرائيل

النتيجة الخامسة اذا صحت الفرضيات السابقة فلماذا لايستيقظ الوجدان البشرى من الغفلة التى يعيش فيها ؟ ولماذا ترفض وسائل الاعلام العالمية والمنظمات المدافعة عن حقوق الانسان اتخاذ مواقف متشددة ازاء دور الولايات المتحدة المدمر فى الساحة الدولية؟ هذا الصمت الرهيب بلا شك ستكون له اثاره المخربة على مستقبل هذا العالم ولننتظر الكارثة ! لان الاجراءات والحركات الليبرالية الامريكية على مستوى العالم وكذلك اجراءات التأزم الاسرائيلية فى المنطقة والتى تتم بدعم من واشنطن من الممكن ان تؤدى بنا الى كارثة لا يمكن تداركها .وبهذه المقدمة النظرية يمكننا تلخيص الاحداث الناتجة عن الركود السياسى الداخلى فى

امريكا واسرائيل على الساحتين الدولية والاقليمية فى الآتى:

١-فى الولايات المتحدة الامريكية كل سيتحول تماما صوب انتخابات الرئاسة الامريكية، والسياسة الخارجية الامريكية شبه معطلة تقريبا، بل ان وزيرة الخارجية الامريكية (رايس) مكتفية بالقاءات البروتوكولية هنا وهناك، ويصف المراقبون للسياسة الخارجية الامريكية بان لقاءات رايس فى دول العالم المختلفة بانها علاقات عامة شخصية !

والمرشحون للرئاسة الأمريكية (باراك اوباما، جون ماكين) فى انتقاد دائم لبرامج بعضهم البعض بل ان المثير ان (اوباما) اعتبر الفرضيات المذكورة سابقا بمثابة نتائج سلبية للسياسة الخارجية الامريكية فى عهد الرئيس بوش، واوضح ذلك بقوله ان سياسة الرئيس بوش وخاصة فى العراق وافغانستان و الشرق الاوسط قد وضعت امريكا فى عزلة وسط المجتمع الدولى، وبدوره اتهم المرشح الجمهورى ماكين منافسه الديمقراطى اوباما بعدم الخبرة السياسية .

وكانت المباحثات الامريكية قد توقفت مع كثير من دول العالم وفى قضايا مختلفة بسبب الركود السياسى، وهذا الركود لم يكن بشان قضايا الشرق الاوسط فقط او القضايا المشتعلة فى المنطقة مثل العراق وأفغانستان، والصراع العربى الإسرائيلى، بل هذا الركود قد طال قضايا اخرى كثيرة مثل معاهدة كيوتو، معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتجية مع روسيا، ومباحثات أمريكا مع دول امريكا الجنوبية و غيرها من القضايا المشتعلة فى الكرة الارضية والتى توقفت انتظارا لنتائج الانتخابات الامريكية .

حتى الازمة المالية التى اصابت الولايات التحدة مع انهيار اكبر المؤسسات المالية والعقارية اصبحت تحت وطأة الركود الساسى .

ومع ظهور المؤشرات التى ترجح فوز المرشح الديمقراطى (اوباما) على منافسه الجمهورى فقد قل احتمال قيام الرئيس بوش باجراء سريع لانقاذ الاقتصاد الامريكى .

ويظهر تاثير هذا الركود اكثر فى القضايا الامنية ويلاحظ ذلك من خلال تعامل واشنطن وحلف شمال الاطلنطى فى قضية روسيا مع جورجيا فكان رد فعل الروس اسرع واذكى، ولم تستطيع واشنطن اتخاذ اى اجراء مؤثر فى هذا الشأن.

٢- منطقة الشرق الاوسط (المنطقة المضطربة) الاكثر تأثرا بالركود، وجميع الأطراف الهامة فيها بانتظار نتائج انتخابات الرئاسة الامريكية وتشكيل حكومة جديدة فى اسرائيل

توقف كل شىء، توقفت المباحثات ، وتوقف حل القضايا المصيرية، حتى ان اللجنة الرباعية المسئولة عن ملف الصراع العربى الفلسطينى فقدت الامل فى اعلان قيام الدولة الفلسطينية نهاية العام الحالى بسبب الموقف السياسى داخل اسرائيل .

وعلى الجانب الاخر فان المحاور الاخرى لم تكن مرضية فعلى صعيد الحوار السورى الاسرائيلى والذى تم برعاية تركية، فقد تم تعليقة بناء على مطلب الحكومة الاسرائيلية، وفى الواقع ان كلما توضع اسرائيل موضع اتخاذ قرار جدى تتزايد ازماتها الداخلية، ويعب عليها اتخاذ قرارات او اجراءات مصيرية !

وعلى الصعيد اللبنانى تعلقت قضية مزارع شبعا وانسحاب اسرائيل منها، وعلى هذا النحو يلا حظ ان اى ازمة سياسية داخل اسرائيل فان كل المحاور والمباحثات تتوقف، والنقطة الهامة هى ان الحكومات التالية فى اسرائيل لا تبدأ مباحثاتها من حيث انتهى السابقون، وهذا يعنى ان مصير ازمة العرب واسرائيل فى يد تل ابيب.

استياء الناتو من الاتحاد الأوروبى

رسالت (الرسالة)٢٠/ ٩/ ٢٠٠٨

تداخل أدوار واستراتجيات الناتو والاتحاد الأوروبى فى الواقع أمر يدعو للاهتمام، ويعتقد المحللون أن وقوع حرب فى اوستيا الجنوبية كان سببا فى إضعاف موقف الناتو امام الاتحاد الأوروبى. فى حين أن البعض يعتقد أن دخول روسيا فى النقاش العسكرى سيحسن علاقات الطرفين، ونفس الأمر يؤكد فشل الناتو والاتحاد الأوروبى وكلاهما ليس الحل الفورى لمواجهة الازمات كما يردد البعض، بل إنهما فى الوقت ذاته سببا من اسباب زيادة التوتر الاقليمى والدولى .

والآن فإن امين عام الناتو معترض على توقيع اتفاق بين روسيا والاتحاد الأوروبى بشأن حل أوضاع النزاع فى (أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية).

ويعتقد هوب شيفر أمين عام الناتو أن الاتفاق الحادث قد منح امتيازات كثيرة لروسيا، واكد على معارضته لتواجد القوات الروسية فيابخازيا واوستيا الجنوبية، على اعتبار ان

خروج هذه القوات امر مستبعد فى الوقت الراهن .
واعتبر شيفر أن بقاء قوات روسية فى جمهوريتى القوقاز امر لا يمكن قبوله،واستبعد كذلك تفعيل مجلس روسيا والناتو .
وكان قادة اركان الناتو اقل حدة من تصريحات الامين العام عقب اجتماعاتهم، ووعدوا بحماية ودعم جورجيا، ولكنهم رفضوا احتمالية بدء حرب باردة مع روسيا .
وكان رئيس اللجنة العسكرية للناتو قد عقد اجتماع ضم قادة اركان الست والعشرون دولة الاعضاء فى الحلف لبحث الاحداث الاخيرة فى القوقاز، وأكدوا على رفضهم التام لردود الافعال القائمة على الشعور والاحساس .
وعلى الجانب الاخر افاد ديمترى راجوزين مندوب روسيا الدائم فى الناتو، عن بدء حرب باردة بين روسيا والاتحاد الأوروبى، وأكد على أن حديث شيفر الأخير بشأن أزمة القوقاز مغاير تماما، واعتبره بمثابة اعلان حرب باردة بين الطرفين، وشكك (راجوزين) فى احتمالية ضم جورجيا لعضوية الناتو فى ديسمبر المقبل.
وأشار راجوزين إلى أن الأمين العام للناتو اعتبر الاتفاق الاخير بين موسكو وروسيا قد منح موسكو امتيازات كبيرة لا يمكن قبولها، وهذا الكلام بلا شك يضع مسئولية حفظ السلام فى الاتحاد الأوروبى تحت المسائلة، واعتقد انه بالنظر للحرب الباردة التى بدات بين الطرفين، فانه توجد احتمالية لتقابل مصالحهم.
جدير بالذكر فان سفر الوفد المرافق لوزير الخارجية الروسى الى اوستيا الجنوبية، بالتزامن مع سفر وفد الناتو الى الى جورجيا لم يكن متفقا عليه، واعتقد ان شخص (ساكشفيلى) رئيس جورجيا هو اهم مانع امام انضمام جورجيا للناتو .

حرب عالمية ثالثة فى الطريق

ابرار (الأبرار) ٢٠٠٨/٩/٤

حان الوقت للتفكير بجدية بشأن اندلاع الحرب العالمية الثالثة، خاصة وأن عوامل اندلاع تلك الحرب باتت مكتملة، ومثلما توقع العديد من خبراء شئون القوقاز من قبل، تحولت تلك المنطقة إلى برميل من البارود وهى بالأساس مصدر تنافس القوى العالمية الكبرى.
وقد نشرت مجلة آسيا تايمز مقالا تحليليا بقلم الدكتور نيكولاى سوكوف، خبير السياسات الأمنية، تناول خلاله مسألة النزاع فى جنوب القوقاز وكيف تحولت إلى حرب، معتبرا أن تلك الحرب مقدمة لاندلاع حرب عالمية ثالثة .
وقد ورد فى مقالته : "يبدو أن الخلافات بين القوى الكبرى حول منطقة القوقاز، أعمق من أن تكون خلافات حدودية، فلكل من روسيا وحلف الناتو والدول الأوربية مصالح عديدة، كما أن صاحب الهيمنة على تلك المنطقة سيكون له الريادة عالميا" .
وفى تصوره بشأن اندلاع الحرب العالمية الثالثة، يقول نيكولاى : لنعود بالذاكرة إلى كيفية اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت باغتيال "فرانتيس فرديناند" الدوق الأعظم بالنمسا، على يد الصرب فى سرايفو، وبالرغم من أن روسيا فى ذلك الوقت كانت حليفة للصرب وقد اطلع مسئولو الاستخبارات الروسية على حقيقة الحادث، إلا أنها أدانت هذا الاغتيال، لكن مع تدخل النمسا العسكرى لم تجد روسيا أمامها سوى مؤازرة حلفائها الصرب. أما فيما يخص حرب القوقاز الأخيرة وبالرغم من الجهود الرامية إلى ضم جورجيا إلى حلف الناتو بهدف حمايتها مستقبلا، ظهر على الساحة العديد من الأطراف المعارضة لهذا الانضمام، لكن القضية أخذت بعد آخر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع احتدام المنافسات الانتخابية الرئاسية، وكل من المرشحين الديمقراطى والجمهوري، يحاولان استغلال القضية لصالحهما. لكن يبدو أن جورجيا ليست بحاجه إلى الانضمام لحلف الناتو، وقد تمركزت قاعدتين عسكريتين أمريكيتين على الأراضى الجورجية، فيما يمكن اعتباره تكرار لتجربة ألمانيا الغربية فى الحرب الباردة، صحيح أن الولايات المتحدة لها قوات فى جورجيا، لكن لماذا لم تتدخل عسكريا لمساندة القوات الجورجية، بالرغم من مطالبة الرئيس الجورجى ساكاشفيلى بتدخل القوات الأمريكية ؟، وهل ستواصل حكومة ساكاشفيلى محافظتها على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ؟

القوقاز: صراع بلا حل

بهرام أمير احمديان ■ اعتماد (الثقة) ١٣/ ٩/ ٢٠٠٨

ثمة تساؤلات كثيرة تطرح نفسها فيما يتعلق بأزمة القوقاز، مثل هل كانت جورجيا تتوقع الهزيمة فى محاولتها الأخيرة؟ أم أنها افترضت تحقيق النصر؟! وبالرغم من القدرات الذرية والعسكرية، والضعف والعجز الجورجى فى مواجهة الجيش الروسى هل كانت جورجيا تستطع التغلب على مثل هذا الجيش؟ وماذا كان هدف جورجيا وقائد قواتها من وراء هذه العملية؟ وهل الخطأ الاستراتيجى للرئيس الجورجى هو السبب وراء تلك الأحداث؟ وعشرات التساؤلات الأخرى المرتبطة بنفس السياق. ويمكن الرد على تلك التساؤلات من خلال طرح سيناريوهين محتملين: الأول، يكمن فى احتمال أن تكون جورجيا قد أقدمت على تلك الخطوة التى كانت بمثابة الانتحار السياسى للخروج من أزمتها وتوجيه المجتمع الدولى إلى التعدى الروسى على سيادة أراضيها، بخاصة أن الرئيس الجورجى يعلم أنه يخسر شعبية ومشروعية فى الداخل سبب عدم قدرته على حل المشكلات التى ورث بعضها من الحكومات السابقة، إضافة إلى عدم قدرته الاقتصادية على حل تلك القضايا ومع الأخذ فى الاعتبار أن إضافة المناطق أو الأراضى الساعى إليها سوف تفضى عليه أعباء جديدة ولن تجدى نفعاً عليه سوى بالخسائر، علاوة على إدراكه أنه لا صديق له قد يستطيع التصدى معه ضد روسيا، صحيح أن أوكرانيا أرسلت إليه بعض التجهيزات العسكرية، لكن هذا شيئاً طبيعياً بالنظر إلى تحالفها معها كشريك فى الثورة الملونة ومعاهدة "جوام" الدفاعية. أما السيناريو الآخر، فيتمثل فى كون الرئيس الجورجى كان يرتكز على المساعدات الغربية وبخاصة الولايات المتحدة، غير أن القوات الغربية لم يكن فى مقدورها إرسال قواتها فى فترة وجيزة إلى المنطقة، بينما القوات العسكرية الروسية متمركز فى القوقاز الشمالية القريبة من ساحة المعارك والمستعدة بكافة التجهيزات اللوجيستية، على أية حال، فإن ناتج السناريوهين كان الهزيمة.

الأهمية الاستراتيجية للقوقاز:

وقوع القوقاز بين بحرين الخزر (قزوين) فى الشرق، والبحر الأسود فى الغرب مما يمثل بؤرة لتلاقى الطرق.

وقوع منطقة القوقاز الشمالية المضطربة فى محيط النفوذ الروسى جنوب غرب يكسبها أهمية أمنية عسكرية لروسيا.

تمتعها بمصادر الطاقة بترول، غاز، لاسيما بمنطقة آسيا الوسطى، بحر قزوين التى تمد الدول الصناعية الكبرى بالطاقة.

اعتبارها بحال مناسب لعبور خطوط الطاقة إلى أسواق الاستهلاك.

تأمين وحماية أكثر من ٢,٥ مليون روسى يقطنون منطقة القوقاز.

كذلك فإن تلك المنطقة الاستراتيجية من القوقاز يتضمن موانئ ومعابر استراتيجية هامة وهى عبارة عن:

١-المعبر التاريخى والاستراتيجى "دربند" "باب الأبواب" الواقع شرق جبال القوقاز الشاهقة على الساحل الغربى لبحر قزوين (الرابط بين روسيا فى الشمال وأذربيجان فى الجنوب) بطرق بحرية وسكك حديدية.

٢-المعبر التاريخى "داريان" "باب اللان" القابع فوق جبال القوقاز والرابط بين تفليس واسو (فى الجنوب)، واوستيا الشمالية (فى الشمال) بطرق برية.

٣-المعبر الاستراتيجى "ماميسولكسكى" فوق جبال القوقاز كذلك والرابط بين جورجيا فى الجنوب وروسيا فى الشمال بطرق برية.

٤-معبر "سوفوسى - سوجى" على ساحل البحر الأسود.

الأهداف الأمريكية فى القوقاز:

١-الحصول على مصادر الطاقة بتلك المنطقة.

٢-السيطرة على أسواق المنطقة.

٣-مواجهة النفوذ الروسى والإيرانى فى المنطقة وحماية النفوذ التركى.

٤-المنافسة مع الصين.

المصالح العسكرية-الاستراتيجية الروسية فى المنطقة:

١-التواحد العسكرى الروسى فى القوقاز الجنوبية عبر قواعدها العسكرية، وقوات حفظ السلام وتأمين الحدود.

٢-تدعيم المعاهدات الأمنية التى سبق توقيعها مع دول

الكومنولث والتى تنص على التشاور والمشاركة الجماعية بين أعضاء المعاهدة على التصدى لأى هجمات محتملة.

المشكلات الروسية:

١-تعانى روسيا كثيراً، مثلها مثل بعض الدول الأوروبية من انحصارها فى اليابسة ولطالما سعت لحل تلك الأزمة.

٢-تحتاج روسيا للتعاون مع ١٤ دولة فى محيط نفوذه إضافة إلى دول أوروبا الشرقية لاستكمال مشروعاتها الخاصة بالجغرافية الاقتصادية والجغرافية السياسية.

٣-تعانى روسيا من كثير من الأزمات الحادة الناهضة لديها.

٤-تعانى من تنوع وتعدد القوميات (أكثر من ١٦٠ قومية).

وأديان مختلة مسيحية، إسلامية، يهودية وبوذية.

على أية حال، باتت روسيا فى الوقت الراهن تواجه الكثير من الأزمات، صراعات مع الغرب على قضية القوقاز من ناحية، وصراعات جورجيا وأوستيا من ناحية أخرى وجميعها صراعات لم تكن وليدة الساعة، وإنها تمتد بجذورها لأزمنة قديمة وتحديداً منذ عام ١٨٠١م، إبان العهد الإمبراطورى حينما كانت جورجيا قابعة تحت الوصاية الروسية، غير أن تلك الصراعات والأزمات لم تطفؤ على السطح إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، حينما بدأ استقلال الجمهوريات فى حين بدأت بعض المناطق الأخرى تنادى بالحكم الذاتى أو بالانفصال عن روسيا على غرار تلك الجمهوريات، من نظير الشيشان.

على أية حال، فقد ظلت أزمة الصراع بين روسيا وجورجيا قائماً رغم تعاقب الأزمنة والحكومات، إلا أنه قد لاحظ أن الصراع بينهما قد بدأ يتفاقم منذ تصدى السيد "ميخائيل ساكشافيلى" لحكم جورجيا عام ٢٠٠٣م، حيث اتخذ هذا الصراع جانبين.

الأول، القواعد العسكرية الروسية على الأراضى الجورجية، حيث قد أوجدت روسيا لها العديد من القواعد العسكرية إبان فترة الحرب الباردة، فى مناطق "اخال تسيخه" جنوباً وازيانى فى تفليس وأخرى فى مناطق الحكم الذاتى بجمهورية ابجازيا لحماية مجال نفوذها ضد مد الناتو، وبعد الانهيار، دخلت روسيا فى صراعات مع التيارات الوطنية الجورجية لتخلية تلك القواعد من أراضيها، وقد واصلت جورجيا من خلال منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والناتو والاتحاد الأوروبى الضغط على روسيا من أجل إخلاء تلك القواعد، نظراً لاعتبارها إنقاص للسيادة الجورجية، وبعد محاولات شتى من قبل المجتمع الدولى والاتحاد الأوروبى بدأت روسيا فعلياً فى إخلاء بعض القواعد العسكرية واستمر ذلك منذ عام ٢٠٠٦م، حتى أوائل عام ٢٠٠٨م، لكن روسيا حذرت جورجيا بعدم منح تلك القواعد لدولة ثالثة.

الثانى، كذلك كانت تركيبة قوات حفظ السلام والمستقرة فى المنطقة الفاصلة بين أوستيا وأنجازيا مع بقية النقاط الجورجية موضع الخلاف الثانى بين الدولتين، حيث كانت روسيا تصر على بقاء القيادة العسكرية لتلك القوات تحت أيدى الروس بينما راحت الحكومة الجورجية تتهم روسيا بالتدخل الإضرار بمصالحها القومية عبر مساندتها للحركات الانفصالية اقتصادياً وعسكرياً، ولذلك كثيراً ما طالبت جورجيا بوضع نهاية لتسلط الروس على تولى القيادات بقوات حفظ السلام، لكن مع تولى "ساكشافلى" الموالى للغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والحائز على اهتمامها وحمايتها توسعت بينهما الخلافات والأزمات لاسيما أن "ساكشافلى"، أراد تحقيق برنامجه الانتخابى الذى تركز حول استقرار واستقلال كافة الأراضى الجورجية وإعادة أوستيا الجنوبية وآنجازيا إلى جورجيا وطنها الأم، ولكن سبب عدم قدرته على إحراز أى تقدم فقد دخل مع الروس فى أزمات دبلوماسية بخاصة بعدما أقدم على اعتقال دبلوماسيين روسا بتهمة الجاسوسية مما أدى الأمر فى النهاية إلى قطع العلاقات بين البلدين، فقامت روسيا بغلق حدودها مع جورجيا، كما أوقفت خط الغاز إلى جورجيا ثم اعتقلت بدورها المواطنين الجورجيين القائمين داخل الأراضى الروسية ورحلتم خارج روسيا.

صراع القوقاز: عصر جديد من التنافس وكيفية حماية المصالح القومية الإيرانية

www.parsine.com 30 / 9 / 2008

حمل الهجوم العسكرى الروسى على جورجيا، فى طياته تأثيرات كثيرة على مسيرة التطورات الإقليمية والدولية، واضطر أطراف النزاع الرئيسية والفرعية داخل وخارج المنطقة، إلى اتخاذ ردود فعل تتماشى مع مصالحها وأهدافها.

فى أعقاب الهجوم الروسى على جورجيا، بالطبع ستعكف المراكز السياسية على تحليل وتقييم الآثار المحتملة لنزاع القوقاز، على مجالات مثل الأمن والمصالح القومية للدول التابعة لها هذا المراكز.

وبناء على الحقائق والدراسات والتحليلات الخاصة بالأوضاع والتعاملات فيما بين أطرف الصراع، ستوصى تلك المراكز بردود الأفعال والاتجاهات الملائمة، لتأمين الحد الأقصى من مصالح بلادها.

من هذا المنطلق كان لزاما علينا الخوض فى تفاصيل هذا النزاع الدائر على حدود الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من جانب قوى دولية لدينا معها تعاملات، ومن ثم مناقشة التأثيرات المحتملة على مصالحنا القومية.

رد موسكو الحاسم ضد تفليس كان بمثابة بداية مرحلة تاريخية فى عصر جديد من العلاقات بين الشرق والغرب، وسياسة كرملين أكثر واقعية، وهى مرحلة تمضى فيها سياسات موسكو فى اتجاه حسم القضايا الإقليمية، ولو كلفها ذلك الاطاحة ببعض مشروعات وسياسات واشنطن على الصعيد الإقليمى والدولى، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير من نهجها وتقبل بتعديل سياساتها فى بعض المناطق خاصة فى الشرق الأوسط. وإذا استأنفت روسيا تعاونها العسكرى مع سوريا وإيران وفنزويلا، أو أى دولة معادية للولايات المتحدة، من المؤكد أن الولايات المتحدة ستفشل فى التصدى للبؤر المعادية لها، كما أن ظهور وتواجد روسيا من جديد فى المنطقة الغنية بالنفط فى الشرق الأوسط سيؤدى إلى اندلاع تنافس يضر بالمصالح الأمريكية وهو تنافس سيغير قواعد اللعبة برمتها. لهذا تقتضى المصلحة الأمريكية احباط مسعى روسيا الرامى إلى توسيع نفوذها فى القوقاز والشرق الأوسط، من خلال إعادة النظر بشأن سياساتها الشرق أوسطية، بما فى ذلك تخفيف الضغط على إيران فيما يخص ملفها النووى.

مع ظهور تلك الأزمة التى أوجدت توترا بين الولايات المتحدة وروسيا، تعمق الفكر الروسى بشأن قضية النشاطات النووية الإيرانية، أكثر من ذى قبل، وقد بات من الواضح إلى أى مدى سيؤثر الهجوم الغربى المحتمل ضد إيران، على أمن روسيا ويهدده فى القوقاز وبحر قزوين.

الهجوم الجورجى على أوسيتيا الجنوبية، ورد فعل روسيا الحاسم ضد هذا الهجوم، قد أثر مباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية على الصعيد الدولى، وأصبح الحدث الأهم عالميا، حتى أنه تخطى من حيث الأهمية قضية إيران وملفها النووي، مما يمثل نقطة إيجابية تحسب لصالح دولتنا.

يحتاج الأمريكيون إلى التنسيق والتعاون مع سائر أعضاء مجلس الأمن لتحقيق أهدافهم، وموسكو بما لديها من حق الفيتو فى مجلس الأمن تستطيع عرقلة العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وكما قالت "كونداليزا رايس"، خلال زيارتها الأخيرة للأراضى الفلسطينية المحتلة، فإن أحد مخاوف تل أبيب تركز على احتمال توقف روسيا عن تعاونها مع الولايات المتحدة وأوربا فى مجال الحد من قدرات إيران النووية، بسبب خلافاتها مع الغرب.

روسيا المجددة والمطورة من الناحية العسكرية والاقتصادية أثبتت أن لها دور قوى فى الساحة الدولية، مما يفرض إعادة النظر لدى متشددى الغرب بشأن إيران، من ناحية أخرى ظهور روسيا كقوة لا يمكن السيطرة عليها أمام الولايات المتحدة وكجارة لأوربا، يعد مسألة إيجابية لصالح إيران.

الاجراء العسكرى الروسى فى جورجيا، بمثابة تهديد للأهداف الاستراتيجية الأمريكية، إزاء البرنامج النووى الإيرانى، وفى حين ضيقت الولايات المتحدة الحصار الاقتصادى ضد إيران، وكانت بصدد ضم روسيا لتحالفها، اندلعت أحداث القوقاز لتعصف بالعلاقات الأمريكية الروسية وتجعل من الصعب التوافق على قرار يدين إيران من الأمم المتحدة، وتقلل من فرص الاتفاق على تفعيل السلسلة الرابعة من العقوبات ضد إيران.

نتائج الحرب فى جورجيا على العلاقات الايرانية - الروسية

الهه كولايى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية)١٤/ ٩/ ٢٠٠٨

تسعى كل الدول لتحقيق مصالحها بكافة الوسائل التى يفرضها الواقع المحيط فى سلطتها، وتقوم بالاستفادة منها بصورة مناسبة وكافية لتحقيق اهدافها .

ولم تستثنى روسيا من هذه القاعدة، فزعامة الاتحاد الروسى فى سنوات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى لم تصل لنتيجة من نظرتها المتشددة تجاه الغرب، لذا فى السنوات الاولى بعد الانهيار قبلت روسيا ضرورة تغيير هذه النظرة، وعلى هذا النحو شاهدنا مسيرة المنافسة والتعاون بين روسيا والغرب وخاصة امريكا ومن بعدها أوروبا.

وخلال هجوم روسيا على جورجيا تكررت تجربة السنوات الاولى بعد الانهيار فى علاقات موسكو - تفليس، وكانت روسيا تتعامل بحساسية خاصة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، وعلى عكس العهد الاول بعد الانهيار لم يفرض الاستقلال عمل على هذة الدول ومن بينها التقارب مع امريكا وأوروبا، وعلى نفس الاساس كان هجوم روسيا على جورجيا كرد امام سعى حكومة جورجيا للدفاع عن استقرار أراضيها، وهو الأمر الذى لامعنى له (كما يرى الروس ؟) فى منطقة (الاتحاد السوفيتى السابق) .

هذا الاجراء العسكرى كان ردا على مساعى امريكا واوروبا لفصل كوسوفو عن الصرب، والتى تشكلت مع وجود معارضة روسية، على عكس السنوات التى سيطرت فيها سياسات التغريب على موسكو، وقد ايقن زعماء موسكو ضرورت اتخاذ اجراءات مناسبة معها .

فى نفس الوقت الذى طرحت فيه مسألة استقلال كوسوفو، هدد المسئولون فى روسيا، انه اذا حدث هذا الموضوع، فان روسيا ستحدث مثله فى جورجيا التييتعاون حكامها مع امريكا وأوروبا، وكان ما أرادت، وأعلن استقلال اوستيا الجنوبية وابخازيا .

وعلى هذا النحو فان احداث جورجيا هى استعراض لروسيا امام جورجيا لخروجها من تحت سيطرتها الى امريكا وأوروبا، فى الوقت ذاته فان زعماء روسيا سواء فى عهد بوتين او ميدفيف يعلمون جيدا حاجة هذة الدولة للتعاون والاتصال البناء مع امريكا وأوروبا، وهم لا يريدون إحياء مواجهات الحرب الباردة، وقد اكد بوتين على اهذا الأمر، ووضع زعماء روسيا سياسة (التنافس و التعاون)هدف يسعون على اساسه فى علاقاتهم مع الغرب ويهيئون الاستراتجيات الازمة ومنها تنفيذ الضغط على تفليس من خلال الاعتراف رسميا بانفصال (آبخازيا واوستيا الجنوبية) .

ولكن فى تنفيذ هذة السياسة يتخيل انه من الممكن ان يصاحب الدعم للاجراء العسكرى فى جورجيا، تغير فى فى رؤية هذة الدولة للقضية النووية الايرانية، ومع الوقائع الجارية فى روسيا من بداية التعاون النووى الروسى الايرانى فان هناك معارضين لهذا الموضوع داخل روسيا، والموافقين له تحت السيطرة بمعنى انهم موافقون لالتزام ايران بالقرارات الدولية .

وفى الظروف الحالية وبالنظر لمسيرة العلاقات الروسية مع اوروبا وأمريكا، فقلما ما تتفق هذة الدول فى اصدار قرار بشان جورجيا، ولكن بشان ايران فالموضوع مختلف، لان الروس فى علاقاتهم مع جميع الدول ومنها ايران لا ينظرون الا من خلال مصالحهم فقط .

لان تامين المصالح الروسية هى فقط المعيار لتنظيم العلاقات مع جميع الدول .

وغلق انابيب الغاز فى وجه اوكرانيا وروسيا البيضاء خير عبرة للسياسة الخارجية الروسية

وبناء على ماسبق فان مكانة روسيا فى السياسة الخارجية الروسية وترتيب الاولويات لم تكن كافية لهذا الدعم الذى يؤثر بالسلب على علاقات روسيا مع امريكا واوربا والنهج الجديد فى السياسة الخارجية الروسية يشير جيدا ان مكانة ايران فى اولويات السياسة الخارجية لهذة الدولة ليست تلك التى يريدها زعماء الروس فى تنظيم علاقاتهم مع الغرب . وهم غير قادرين على تحمل نفقات دعمهم للايرانيين .

مصالحنا القومية فى صراع الروس مع الغرب فى جورجيا

نصرت الله تاجيك ■ تابناك (المنبر) ٢٠٠٨/٩/١٩

التوترات المتزايدة فى الساحة الدولية على مدى السنوات الثلاث الماضية، تحتم على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التأنى ودراسة أسباب وعوامل تلك التوترات بشكل منطقى ومتعمق.

من هذا المنطلق يجب تقويم السياسة الخارجية الإيرانية وتوجيهها لأفضل سبل الاستفادة من الفرص التى أفرزتها التطورات الإقليمية والدولية.

وفى البداية من الضرورى تحديد مفهوم المصالح القومية وتدوين السبل المناسبة للوصول إليها، وتجزئة وتحليل التطورات بوصفها الأسباب الحقيقية لأى توترات دولية، ومن ثم دراسة مدى تأثر الجمهورية الإسلامية بتلك التوترات.

تستمر أزمة الملف النووى الإيرانى مع الغرب بعد إصدار ثلاثة قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد حق إيران فى الحصول على نتائج الأبحاث النووية السلمية، لكن تهديد الغرب وتلويحه باستخدام القوة، من أجل عرقلة التقدم العلمى الإيرانى، المعتمد على كوادر إيرانية، يحمل إيران نفقات ضخمة خاصة فى ظل عقوبات اقتصادية دولية، ستتحول فيما بعد وعلى المدى الطويل إلى مشكلات اجتماعية.

من ناحية أخرى، التواجد العسكرى غير المسبوق للقوات الأجنبية فى العراق وأفغانستان على المدى الطويل، وإنشاء قواعد استراتيجية، من الممكن أن يمثل محور توتر دائم فى المنطقة مستقبلا، خاصة وأن تلك القواعد انتشرت فى دول الخليج ومنطقة بحر قزوين الغنيتين بالنفط، وقد بدأت بالفعل سلسلة من سباقات التسلح داخل المنطقة وتدفقت أموال ضخمة من دول المنطقة فى اتجاه الدول الغربية المصدرة للسلاح.

من ناحية أخرى، الوجود المكثف والمتزايد للقوات الغربية بهدف حماية الدول المرتبطة بها عسكريا وتسليحيا، فى مواجهة تهديدات محتملة من قوة متفوقة عسكريا ونوويا، فى إشارة إلى إيران، يجعل إمكانية طرح أى تحالفات إقليمية بمشاركة إيرانية أمرا مستحيلا، لهذا ينبغى على واضعى السياسات الإيرانية، التركيز على خيارين أحدهما إقليمى والثانى دولى من أجل خفض الأضرار الناتجة عن تلك الضغوط.

١- أنسب حل إقليمى للحد من التدخلات العسكرية الأمريكية المتزايدة، وتمركز قوات حفظ السلام فى المنطقة، يتلخص فى استقرار الأمن بالعراق وأفغانستان، وتعاون كافة الدول المجاورة لهاتين الدولتين من أجل الوصول لهذا الهدف.

جدير بالذكر أنه بالرغم من أن الحكومة العراقية هيمنت على الوضع العراقى بدرجة كبيرة، إلا أن الوضع الأفغانى يزداد تدهورا.

٢- على الصعيد الدولى ومن خلال الاستفادة من التحليلات الجيوبوليتيكية للتطورات الإقليمية، يمكن ربط مجموعة العناصر ببعضها، ومن ثم سيكون من السهل التوصل إلى السلسلة المتبقية من التطورات المتلاحقة، وهو الأمر البالغ الأهمية لواضعى الاستراتيجيات الإيرانية.

مكانة القوقاز

منطقة القوقاز بصفة عامة، والدول الواقعة بتلك المنطقة بصفة خاصة لديها العديد من الخصائص، لهذا يتزايد دور القوى الخارجية، وتتزايد المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية، خاصة الأمريكية والغربية من أجل إلحاق دول المنطقة بها والاستفادة من وجودها بتلك الدول لعرقلة الروس.

ويمكن القول أن تزايد الحساسية الروسية تجاه هذه المنطقة والتقسيمات القومية والسياسية بالقوقاز هى أحد الأسباب الأساسية والمشتركة لجميع النزاعات والصراعات القوقازية

تقع أوسيتيا الجنوبية فى شمال جورجيا، وإلى جوارها جمهورية أوسيتيا الشمالية ذات الحكم الذاتى والمتحدة فيدراليا مع روسيا، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٣٩٠٠ كيلو متر مربع، وقد بلغ عدد سكانها فى عام ٢٠٠٧م، حوالى ٧٠ ألف نسمة، منهم ٤٥ ألف أوسيتي، و١٧ ألف جورجى، وثمانية آلاف روسى وأرمينى.

الدين المسيحى هو الدين الرئيسى بتلك المنطقة التى يعيش بها أيضا نسبة كبيرة من المسلمين، وقد حصل ٧٠٪ من سكانها على الجنسية الروسية.

كانت قد تحولت هذه المنطقة فى عهد الاتحاد السوفيتى السابق إلى إقليم صناعى - زراعي، وبسبب انتماء أقوام هذه

المنطقة إلى الجنس الآرى، فإن الهوية التاريخية لمعظم سكان أوسيتيا الجنوبية، هى الهوية الإيرانية .

يعود بداية الصراع الجورجى الروسى إلى حقبة استقلال جورجيا عن الاتحاد السوفيتي، والسبب الرئيسى لهذا الصراع يكمن فى التوجه الجورجى ناحية الغرب، وتوجس موسكو وتخوفها من نوايا تفليس.

ويمكن القول أن تزايد ارتباط جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدى التعاون العسكرى بينهما من أجل احتواء روسيا يفتح الباب أمام تعاون من نوع آخر يتمثل فى مهاجمة إيران عسكريا .

القوقاز: بوابة العالم الجديد

■ محمد بخشنده ■ ايران ٢/٩/٢٠٠٨

بعد حربى العراق وأفغانستان، أضحت ساحة القوقاز الملتهبة، أهم منطقة على الساحة الدولية، وربما سيغير هذا الحدث منظومة توازن القوى فى العالم أجمع .

أثارت نتائج هذه الحرب اهتمام خبراء العلاقات الدولية، أكثر من أصحاب وسائل الإعلام، أى تلك المجموعة من أصحاب وجهات النظر ممن يصنفون معايير علم الجغرافيا السياسية، على قدر نتائج الأحداث السياسية .

ومع الأخذ فى الاعتبار النتائج المترتبة على حرب القوقاز بوصفها مواجهة بين الغرب وروسيا، يمكن القول أن هذا الحدث استكمل الصورة والتوليفة التى سيكون عليها النظام العالمى وفى مقدمتها الدور والمكانة الجديدة للفاعلين الدوليين، وأساليب القوى العسكرية الكبرى الرامية إلى تحقيق مزايا اقتصادية وسياسية، والعلاقات الجديدة بين الحكومات وحلف الأطلسي، وقضايا من هذا القبيل .

يبحث معظم المراقبين لأحداث القوقاز عن دلائل النظام السياسى الجديد، لأن هذا الحدث غير معنى العديد من الكلمات والمفاهيم التى ذاعت شهرتها على المستوى العالمى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر .

ومن تلك المفاهيم، " مكافحة الإرهاب"، أو "السلام والتعاون"، وكلاهما بات موضع استفسار من جانب القوى المتصارعة فى ساحة القوقاز .

جدير بالذكر أن النظام الدولى الجديد بداية من التحول الذى نفذه المحافظون الجدد بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعة أعوام، قد تغير برمته، وقد شرع بوش ومساعدوه من أجل بناء نظام أحادى القطبية اعتمادا على الحرب فى أفغانستان فيما عرف بالحرب ضد الإرهاب، والتى استغلها الأمريكيون لبناء قواعدهم العسكرية فى آسيا الوسطى .

لقد عارض الروس من البداية وجود تلك القواعد فى آسيا الوسطى والقوقاز، ولكنهم لم يقدموا على رد فعل يكمل حماية العمق الاستراتيجى الروسى، وبعد الحرب الأخيرة فى القوقاز ظهرت عدة نتائج كان من أهمها :

من أهم القضايا التى أثارتها حرب القوقاز، مستقبل العلاقات الروسية كقوة عظمى مع القوى الدولية الأخرى، والأهمية تكمن فى نتيجة الحرب الجورجية بوصفها كانت المتسبب فى توتر العلاقات بين روسيا والغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عقدين من انتهاء الحرب الباردة، كما أن المواجهة بين الروس والغرب أظهرت لأصدقاء وشركاء الكرملين أن الروس فى النهاية فضلوا المنافسة على الصداقة مع الكتلة الغربية . والمسألة الجديرة بالاهتمام تكمن فى تلك المواجهة التي لاحت بشائرها قبل ثلاث سنوات، عندما أعلن "بوتين" أن سياسة الكتلة الغربية تتعارض مع المصالح الروسية، وتثبت أن "بوتين" لازال رجل الكرملين الأول .من ناحية أخرى فإن التدخل المحسوب والمرتب سلفا من جانب الغرب فى نزاع القوقاز، أثبت للقوة العالمية المتاخمة للحدود الروسية، خاصة الصين التى تتابع اللعبة بحذر، أن عالم الرأسمالية يستغل مناطق التوتر والأقاليم الانفصالية لتهديد الأمن القومى لمنافسيه، وقد أدرك قادة بكين من خلال أزمة جورجيا أن دور الغرب فى جورجيا ما هو إلا نموذج النهج الجديد فى السياسة الدولية، النهج الذى قد يطال فى المستقبل التبت وتايوان أو حتى إقليم "سين كيانج" .

تشير نتائج استطلاعات الرأى، إلى أن المواجهة الأخيرة للغرب فى القوقاز قد أثارت المشاعر القومية على الصعيد الروسى والصيني، ومعظم منافسى الغرب ممن عملوا على مدى عقدين بعد الحرب الباردة على تحسين المعاملات فيما بينهم، يدركون حاليا أنهم أمام تهديد .

هذا الشعور بوجود تهديد مشترك فى الصين وروسيا أدى إلى اتخاذ قرارين هامين الأول، هو إيجاد تغيير فى نظرية الأمن القومي، بحيث يتم عقد تعاون فيما يخص تطوير المنظومات الصاروخية، وإنشاء قواعد عسكرية جديدة على الحدود . والثانى، إحياء نموذج " تحالفات الأمن الجماعي" بحيث يتم تطوير وتفعيل أداء جميع الاتحادات العسكرية والأمنية، أو تحويل منظمة شانجهاى التى تكفل أمن الحدود بين روسيا والصين بمشاركة أربعة دول من آسيا الوسطى - إلى منظمة تحالف سياسى بشكل تام .

وقد ظهرت دلائل هذه النتيجة مؤخرا من خلال توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين روسيا والحكومات المعارضة للغرب بدءا من فنزويلا وكوبا فى أمريكا اللاتينية حتى سوريا وبيلاروسيا فى الشرق الأوسط وأوراسيا .

٣- صراع روسيا والولايات المتحدة فى القوقاز على الصعيد السياسى والعسكرى انتقل تدريجيا إلى داخل الكيانات الاقتصادية، وقد استغل كل من الجبهتين الكيانات الاقتصادية التابعة لهما من أجل تغيير قواعد اللعبة لصالحه .

الكتلة الغربية فى أول رد فعل هددت روسيا ولوحت بإلغاء عضويتها فى مجموعة الثمانى الصناعية الكبرى، فى حين هددت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا، لكن الروس بزعامة "بوتين ومدودف"، لازال أمامهم الكثير من أوراق اللعب، التى تتلخص فى مصادر الطاقة الروسية التى يعتمد عليها الغرب، وقد هددت روسيا بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية، ويمكن القول أن روسيا لديها الكثير من الأوراق التى تكفل لها مواصلة اللعبة حتى النهاية.

إيران محور رسالة القاعدة .. تغيير معادلة القاعدة صوب إيران

■ على موسوى خلخالى ■ ايران ديبلماسى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/٩/١٢

ألقى الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، خطابا فى شريط مسجل فى الذكرى السنوية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر، ولكنه هذه المرة وعلى خلاف المعتاد، لم يهاجم بشدة الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو روسيا أو أوروبا، وإنما وجه هجماته وانتقاداته صوب إيران.

وخلال هذا التسجيل المتلفز، قال الظواهرى، أن تنظيم القاعدة لديه شبكة ضخمة منتشرة داخل العالم العربى والإسلامى، تستهدف سحق الحلف الإيرانى - الصليبى، وقد اتهم الظواهرى إيران بالتعاون مع الصليبيين من أجل استهداف الأمة الإسلامية.

بدء الظواهرى حديثه بالإشارة إلى الحادى عشر من سبتمبر وقال : " لقد تعرضت الأمة الإسلامية، لهجمات عسكرية وفكرية وإعلامية قبل أحداث سبتمبر على يد الحكام العرب والمسلمين وأجهزتهم الدعائية، وكانت إيران هى العامل المساعد ."

وبعد توجيه الإتهامات الصريحة والمتشددة ضد مسئولى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إدعى الظواهرى أن هذا الحلف الإيرانى الصليبى هو الذى سهل عملية الهجوم الأمريكى على أفغانستان والعراق .

بعد ذلك وجه الظواهرى خطابه إلى أفغانستان والعراق وقال مهددا الحكومة الإفغانية : "بقتلكم أبو يزيد المصرى (الرجل الثالث فى تنظيم القاعدة)، ارتكبتم خطأ جسيم وأزدتم حلقة الحصار عليكم تضييقا، وأظهرتم مدى ضعفكم".

وبشأن العراق قال الظواهرى : " وضع الجهاد فى العراق حاليا ليس جيد بالقدر الكافى وما تفعله الصحوة فى العراق خيانة عظمى سرعان ما ستزول وتتلاشى ."

تغيير المعادلة

نشر هذا الشريط، وتصريحات أيمن الظواهرى تلك، وهو المكلف بتنظيم البرامج واتخاذ القرارات المصيرية بهذا التنظيم طبقا لآراء الخبراء، تشير إلى تغيير فى توازنات القاعدة خاصة فى المنطقة .

بالطبع لا يمكن القول أن القاعدة لم تعد تشكل تهديد للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وهو ما يمكن قوله من جانب الغربيين ممن لديهم خيال خصب، الغرب هو العدو الرئيسى للقاعدة، وإن كانت قد تعاملت مع الغرب فى بعض المواقف من أجل الوصول إلى مصالح محددة، إلا أن عدائها للغرب شيء لا يمكن تجاهله .

يبدو أن القاعدة وضعت تعريفا جديدا للمعادلة، وقد بات من الواضح أن إيران هى الهدف الجديد، لكن لماذا

وضعت القاعدة، إيران فى زمرة أعدائها، وجعلت منها وسيلة للوصول إلى مآربها .

أولا : إيران هى جارة هذا التنظيم من حيث تمركزها فى أفغانستان وباكستان والعراق، وهى دول لديها حدود جغرافية مع إيران.

من ناحية أخرى لم تحقق القاعدة نصر عملى واضح على الأرض منذ فترة طويلة، كما أن نفوذ عناصرها فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انخفض لدرجة أنهم أصبحوا عاجزين عن شن أى هجمات .

على صعيد آخر تشهد روسيا ومنطقة القوقاز، حالة من التصدى العنيف، الذى لا يسمح بالتقارب بين أى مجموعة وتنظيم القاعدة، بينما انخفض معدل الهجمات الإرهابية فى العراق، وقد انهارت الصلة التى تربط القاعدة بحزب البعث.

أما فى أفغانستان حيث تضاعف حجم العمليات العسكرية من جانب الناتو، ضد القاعدة، ارتفعت خسائر القاعدة ووصلت الخسائر ذروتها بقتل أبو يزيد المصرى .

لذلك يبدو أن القاعدة تبحث عن سبيل للخروج من سلسلة الانتكاسات، وتحقيق النصر ولو على حساب إيران .

على الرغم من ادعاء الغرب بأن إيران تتعاون مع القاعدة، إلا أنه لا يمكن القول أنه سيأتى يوم تفتح فيه إيران والقاعدة باب الصداقة على مصراعيه، لأن إيران لديها عقيدة مختلفة تماما مع القاعدة من الناحية الأيدولوجية، وإيران أيضا دولة شيعية مرفوضة من الفكر الوهابي.

جدير بالذكر أن القاعدة تتبنى المذهب الوهابى المتشدد الذى يرى أن إيران بمثابة العدو الأول، وربما لهذا وضعت القاعدة إيران والغرب فى سلة واحدة معادية لها .

ثانيا : سبب ربما مرتبط بالسبب الأول ومفاده وجود جماعة إرهابية تدعى جند الله فى إيران، وهى جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة، طبقا لما ورد فى وسائل الإعلام الإيرانية، وتلك الجماعة قامت فى السابق بشن عدة هجمات إرهابية داخل إيران، وقد أعلنت مؤخرا أنها تنوى توسيع دائرة نشاطاتها لتشمل طهران، وربما ذلك مرتبط بما ورد فى شريط الظواهري، من أن القاعدة ستقدم على شن هجمات فى طهران أيضا .

من ناحية أخرى يبدو أن نشاطات إيران الإقليمية كانت متعارضة تماما مع مواقف القاعدة، حيث كانت إيران مضيف الرئيس الأفغانى حامد كرزاى، وقد استقبلته بحفاوة بالغة، وفى العراق أيضا تقدم إيران الدعم لحكومة نورى المالكى الشيعية، ودائما تؤكد على ضرورة مكافحة الإرهاب خاصة إرهاب القاعدة .

وفى هذا الصدد هنأت إيران " آصف على زرداری "، بانتخابه كرئيس لجمهورية باكستان، بعد فوزه فى الانتخابات مباشرة، وهو الشخص المتحمس جدا للقضاء على تنظيم القاعدة .

تهديدات القاعدة لصالح إيران

إذا تمكنت إيران من استغلال اللعبة لصالحها فإنها ستصل إلى عدة إيجابيات نتيجة تصريحات الظواهري، حيث اتهمت وسائل الإعلام العالمية إيران، مرارا بالتقارب مع القاعدة والتعاون معها، والآن بعد أن أذاعت وسائل الإعلام العالمية تصريحات الظواهرى التى أكدت عدائه لإيران وحكومة إيران، على الغرب أن يراجع حساباته ويعلم أن التقارب مع إيران فى مجال التصدى للقاعدة هو الخيار الأكثر حسما، وربما تتقارب الأفكار والمصالح بين الغرب وإيران.

وإذا تحقق ذلك ستصل إيران إلى بعض تطلعاتها الدولية وأهدافها الإقليمية، وتتمكن من تقوية أمنها القومى .

أوكرانيا: بؤرة الصراع التالية بالنسبة للروس

مهين السادات صمدى ■ ايران ٩/٩/٢٠٠٨

بات الغرب مؤخرا أكثر قلقا، تجاه مستقبل حكومة يوتشينكو بسبب الدور الذى لعبته حكومة أوكرانيا خلال الحرب فى جورجيا، فقد كانت "كييف" الطرف الوحيد المساند لتفليس، فى اللعبة العسكرية التى تورط فيها الرئيس الجورجى ساكاشفيلي ضد الروس، والواقع أن هذا الإجراء من جانب أوكرانيا كان بمثابة إعلان حرب ضد الروس بعد أربعة أعوام من النزاع بين روسيا والحكومة الأوكرانية الموالية للغرب، لذلك يرى المراقبون أن الروس سيكون لهم شأن آخر مع "كييف" بمجرد الانتهاء من أزمة جورجيا.

لم يكن تحذير حكومة "يوتشينكو" بالأمر الصعب على موسكو التى أغلقت الطرق الحيوية اقتصاديا عن تلك الدولة، وأشعلت الاحتجاجات من جانب المعارضة الأوكرانية.

الوضع المتأزم بالنسبة للحكومة الأوكرانية دفع واشنطن، إلى ارسال ديك تشينى للعاصمة كييف، ويمكن القول أن حكومة بوش تسعى لضم أوكرانيا إلى حلف الناتو أو المنظمات الأوربية لتغطيتها أمنيا، لكن الأوربيون مختلفون فيما بينهم بشأن ضم أوكرانيا لهذا الحلف.

جدير بالذكر أن القضية الأوكرانية مثل نظيرتها الجورجية، حيث تنقسم الدول الغربية إلى مجموعتين إحداها مؤيد والآخر معارض لضم أوكرانيا، ومن بين الدول الأوربية تطالب كل من هولندا والتشيك ودول البالطيق وبريطانيا والسويد بضم أوكرانيا للإتحاد الأوربي، فى حين لا ترغب ألمانيا والنمسا وبلجيكا ولوكسمبورج فى ضم أوكرانيا تحت تأثير المشاعر والعواطف، لذلك فشل ٢٧ من ممثلى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربي، فى التوصل إلى إجماع بهذا الشأن خلال مؤتمرهم الذى عقد فى بروكسيل.

من ناحية أخرى التقى بالأوكرانيين، الرئيس الفرنسى الذى ترأس بلاده الدورة الحالية للاتحاد الأوربي، من أجل التوصل لتفاهمات فى هذا الشأن، ويقال أن فرنسا قد سلمت أوكرانيا رسالة مفادها، أنهم متخوفون من مواقف الأوربيين أكثر من اللازم بسبب الأزمة الجورجية.

جدير بالذكر أن الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى والمعارض بشدة لمسألة ضم تركيا للاتحاد الأوربى، كانت له رؤية متحفظة بشأن ضم أوكرانيا للاتحاد الأوربى، وعلى هذا الأساس عارضت كل من ألمانيا وفرنسا، ضم أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو خلال اجتماعات بوخارست، لكن فى المقابل طرحت مسألة عقد اتفاقية تعاون على أوكرانيا، كخطوة للنهوض التدريجى فى العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوربى، كالاتفاقية التى طرحت على انقرة فى العام ١٩٦٣م، لكن فى النهاية تبقى قضية التصويت على مثل هذه الاتفاقية من جانب ٢٧ دولة أوربية موضع غموض، كما أن اتخاذ قرار بشأن ضم أوكرانيا لحلف الناتو أو المنظمات الأوربية جزء من ملف النزاع الروسى الغربى.

ارتهان ساسة الأرجنتين لإسرائيل وإملاءاتها

حميد حلمي زاده ■ عصر ايران ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٨

تقوم استراتيجية تل أبيب في إحدى أهم قواعدها الملتوية على أسلوب إلصاق التهم والافتراءات والأكاذيب بالدول والمواقع التي تقف عقبة كأداء أمام الاستشراء الإسرائيلي السرطاني في منطقة الشرق الأوسط والأماكن الأخرى من العالم. ولا يخفى على احد أن إسرائيل الغاصبة تهدف من استعمال هذا الأسلوب الدعائي المسموم ، التغطية على جرائمها الوحشية وممارساتها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني المطارد والمحاصر منذ أكثر من ستين عاما، والتي لم يوفر العدو الإسرائيلي فيها أي دور قذر يمكن أن يؤدي - بزعمه- إلى تعزيز أمنه وتكريس أطروحته، في أن له موطئ قدم تاريخيا في أرض فلسطين.

ولا شك في أن التنقيبات الأثرية للصهاينة تحت ارض المسجد الأقصى المبارك بذريعة العثور على هيكل سليمان والتي فشلت فشلا ذريعا في تأكيده او الوصول إلى خيوط وان كانت وهمية للبرهنة عليه، تكشف لأمم الأرض جميعا ان هدفها (التنقيبات) ليست علمية بقدر ما هي احدى مسلسل هذا الكيان الزائف لهدم أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وحرمان الأمة كليا من واحدة من أقدس مقدساتهم، وفصلهم عن إحدى المكونات الأساسية لعقيدتهم وتاريخهم.

وليس مجهولا الدور الأخطبوطي التخريبي لإسرائيل والوكالة اليهودية العالمية في شتى بقاع العالم ونشاطات مجموعات اللوبي الإسرائيلي في الكثير من البلدان الغربية ودول أمريكا اللاتينية لتشويه الحقائق أمام الرأي العام هناك من جهة ، وتجنيد الساسة والأحزاب والمؤسسات الحكومية أو الأهلية ليكونوا طوع أمر إسرائيل وتحركاتها المشبوهة هنا وهناك من جانب آخر.

وفي هذا المضمار يمتلك الصهاينة نفوذا كبيرا في دولة لاتينية مثل الأرجنتين بسبب توالي انعدام الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي (الغذائي) فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية، ما جعل التجاذبات السياسية والحزبية والأهلية هناك رهنا للإملاءات الإسرائيلية ولما تطلبه تل أبيب وقت الضرورة للإساءة الى القوى المناصرة للحق والعدل والمساواة، والداعية إلى وجوب طرد الغزاة المحتلين من فلسطين، وإعادة أهلها مسلمين و مسيحيين المشردين والمنتشرين في الشتات الى ديارهم ومناطقهم مع تعويض ما تكبدوه من خسائر مادية ومعنوية على خلفية هذا الظلم الكبير.

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير معاودة الحكومة الأرجنتينية مؤخرا فتح ملف التفجير الذي طاول احد المتاجر اليهودية في بوينس ايرس في ١٨ يوليو ١٩٩٤ والاستمرار في محاولات اتهام نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه كان لها دور في تلك الحادثة الآثمة التي ترفضها الأديان السماوية والقيم الأخلاقية السامية باعتبارها لا تمت للعقيدة الصحيحة باي صلة.

فقد تم تسليم الملف المذكور في التسعينيات الى القاضي الفيدرالي الأرجنتيني خوان جاليانو، وقدم هذا القاضي بعد تحقيقات مفصلة وعمليات استجواب ومتابعات طويلة، فرضية تزعم ان عملية التفجير ضد مركز آميا نفذت من قبل حزب الله في لبنان وبتوجيه إيراني.

وقدم بعض الشهود إفادات لدعم فرضية غاليانو هذا، لكن كذب مزاعمهم ثبت بعد حين وعلم ان هؤلاء بادروا إلى الإدلاء بشهادات زور بواسطة تحريكات القاضي غاليانو والجهاز الأمني في الأرجنتين ومشاركة بعض المسئولين الحكوميين في ذلك الوقت ومجموعات الضغط الإسرائيلية.

وتم أيضا استغلال بعض الإيرانيين الهاربين بتطميعهم عبر تقديم رشاوي لهم أو الإغراء بمنحهم حق اللجوء، حيث قدموا مزاعم فارغة متساوقة مع فرضية غاليانو مثل منح ٤٠٠ الف دولار رشوة الى سمسار يعمل في بيع وشراء السيارات المسروقة باسم كارلوس تجلدين من قبل جهاز المخابرات الأرجنتيني المسمى (SIDE) اوServicio de Inteligencia Del Estado ، الأمر الذي مثل قمة الفوضى والتزوير والتلاعب في تطور التحقيق بهذا الملف.

القضاء البريطاني يبرئ السفير الإيراني السابق في الأرجنتين

بالرغم من اعتقال السفير الإيراني السابق لدى الأرجنتين "هادي سليمان بور" في ٢١ أغسطس ٢٠٠٣ وذلك في مدينة "دورهام" البريطانية والذي كان يواصل دراساته الجامعية فيها الا ان المحاكم البريطانية لم تؤكد صحة الوثائق التي رفعها ضده القاضي الأرجنتيني والتي ضمت ٦ آلاف صفحة.

وقد أطلق سراح السفير هادي سليمان بور بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣ من قبل المحكمة البريطانية العليا بوضع كفالة بقيمة ٧٥٠ ألف جنيه استرليني . واثر ذلك أعلن وزير الداخلية البريطانية بعد شهرين عدم ثبوت الأدلة المزاعم التي قدمها القاضي الأرجنتيني، ومن ثم فقد أصدر أمرا يمنع بموجبه ملاحقة "سليمان بور". وعقدت محكمة بريطانية في اليوم التالى جلسه استغرقت (١٥) دقيقه وأصدرت حكما نهائيا اقر براءة السيد سليمان بور وطوى بموجبه هذا الملف. ويعتبر هذا الحكم القضائي وثيقة صريحة وواضحة تثبت خواء هذه المزاعم واختلاقها وعدم استنادها على أسس قانونية من قبل القضاء الأرجنتيني .

وبعد مرور عامين على هذه القضية قدمت إيران شكوي الى المحكمة البريطانية العليا لرد الاعتبار والتعويض، وقد أسفر ذلك عن منح ١٨٠ الف جنيه استرليني تعويضا عن النفقات القضائية من قبل الحكومة البريطانية الى طهران، الامر الذى اعتبرته وسائل الإعلام العالمية نجاحا كبيرا للدبلوماسية الإيرانية على صعيد التصدي لعملية تلفيق وتشويه تستهدف صورة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسمعتها.

واعترف كارلوس تجلدين وهو الشخص آنف الذكر خلال محكمة علنية اخرى جرت بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ بأن إفاداته كانت على خلفية تطميعه من قبل الجهاز المخابراتي في الأرجنتين (SIDE)) وقد استلم مبلغا قدره (٤٠٠) ألف دولار رشوه لقاء شهادة الزور التي أدلي بها اثناء محاكمته في هذا الملف، وفي اليوم الذي تم دفع مقدمة مبلغ الرشوة بقيمة ٢٠٠ ألف دولار الى زوجه تجلدين، ظهر توقيعها أسفل إفادة بالمحكمة قائم على ضلوع شرطة بوينس آيرس في بيع شاحنة صغيرة تم الكشف عن حطامها بين خرائب مركز آميا مما أكد كذب هذه المزاعم السابقة.

اكتشاف الخروقات وعزل القاضي خوزيه غاليانو

مع اكتشاف ان الوثائق والأدلة المرتبطة بالتحقيقات التي أجريت من قبل القاضي غاليانو، تقوم على عدد من شهادات الزور والاعترافات الكاذبة والمختلقة، تم سحب هذا القاضي من متابعة هذا الملف من قبل المجلس الفضائي الأعلى في الأرجنتين بعد محاكمته وإدانته، ومن ثم عزل من منصبه القضائي بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠٠٥ جراء خروقاته العديدة وتخبطه في عمليه التحقيق بهذا الملف حيث وجه اليه "١١" اتهاما بصورة رسمية.

وشكلت فضيحة عزل غاليانو ومعه جميع ملفقي ملف مركزي "آميا" و "دايا" التجاريين، شهادة اكيدة ومتقنة، تبرهن على فقدان الأحكام السابقة لأية وجاهة قانونية إلي جانب الأحكام الصادرة عن المحاكم القضائية البريطانية القائمة على كذب السيناريوهات المختلقة ضد الدبلوماسيين الإيرانيين. وقد قوبل ملف آميا هذه المرة بعين الاستخفاف والفضيحة من قبل الجهاز القضائي الأرجنتيني نفسه .

انعقاد محكمة التمييز في الأرجنتين

انعقدت محكمة التمييز بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٦ بهدف التحقيق في طلب استئناف الحكم للمدعين بالنسبة لـ"آميا" و "دايا" وإلغاء حكام براءة المتهمين في عمليات تفجير آميا، وتوقع الصهاينة من هذه المحكمة بأن ترفض الحكم الصادر من قبل المحكمة العلنية رقم ٣، لكن المحكمة بعد استماعها لإفادات الشاكين ومحاميهم أكدت على الحكم الذي أصدرته تلك المحكمة والذي أسفر عن تبرئة المتهمين بانفجار مبني آميا وكذلك إدانة ضد حكومة الرئيس الأسبق كارلوس منم والقاضي خوان خوزيه غاليانو بسبب خرقه القوانين في تحقيق ملف آميا .

وعلى أساس رأي محكمة التمييز فان قرار المحكمة العلنية الفيدرالية رقم ٣ قد صدر وفق الأدلة، بعبارة أخري فان حكم المحكمة العلنية يتمتع بأسس قانونيه كافية وواجبة للثقة.

رأي الـ"انتربول" القائم على براءة الرعايا الإيرانيين

بالنظر إلي إصدار حكم دولي يقوم على إلقاء القبض على ١٢ من رعايا إيران من قبل القاضي غاليانو، واعتماده بالرغم من إثبات اختلاقه وخواء فرضية القاضي الأرجنتيني المعزول، أرسلت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٢٠٠٤ وثائق حقوقية بينت فيها بالأدلة القاطعة ان الشرطة الدولية ال"انتربول" طلبت فيها إلغاء الأحكام الدولية القائمة على الاعتقال المؤقت لرعايا إيران من قبل هذه المنظمة الدولية. وصوتت الجمعية العامة للشرطة الدولية بصورة نهائية لصالح قرار في اجتماعها الذي عقدته في سبتمبر عام ٢٠٠٥ في برلين بألمانيا يقضي، بإلغاء قرار اعتقال ١٢ إيرانيا وذلك بعد التدقيق ودراسة الوثائق المعتبرة التى قدمتها طهران فى هذا الاتجاه.

وأعلن رئيس هذه المنظمة الدولية عند نهاية الاجتماع بان القاضي الأرجنتيني الذي أصدر حكما يقضي باعتقال هؤلاء على خلفية انفجار آميا، قد ارتكب خروقات ومنح رشوة لأحد شهود هذه المحكمة، وبهذا شطب على كافة التهم والشائعات التي زعمت بتدخل رعايا إيرانيين في هذا الانفجار .

وجاءت خطوه الـ"انتربول" لتكشف مرة أخري هشاشة التهم الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحقق هذا الامر في وقت بذلت حكومة الأرجنتين فيه قصارى جهودها لعرقلة هذه العملية حتى اللحظة الأخيرة التي سبقت إعلان الـ"انتربول" عن القرار الرسمي بهذا الصدد .

وكان المسئول السابق للوحدة الخاصة بالتحقيق حول

انفجار آميا السيد الخاندور روا قد صرح لصحيفة لاناسيون التي تصدر في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس بان الحكومة والجهاز القضائي في الأرجنتين لم يعملا بمسئولياتهما في مجال الحد من وقوع العمليات والقيام بالتحقيقات وتحمل المسؤوليات جراء التعرض لضغوط سياسية. وبهذا الشأن صرح الرئيس الأرجنتيني السابق نستور كريشنر بان "رئيس الجمهورية لن يرضخ ابدا لمطالب الزعماء اليهود القائمة على قطع العلاقات مع إيران". وتعتبر حكومتا أمريكا وإسرائيل واتحادي دايا وآميا ومجموعة الذكرى الناشطة ومركز الدراسات الحقوقية والاجتماعية وبعض أعضاء المؤتمر العالمي لليهود، على رأس المؤسسات التي توجه ضغوطا سياسية على الحكومة والجهاز القضائي في الأرجنتين لكي تحقق الهدف المنشود لها حيال هذا الملف.

وخلال صيف عام ٢٠٠٦ (العدوان الإسرائيلي الذى استمر ثلاثة وثلاثين يوما على لبنان) اجتمعت وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني (Tzipi Livini) بنظيرها الأرجنتيني خورخيه تايانا في نيويورك بطلب منها، وشكل ملف آميا والسفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس - والتى تعرضت لتفجير قبل عام واحد من حادث "آميا"-، وتنامي ظاهرة معاداة السامية أهم مواضيع هذا الاجتماع . وفي هذا السياق التقي كبار الممثلين لثمان مؤسسات يهودية من بينها جمعية الذكرى الناشطة ومركز الدراسات الحقوقية والاجتماعية (CELS) في نيويورك بكريستينا كريشنر عقيلة الرئيس السابق آنذاک و الرئيسة الحالية للارجنتين. ويبدو أن تفاهما حصل بين الجانبين أسس فيها بعد لدخول كريستينا الى القصر الرئاسي في بوينس ايرس لاحقا.

وأعلن هؤلاء خلال هذه اللقاءات عن قلقهم حيال عدم إبراز ردود فعل من قبل الحكومة حيال ما يسمى بتنامى بمعاداة السامية إبان الحرب بين إسرائيل وحزب الله المقاوم فى لبنان. وبالرغم من الضغوط السياسية للغاية التي كانت متواصلة لا يمكن تجاهل سببين أساسيين .

١- إذعان الساسة الأرجنتينيين بوجود مخطط إسرائيلي :على سبيل المثال صرح الرئيس الأرجنتيني السابق نستور كريشنر في كلمته التي ألقاها بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٦ بأنه لم يدخل في الألاعيب القذرة والتي تبعث على الاشمئزاز بين الطائفه اليهودية وحكومة كارلوس منم . ووجه التهم الى غاليانو والمسئولين في حكومة كارلوس منم بإخفاء الوثائق الخاصة بالعمليات الإرهابية.

٢ وجود أياد خبيثة لبعض العناصر النافذة في الحكومة: وفى هذا السياق تدل تصريحات الخاندرو روا القائمة على وجود كتلة غير قانونيه تتألف من عناصر الجماعة الإسرائيلية والسلطات الأرجنتينية الثلاثة تعمل على تنفيذ مخططات سرية ذات أهداف عالمية خاصة والتي عملت بمثابة شبكة دولية فاسدة.

إذن فقد صار واضحا انه وخلال ١٤ عاما اختلقت المحافل الإسرائيلية فى بوينس ايرس وتل أبيب ضجة إعلامية مفضوحة، وزورت شهادات عديدة للإساءة الى إيران ، وتعميم ذلک بالإساءة إلي المسلمين كافة عبر خطوات منسقة، لكن إثارة الموضوع في هذا التوقيت وعلى الرغم من أن القضاء الأرجنتيني قد أسدل الستار عليه لعدم ثبوت أدلة، وبعدما تعاونت طهران بكل الوسائل والخبرات القانونية لتفنيد كافة المزاعم والادعاءات المختلفة لإلصاق التهم إليها في هذا الاتجاه ، ذات طابع سياسي واضح وليست بعيدة عن استعدادات إحياء اليوم العالمي للقدس الشريف في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، ومع ذلك فقد ذهبت هذه المحاولات أدراج الرياح، حيث أقيمت مراسم تخليد هذا اليوم بشكل اكثر حضورا ومهابة فى إيران وفى شتى أنحاء العالم انتصارا للحق الفلسطيني المغتصب.





بمناسبة مرور واحد وثلاثين عاماً على وفاته:

من أفكار الدكتور على شريعتى وتعبيراته

أ.د. يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

ولد الدكتور على شريعتى فى محافظة خراسان بإيران فى عام ١٩٣٣م لأب كان من علماء الدين المفكرين المحاضرين، وتخرج فى كلية الآداب بجامعة مشهد، ثم أوفد فى بعثة إلى فرنسا، وحصل على الدكتوراه فى العلوم الاجتماعية وتاريخ الإسلام بعد أن أمضى خمس سنوات خصبة ومؤثرة فى جامعة السوربون. وبعد عودته إلى إيران عمل مدرساً فى جامعة مشهد، وزاول نشاطه الفكرى فى طهران فى حسينية الإرشاد (مركز إسلامى) التى كان يلقى بها المحاضرات والدروس التى حظيت باهتمام الطلاب والباحثين الشبان نظراً لدعوته فى هذه المحاضرات إلى تجديد الفكر الشيعى، وتعليقه على بعض الأحداث السياسية التى كانت تجرى فى المجتمع الإيرانى فى عهد الشاه محمد رضا بهلوى (١٩٤١ - ١٩٧٩م)، مما أثار حفيظة فقهاء البلاط وحكومة الشاه التى رأت فى محاضراته خطراً عليها، فمنعته من إلقاء المحاضرات فى الحسينية ومن التدريس بالجامعة، وأغلقت الحسينية فى ١٣/ ١١/ ١٩٧٢م، ومنعت كتبه من التداول فى نفس العام، وقيل إن كتبه صدرت فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٨م بأسماء مستعارة. ثم ألقى القبض عليه حيث أمضى (١٨) شهراً فى السجن، وعندما ضيق الساواك (هيئة الأمن والمعلومات) الخناق عليه هاجر إلى لندن فى شهر يونيو عام ١٩٧٧م، وتوفى فى ظروف غامضة فى نفس الشهر، ورفضت حكومة الشاه دفنه فى موطنه فى إيران، فشيعت جنازته فى لندن، ثم نقل جثمانه إلى سوريا، ودفن فى الحرم الزينبى فى دمشق فى أوائل شهر يوليو عام ١٩٧٧م.

وحياة شريعتى قصيرة (٤٤ عاماً)، لكنها حياة عريضة مليئة بالعمل والإنجازات والنشاط والنضال والقراءة والإطلاع والدراسة والتأليف والتدريس والترجمة وإلقاء المحاضرات. فشريعتى معلم وعالم اجتماع وكاتب ومترجم ومفكر إسلامى مستنير وحظيت مفوه ومناضل لا تلين له قناة، حيث ثبت أنه بالإضافة إلى نضاله ضد الشاه محمد رضا بهلوى كان على اتصال بالجزائريين فى كفاحهم لنيل استقلالهم، وكان عضواً فى جبهة تحرير الجزائر فى فرنسا أثناء دراسته فيها، وكان زميل دراسة لبعض الطلاب الجزائريين الأعضاء فى هذه الجبهة.

كان شريعتى مستقلاً فى تفكيره متمتعاً بروح ثورية وثابة، وكان يؤمن بأن الكلمة أقوى من السيف، وأن الفكرة أبقى من المنصب. وقد استفاد من دراساته وثقافاته المتنوعة فى صياغة أفكاره وآرائه، وكان يعول على الإنسان المثقف الواعى واتجاهه الاجتماعى وإحساسه بالارتباط الجماعى والتزامه الإنسانى تجاه الجماعة، وكان يحلم بأن يتحول الإسلام

من ثقافة إلى إيديولوجية، ومن تقاليد موروثة إلى وعى ومسئولية، وكان يؤمن بضرورة وجود وعى اجتماعى لدى الأفراد والمجتمعات، وبضرورة شفاء الشرق من مرض التأثر بالغرب، ومن التقليد غير الواعى له.

ويرى البعض أن شريعتى يسير فى طريق جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥م) وعبد الرحمن الكواكبى (١٢٦٥ - ١٣٢٠هـ) ومحمد إقبال (١٨٧٣ - ١٩٣٨م). وقال عنه الإمام الخمينى (١٩٧٩/ ١٩٨٩م) بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران: "لقد أثارت أفكار شريعتى الخلاف والجدل أحياناً بين العلماء، لكنه فى نفس الوقت لعب دوراً كبيراً فى هداية الشباب والمتعلمين إلى الإسلام". وقال عنه آية الله الطالقانى (توفى فى ١٠/ ٩/ ١٩٧٩): "فكر شريعتى فى القضايا ودرسها، وتجاوز مرحلة اليمين واليسار بشكل أفضل منا، وترك لنا إسلاماً ثورياً يختلف عن ذلك الإسلام التقليدى الذى لدينا، لقد كان هو الذى وضع أساس تلك الثورة الفكرية التى وصل بها الإمام الخمينى إلى نتيجة".

وشريعتى هو أكثر المفكرين الإيرانيين تأثيراً فى الثورة الإيرانية التى قامت فى ١١/ ٢/ ١٩٧٩م، وهو من الرواد الذين نشروا الفكر الثورى. وقد تأثر الخمينى ورفاقه وتلامذته بأفكاره حول الحكم الإسلامى، فتلقفوا أفكاره واستفادوا منها. ويعده البعض من أهم بناة النهضة الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية، ويعده البعض الآخر من منظرى الثورة الإسلامية، ويلقبه البعض بلقب فيلسوف الثورة ومعلمها. وكانت أمواج من التعاطف قد اجتاحت إيران بعد وفاته، وبخاصة خلال أحداث قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩م، ذلك لأنه من ذلك الطراز الذى يوصف بأنه: إذا غاب حضر.

ويعده أهل الأدب صاحب أسلوب خاص فى النثر الفارسى، وقد تنوعت مؤلفاته وتعددت حتى وصلت إلى أكثر من (٢٠٠) عمل توزعت بين كتب ومقالات ومحاضرات، وكان يتقن العربية والفرنسية وترجم عنهما إلى الفارسية. فقد ترجم عن العربية: كتاب ألفه الكاتب المصرى عبد الحميد جودة السحار عن أبى ذر الغفارى، كما ترجم كتاب: فى النقد والأدب للكاتب والناقد المصرى: محمد مندور. وترجم عن الفرنسية: "المنبوذون فى الأرض" لفرانز فانون، وترجم فى فترة الدراسة فى فرنسا كتاباً عنوانه: الدعاء لأليكس كاريل. وقد طبعت المحاضرات التى ألقاها فى مناسبات مختلفة فى كتب، ومن أهم كتبه المؤلفة: الشيعة - على بن أبى طالب - فاطمة هى فاطمة - الحسين وارث آدم - معرفة الإسلام - العودة إلى الذات - التشيع الأحمر - نحن وإقبال - مع المخاطبين المعلومين.

كان شريعتى صاحب أفكار وآراء واصطلاحات وتعبيرات خاصة، والمستقرئ لمؤلفاته وأعماله يمكنه الوقوف على هذه الأفكار وهذه الاصطلاحات. ومن أفكاره وآرائه: رأيه فى التشيع العلوى والتشيع الصفوى، وفى فلسفة الانتظار، وثقافة الشهادة، والدعاء، والاجتهاد والتقليد، والتقية.

أولاً: التشيع العلوى والتشيع الصفوى:

وهو من أهم وأجرأ الأفكار والآراء المشهورة عن شريعتى، لأنه يحمل نقداً للتشيع الذى جاء به الصفويون (٩٠٧ - ١٢٤٨هـ)، مما أوغر صدور البعض ضده، وأثار حفيظة البعض الآخر. والمقصود بالتشيع العلوى: التشيع المنسوب إلى الإمام على بن أبى طالب، والمقصود بالتشيع الصفوى التشيع المنسوب إلى الصفويين.

يقول شريعتى: التشيع العلوى هو التشيع الأصيل الذى يولد المسئولية، وهذا التشيع كان يهز أركان القسر والظلم فى التاريخ، ولم يكن قط وراء الظلم والجور. وقد أصبح التشيع العلوى تشيعاً صفوياً بعد قيام الدولة الصفوية فى عام ٩٠٧ هـ. ثم التصق هذا التشيع بالسلطان الذى كان يبرره، ومارس استحمار الناس واستغلالهم، ومارس ضدهم الاستبداد، وأصبح التشيع الصفوى قاعدة الحكومة الصفوية وأساسها، وروج محبة آل البيت.

ويضيف شريعتى قائلاً: إن التشيع الصفوى كان سبباً فى سلب المسئولية ورفض جميع الأوامر والنواهى التى خوطب بها الإنسان المسلم، وهو تشيع المصلحة، والتشيع العلوى هو تشيع الحقيقة، وتشيع المصلحة يقضى على تشيع الحقيقة، والتشيع الصفوى هو مذهب إيجاد الحلول من أجل الهروب من المسئوليات، وهو مذهب تجليد القرآن وتذهيبه وتعظيمه لا الدراسة فيه وتفسيره، مذهب تقديس القرآن لا من أجل فتحه وقراءته، مذهب التوسل التام بكتب الأدعية من أجل إغلاق القرآن، لأن فتح القرآن صعب وجالب للمسئولية. إن المتشيع الصفوى لا يفتح دفتى القرآن، فقد وجد الحل المناسب له فى كتاب الدعاء.

ويشير شريعتى إلى مذهبى السنة والشيعة، فيقول: إن التسنن المحمدى والتشيع العلوى كانا أمة واحدة، لكنهما بدلاً من أن يتحدا معاً لزلزلة كيان الاستعمار الغربى، تقاتلا، فتمكن الغرب سفاك الدماء من استعمارهما بسهولة ويسر عدة قرون.

وقد هاجم شريعتى الدولة الصفوية بشدة فى مؤلفاته، يقول فى معرض حديثه عن استخدام لفظ روحانى (عالم الدين)، ولفظ روحانيت (هيئة علماء الدين): "إن هذا اللفظ موجود فقط عند الشيعة وعلى الأخص شيعة إيران، وأظن أنه استخدام جديد استعرناه من الغرب، لأن هذا اللقب لا وجود له فى نصوصنا الدينية والأدبية القديمة، ولا شك عندى فى أنه نقل عن المسيحية، وأظن أن ذلك كان على أيدى الصفويين الذين اقتبسوا كل المراسم والشعائر والعلامات المذهبية من قبيل: التكية (إلى جوار المسجد) وهيئات الدق على الصدور، وقفل السلاسل حول الجسد بالأقفال، وضرب الجسد بالسلاسل، والضرب بالقمة (سيف قصير)، وحمل الجريدة (بيرق على هيئة صليب يحمله المحتفلون بعاشوراء فى موكب التعزية)

والعلم والعلامة والرسوم، وإقامة التمثيليات (تمثيليات المعجزات والميستر وإعادة المسيحيين آلام المسيح عند ذكرى الجمعة الحزينة، وأناشيد تعذيب عيسى أو القداسات والتى لا تزال موجودة إلى اليوم بنصها وفصها فى مسرحيات اللورد)، وذلك لكى ينفصل التشيع عن المذهب السنى من كل نواحى المراسم والشعائر والمظهر والتمثيليات الدينية، ولا يشعر الشيعى بأى وجه اشتراك مع المسلمين من غير الشيعة الذين كانوا فى حرب دائمة معهم، وكان قيام الدولة الصفوية فى الأصل ضدهم. وقد اقتبس النظام الصفوى الكثير من العادات والمراسم الخاصة التى لا سابقة دينية لها من المراسم الدينية الخاصة فى أوروبا الشرقية، وكان الصفويون على صلة وثيقة بهم وبينهم مصالح مشتركة وصداقة حميمة وتكتل ضد العثمانيين ... أنظروا إلى الستائر السوداء المفتوحة التى تكتب على حواشيها أشعار الشاعر محتشم الكاشانى (توفى عام ١٥٨٧م)، إنها تقليد كامل لطراز ستائر الكنيسة.

وتصوير الشخصيات الدينية مثل الرسول (صلى الله عليه وسلم) والأئمة - وهو فى الإسلام مكروه - موجود دون زيادة أو نقصان، حتى ما يسمى بالجريدة هى تماما الصليب المقدس، ولم يطرأ على شكله أى تغيير أو تبديل، وهى الجريدة التى تحملها جماعات الدق على الصدور.

وحيثية كل جماعة واحترامها مرهونان بثقل جريدتها وزينتها وارتفاع ثمنها، وحملة الجريدة لهم ألقاب وشخصيات متميزة خاصة ... وأظن أن كلمة جريدة ليست فارسية أو عربية، بل هى تلفظ فارس أو معرب للصليب فى اللاتينية. ليس لدينا "روحانى" فى الإسلام، لدينا علماء، وعلاقتهم بالناس هى العلاقة بين العالم والعامى وبين المتخصص وغير المتخصص، لا بين المقدس وغير المقدس، وحامل البركة وفاقدها، والروحانى والمادى، والمراد والمريد".

ثانيا: فلسفة الانتظار: تعد نظرية الانتظار من أهم النظريات فى المذهب الشيعى، وهى موضع خلاف ونزاع، فالبعض - كشريعتى والخمينى - يرى أن الانتظار مقترن بالنشاط والحركة والسعى والاستعداد من أجل التمهيد لثورة المهدى (المنتظر) العالمية، وهذا هو الانتظار الإيجابى الذى يسيطر على الفكر الشيعى المعاصر، والبعض الآخر يحرم النشاط السياسى فى زمن الغيبة، ويكتفى بالدعاء، وهذا هو الانتظار السلبى الذى سيطر على أسلوب الفكر الشيعى قرون عديدة.

ويؤمن شريعتى بالانتظار الإيجابى فى زمن غيبة المهدى المنتظر، وبالعمل والاقتداء بالإمام على بن أبى طالب تمهيدا لظهور دولة إمام الزمان (المهدى المنتظر)، لكنه فى المقابل يرفض فكرة انتظار عودة الإمام والاكتفاء بالدعاء، حيث يقول: "إن الانتظار السلبى يحطم كل عمل إصلاحى فى زمن الغيبة". كما يؤمن شريعتى بأن المنتظر إنسان متأهب مستعد ملتزم مسلح ينتظر الثورة النهائية، ثورة آخر الزمان بقيادة المهدى المنتظر، وأن المنتظر يترقب الانفجار الحاسم والنهائى للنظم المعادية للإنسان فى كل لحظة، ويعد نفسه للمشاركة فى هذه الثورة العالمية. ويرى شريعتى أن الانتظار هو مذهب الاعتراض على النظام الحاكم والوضع الراهن، والرفض المطلق لهما، وأن مذهب الانتظار فلسفة إيجابية للتاريخ، وأنه حتمية تاريخية وتفاؤل فلسفى وعامل فكرى وروحى محرك وملزم وصانع للمسئولية.

ثالثاً: ثقافة الشهادة: يطرح شريعتى قضية الشهادة كقضية فكرية وفلسفية فى مؤلفاته، ويربطها بالفكر السياسى، ويخصها بكتاب وبحث مستقل، ويتحدث دوما باستفاضة عن تأثير مفهوم الشهادة فى التراث الشيعى، والثقافة الشيعية، ويقول إن الشهادة مدرسة يعد الحسين بن على أحد مظاهرها، وهى صرخة غضب على الصمت، وهى عمل يقوم به الإنسان فجأة بشكل ثورى، وهى ليست وسيلة، بل هدف ومسئولية كبرى وثقافة وتراث. وإن الشهيد هو من ينتصر فى عصر القدرة بموته على العدو، وإذا لم يهزم عدوه يفضحه، وإن الشهيد هو قلب التاريخ النابض، وهو القلب الذى يوصل الدماء إلى أعضاء المجتمع الميتة، وإن الشهيد حاضر وخالد على الدوام.

رابعاً: الدعاء: اهتم شريعتى بالدعاء الإسلامى، وقام بعمل دراسات عديدة عنه، وكان أول عمل قام بترجمته عن الفرنسية إلى الفارسية هو الكتاب الذى ألفه البروفسور "إليكس كاريل" وعنوانه: الدعاء، وكان ذلك فى الفترة التى كان يقيم فيها فى باريس بغرض الدراسة والحصول على الدكتوراه. وفى عام ١٩٧٠م ألقى شريعتى محاضرة عنوانها:

الدعاء، وذلك فى يوم الاحتفال بالإمام السجاد (على زين العابدين) صاحب الصحيفة السجادية (كتاب أدعية).

ويحمل شريعتى على كتب الأدعية الشيعية الرائجة فى إيران وعلى قراء هذه الأدعية، فيقول: إن هذه الكتب جعلت سوق القرآن كاسدا، وقراءة هذه الكتب يخصصون كل الساعات بعد الفراغ من مشاغلهم اليومية وأعمالهم وتجارتهم للدعاء، وكان ينبغى عليهم أن يخصصوها لواجبهم الإسلامى. إنهم يقومون بقراءة الدعاء من كتب الأدعية المطبوعة دون أن يفهموا معانى العبارات التى يتلفظون بها والأشياء التى يطلبونها من الله بإلحاح وبكاء، بل إنهم فى الأصل لا يحسون بمفهوم الكلمات التى يتوجهون بها إلى الله. ويصف شريعتى هذا النوع من قراء الأدعية بأوصاف منها: الداعون المحترفون الفارون من المسئوليات الاجتماعية ومن أداء الواجب.

ويضيف شريعتى قائلا: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يأخذ بالأسباب، ويستعد استعدادا تاما للحرب والقتال، ثم يدعو الله بعدها أن ينصره، وكذلك كان يفعل الإمام على. إن أدعية الإسلام سوط للأرواح الضعيفة النائمة اليائسة، وغذاء للقلب، ودعوة إلى الحياة، وحركة وتربية وفكر ونظام، وسبب من أسباب رقة الإحساس. ليس الدعاء عامل عجز وذلة وسلب للمبادئ والقيم الأساسية، وليس الدعاء وسيلة للحصول على ما هو محال وغير معقول ولا منطق له، ولا يحل

الدعاء أبداً محل الواجب، ويقوم بإسقاط مسئوليات الفرد والمجتمع، ليس الدعاء ملجأ للفرار من الالتزامات الملقاة على كاهل الفرد تجاه حياته وأفراد مجتمعه ومصيره، ليس مادة تغسل وصمة القبح والانحطاط والعار والخيانة، ليس حيلة تكافئ المدان ومن لا يستحق عن طريق غير منطقة وغير قانوني.

ولشريعتي رأى فى الأدعية الشيعية وهو أنها تشتمل على نصوص بعضها منحرف ومنتحل لا طائف من ورائه، ويقول إنه توجد روضات (أدعية) وبكائيات مخدرة ومنحرفة ومضادة للتشيع، وتبث الخمود والخرافة والضعف والذلة والكذب فى أذهان الخلق.

خامساً: الاجتهاد والتقليد: يرى شريعتى فى الاجتهاد أنه: "البحث العلمى بحرية من قبل باحث حر ومسئول من أجل الناس ومصيرهم، كما يرى أنه الفهم الأفضل للعقائد، والعرض الجديد للحلول، والاستجابة لمطالب العصر وضرورات الحياة الاجتماعية، وتنوير المجتمع وهداية الناس على أساس مدرسة فكرية". كما يرى أن الاجتهاد تطور وفهم وعدم تخلف عن العصر وضرورياته ومستحدثاته، وأنه ينبغى أن تتفتح روح الفقه. الإسلامى ورؤيته وتفسيره للعقائد واستنباط الأحكام. أما رأى شريعتى فى التقليد المتعارف عليه (الطاعة والتبعية المطلقة لأحد الفقهاء الكبار)، فهو أنه ينبغى أن يكون التقليد لا يتنافى مع العقل، بل هو فى الأساس عمل عقلى.

سادساً: التقية (كتمان السر أو إظهار المرء غير ما يبطن): يقول شريعتى: تكون التقية - أحيانا - بلادة وخيانة، ولئن كان للتقية فى التشيع العلوى مكان، فمكانها أنها خطة تزود عن الإيمان، ولا تزود عن المؤمن. كما يرى شريعتى أنه من شروط الإمان التخلى عن التقية المنحرفة.

ولشريعتى مصطلحات خاصة به، والمستقر فى إيران أن الدكتور على شريعتى هو أول من أدخل كلمة "استضعاف" - وهو اصطلاح قرآنى جامع - فى أدبيات الخطاب العام. وهو يتحدث فى أعماله عن الاستضعاف الفكرى والسياسى والاقتصادى. وله أوصاف أخرى مثل: الاستحمار بمعنى التجهيل السياسى والدينى، وهو دائما ما يتحدث فى مؤلفاته عن الاستعمار القديم والاستعمار الحديث والاستغلال والاستبداد، حيث يؤمن بأن الغرب أقام حضارته على نهب الشرق والاستغلاله واستحماره. وكثيراً ما زاوج شريعتى بين لفظتى الاستحمار والاستغلال، وبين لفظتى: الاستحمار والاستعمار، حيث قال إن الاستحمار الجديد هو البنية التحتية للاستعمار الجديد، ومن أقواله: إن الاستعمار قد أفسد وعى شعوب العالم الثالث با قام بتصديره إليه من مذاهب فكرية شتى، ويرى أن الحل فى عودة هذه الشعوب إلى ثقافتها الوطنية وفى إيمانها، لكى تتحرر من ربقة هذه المذاهب.

ومن ألفاظه الخاصة أيضاً: المستحمرون القدماء - استحمار الطبقة الحاكمة للمواطنين - استحمار الشعب - الاستحمار والاستعمار الدوليين. وهو يردد فى مؤلفاته أن المستبدين والمستغلين والمستحمرين يخشون من حب آل البيت، ويقول إن هذا الحب تبدل الآن بالشعب والورد وفقدان الوعى والمديح (التواشيح)، وإن أكبر المنكرات اليوم فى عين خير أمة أخرجت للناس هى: الإمبريالية الدولية - الصهيونية العالمية - الاستحمار - الاستعمار القديم والجديد - الاستغلال - الاستبداد - تضاد الطبقات - التحالفات والتكتلات - العنصرية - الاستعمار الثقافى - الميل إلى الغرب. وشريعتى يقرن فى مؤلفاته بين الاستحمار والنظام الحاكم كثيرا، ويهاجم المتعاونين مع الاستحمار والاستعمار الدولى من المواطنين، كما ينتقد ما يسميه: الأساليب الاستعمارية والاستغلالية والاستبدادية. كما أنه ينادى فى كتابه: "العودة إلى الذات" بالعودة إلى الذات الإسلامية خلال ثلاث مراحل هى: ١ - بناء الذات الثورية بالنسبة للفرد. ٢ - تصحيح مفاهيم الدين فى المجتمع. ٣ - العمل على قيام إسلام عالمى أممى لا تكون فيه نعرات قومية أو مذهبية، وهو صاحب مقولة: "على كل شيعى أن يرى أن كل شهر من شهور السنة شهر "المحرم"، وأن كل يوم "عاشوراء"، وأن كل قطعة من الأرض ساحة "كربلاء". وقدراتهم من قبل فقهاء الدولة فى إيران بالخروج على المذهب، واتهم من قبل رابطة العالم الإسلامى فى مكة مرتين بأنه من غلاة الشيعة.

المراجع:

١ - إيران بين التاج والعمامة: أحمد مهابة، ط١، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢ - الثورة الإيرانية (الجذور - الإيديولوجية): دكتور إبراهيم الدسوقى شتا، الجزء الأول، ط٢، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣ - الثورة الإيرانية (الصراع - الملحمة - النصر): دكتور إبراهيم الدسوقى شتا، الجزء الثانى، ط٢، القاهرة، ١٩٨٦م.

٤ - شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

٥ - شيعة: على شريعتى، جاب أول، ٢٢ بهمن ١٣٥٧ هـ. ش.

٦ - عن التشيع والثورة: دكتور/ على شريعتى: ترجمة وتقديم ودراسة الدكتور/ إبراهيم الدسوقى شتا، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧ - العودة إلى الذات: الدكتور/ على شريعتى، ترجمة الدكتور/ إبراهيم الدسوقى شتا، القاهرة، ١٩٨٦م.

٨ - فاطمة هى فاطمة: على شريعتى: تعريب سعيد على، بيروت، ١٩٩٢م.

٩ - ولاية الفقيه بين النظرة والتطبيق: الدكتور/ محمد السعيد عبد المؤمن، القاهرة، ١٩٩١م.

من أدب رحلات الحج عند الإيرانيين.. كتاب رحلة مكة نموذجا

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهـــر

تمهيـــد:
حث الإسلام على السياحة لأسباب متعددة، مثل التأمل فى المخلوقات، والاتعاظ من آثار الأمم البائدة، فوردت فى القرآن الكريم عدة آيات تقول: «فسيروا فى الأرض» [آل عمران ١٣٧] أو «قل سيروا فى الأرض» [الأنعام ١١، النمل ٦٩، العنكبوت ٢٠، الروم ٤٢] وغيرها. والمعروف أن رقعة الدولة الإسلامية اتسعت أتساعا كبيراً، فامتدت من حدود الصين شرقاً إلى شواطئ المحيط الأطلسى، وكان التنقل بين أرجاء هذه الدولة أمراً ميسراً لكل مسلم يعيش على أرضها، ولم تكن هناك حدود أو قيود تحد من حركة السفر والترحال.

وقد حث الشعراء أيضاً على السفر ومنهم أبو تمام الذى يقول:

وطولُ مُقام المرء فى الحىِّ مُخْلق
لديباجتَيْه، فأغترب تَتَجَدَّدِ
فإنى رأيت الشمسَ زيدتْ محبةً
إلى الناس أنْ ليست عليهم بسَرْمَدِ
فللموتُ خيرٌ للفتى من مُقامه
بدار هوان بين ضدٍّ وحاســد

ومما لا شك فيه أن الدافع الرئيسى لرحلة الحج هو أداء الفريضة طاعة لله وامتثالاً لأوامره، وهناك من كان يذهب للتكفير عما أرتكبه من الذنوب، ومثال ذلك ناصر خسرو (٣٩٤ - ٤٨١هـ) الذى عاش حياة ترف واستهتار ومجون، ورأى فى نومه ذات ليلة شيخاً ينهره لأنه أدمن الشراب، ويعتزم بعد ذلك السفر إلى مكة ويبدأ رحلته عام ٤٣٧هـ.

وهناك من قام بهذه الرحلة شكراً لله على نجاحه فى مهمة أو عمل معين ومن هؤلاء عبد الله حسين السويدى (١١٠٤ - ١١٧٤هـ)، فقد فكر نادرشاه ملك إيران فى إقامة مناظرة كبرى بين علماء الشيعة فى النجف وكربلاء وعلماء السنة فى أفغانستان وما وراء النهر، وكان السويدى يمثل علماء السنة بالدولة العثمانيـة، ووفق السويدى فقرر أن يحج إلى بيت الله شكراً له، ووصف ما وقع له من أحداث فى رحلته فى كتابه المعروف «النفحة المكية فى الرحلة المكية».

ويمكن القول بأن إبراز المناسك والتعريف بها كان السبب وراء تدوين كل رحلات الحج، سواء أعلن الرحالة ذلك أم لم يعلنوا. وهناك من الرحالة من دون كل الرحلات التى قام بها لزيارة بيت الله، وهناك من دون واحدة فقط كما هو الحال بالنسبة لابن جبير (٥٤٠ - ٦١٤هـ) الذى أقتصر على تدوين أولى رحلاته الثلاث إلى الحج.

وقد جعل الرحالة المشاهدة العينية أو المعاينة الأساس الأول لأخبارهم، وذلك أمر طبيعى يجب أن تقوم عليه الرحلة، ولا شك أن الاعتماد على المعاينة يقتضى أن تتوفر فى الرحالة صفات خاصة تقيه خداع الحواس، وتمكنه من لمح البعيد والسريع، وحسن رؤية القريب. كما أعتمد أيضا الرحالة على ما سمعوه من أخبار، ولم يقنع كثير منهم بما وصل إليه من أخبار عن طريق السماع، وأحب الزيادة فلجأ إلى السؤال والإستخبار ممن توسم فيهم الصدق. وهناك من نقل منهم بعض المعلومات من الكتب الموجودة بين يديه، حتى يضيف إلى ما شاهده وسمعه.

ونلاحظ على الرحلات الدينية بشكل عام أن كل واحد من الرحالة أنفرد بأشياء لا تتردد فى بقية الرحلات، لأن لكل رحلة ظروفها، ولكل رحالة شخصيته، وقد اهتم الرحالة فى مثل هذه الرحلات الدينية بوصف الطرق التى سلكوها ووسائل السفر والانتقال التى استخدموها، كما قاموا بوصف الأماكن التى زاروها وصفاً دقيقاً وخاصة الحرمين الشريفين والمزارات

الأخرى فى مكة والمدينة. ومن أهم ما عنى به الرحالة موضوع المياه لشدة الحاجة إليها فى بعض المواضع، وحاولوا وصف طعمها بدقة. كما سجل بعضهم بعض المعلومات عن النباتات التى تنمو فى بعض المناطق التى زاروها.

ومما يميز أساليب كتابة هذه الرحلات أنها كانت أساليب سهلة بسيطة فى الغالب الأعم، وهى بعيدة عن التكلف والتصنع، وقد ضمنوا هذه النصوص النثرية مجموعة من الأبيات الشعرية التى تؤكد كلامهم، ولجأوا إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية للاستشهاد بها فى مواضع مختلفة.

وهذا الكتاب الذى نتناوله اليوم فى بحثنا هذا ليس الكتاب الوحيد فى كتب الرحلات الفارسية المعنون باسم «سفرنامه مكة»، فهناك العديد من كتب الرحلات التى سميت بهذا الاسم نذكر منها على سبيل المثال «سفرنامه مكة» لميرزا على خان اعتماد السلطنة (عام ١٢٨٥هـ) و«سفرنامه مكة» لعبد الحسين خان أفشار (عام ١٢٩٩هـ)، و«سفرنامه مكة» لميرزا داود (عام ١٣٢٤هـ) و«سفرنامه مكة» لميرزا على أصفهانى (عام ١٣٣١هـ).

وعلى الرغم من أن بعض كتب الرحلات هذه لم يكن قاصراً على زيارة مكة إلا أنهم أسموها بهذا الاسم تبركاً ولأن الهدف الأساسى من الرحلة كان فى الغالب زيارة مكة المكرمة وتأدية فريضة الحج وكذلك زيارة المدينة المنورة.

وفى عصرنا الحاضر نجد كثيراً من الإيرانيين قد ألفوا كتباً فى رحلتهم لأداء فريضة الحج مثل كتاب «خسى در ميقات» (قشة فى الميقات) لجلال آل أحمد (القرن ١٤ هـ)، وكتاب «وعده با إبراهيم» (موعد مع إبراهيم) للدكتور على شريعتى وغيرهما.

ومن هنا يتضح لنا مدى اهتمام الرحالة والأدباء الإيرانيين قديماً وحديثاً بتسجيل رحلاتهم للحج، ومحاولتهم تقديم كافة المعلومات حتى يتعرف غيرهم على تلك الأماكن المقدسة، وكذلك على مناسك الحج وأركانه.

وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، فقد حققه أحمد حسينى كازرونى، ونشرته دار ارمغان فى طهران عام ١٤١٩هـ، وقد سبق هذه الطبعة طبعةُ أخرى وهى التى اعتمدنا عليها فى هذا البحث وقام بتحقيقها الدكتور سيد محمد دبير سياقى، ونشرت فى طهران عام ١٤٠٩هـ.

مؤلف الكتاب:

يعتبر هذا الكتاب من كتب الرحلات الهامة فى الأدب الفارسى، وقد طبع تحت عنوان «سفرنامه تشرف به مكة معظمه از طريق چين، ژاپن، أمريكا» أى: كتاب السفر للتشرف بزيارة مكة المكرمة عن طريق الصين واليابان وأمريكا، ويختصر هذا العنوان إلى «كتاب السفر إلى مكة» أو «رحلة مكة»، وهذا يعنى أن مكة كانت الهدف الأساسى لهذه الرحلة رغم أن من قاموا بها طافوا بكثير من بلدان العالم ومدنه.

ومؤلف هذا الكتاب هو المرحوم مهدى قلى خان مخبر السلطنة هدايت الذى كان ضمن المسافرين فى هذه الرحلة. وهو ابن عليقلى خان مخبر الدولة وحفيد رضا قليخان هدايت (متوفى ١٢٨٨هـ) الملقب بأمير الشعراء والمعروف بـ «لله باشى»، وصاحب المؤلفات الأدبية والتاريخية المعروفة ككتاب «مجمع الفصحاء» و «تكملة كتاب روضة الصفا لمير خواند» وغير ذلك.

ولد مؤلف هذه الرحلة فى طهران (شعبان ١٢٨٣هـ) وحصل دراسته الأولية فى مسقط رأسه، ثم سافر مع أخيه صنيع الدولة إلى ألمانيا، وهناك استكمل دراسته. ولهذا كان يجيد اللغة الألمانية، كما كان ملماً باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وعلى دراية كبيرة باللغة العربية والعلوم القديمة بشكل عام.

وعندما عاد هدايت إلى موطنه بعد استكمال دراسته تولى عدة وظائف منها رئاسة البريد فى طهران، وإدارة المدرسة العسكرية، كما تولى وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الداخلية عدة مرات، وتولى رئاسة الوزراء ما يقرب من سبع سنوات. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على حسن إدارته وتفانيه فى عمله بالإضافة إلى علمه وبراعته فى اللغة الفارسية وآدابها وكذلك فى فنون الموسيقى.

مؤلفاته:

أما عن مؤلفاته فهى كثيرة ومتنوعة؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب: «خاطرات وخطرات» و «أفكار أمم» و «تحفة الأدب» وهو فى العروض والبديع وفنون الكلام الأخرى، و «بستان أدب» وهو عبارة عن مختارات من جيد الأشعار، و «مجمع الأدوار» وهو فى فن الموسيقى. هذا عدا بعض المؤلفات التعليمية فى اللغتين الفارسية والفرنسية والرياضيات، والمقالات والرسائل التى لم يتم نشرها حتى الآن.

الرحلة ومسارها:

يبدأ المسافرون رحلتهم المذكورة حول العالم من طهران فى ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٢١هـ = ١٩٠٣م، وذلك بعد إعفاء ميرزا على اصغر خان الأتابك(١) من منصب الصدارة العظمى، وقد استأذن الأتابك مظفر الدين شاه القاجارى فى الخروج فى هذه الرحلة حول العالم وزيارة مكة المكرمة وأداء مناسك الحج، وتم ذلك فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ من جمادى الآخرة عام ١٣٢١هـ، وسافر فى هذه الرحلة سبعة أشخاص

١ - **الأتابك كلمة تركية مركبة من: اتا بمعنى أب. وبك بمعنى كبير ويكون معناها الحرفى الأب الكبير (الجد)، وتطلق فى الفارسية على: المؤدب والمربى وخاصة من يقوم بتربية الأمراء، كما تطلق على الوزير والملك.** ويقال فى الفارسية أيضاً: أتابك أعظم بمعنى: رئيس الوزراء، الملك، كما كانت هذه الكلمة لقباً لملوك شيراز.

هم الأتابك وابنه ميرزا أحمد خان ومخبر السلطة وابنه عبد الله خان، ووثوق حضور، وعبد الله قهوه جى، وحسين خان الخادم، واتجهوا فى بداية الأمر إلى موسكو ثم إلى سيبريا بالقطار، ومروا بصحراء القبجاق واوره چومگا فى الأورال التى تفصل بين آسيا وأوروبا، إلى أن وصلوا إلى ايركوتسك فعبروا نهر بايكال بالسفينة حتى وصلوا إلى منشوريا (لون شان شن)، واتجهوا بعد ذلك إلى بكين والتقوا هناك بوزير خارجية الصين، وقاموا بزيارة معبد السماء ومسجد المسلمين والقصر الممنوع وبعض الأماكن السياحية الأخرى هناك، ثم توجهوا إلى شانغهاى ومنها إلى اليابان، فزاروا ميناء ناجازاكى ومدينتى كيوتو وطوكيو، والتقوا هناك بوزير خارجية اليابان ثم بالإمبراطور، وغادروا اليابان فى طريقهم إلى أمريكا عن طريق ميناء يوكوهـاما. وهناك زاروا سان فرانسيسكو ونيويورك، وتستمر رحلتهم بعد ذلك فيسافرون إلى أوروبا بالباخرة، إلى أن يصلوا بعد ذلك إلى الإسكندرية ويلتقون فى القاهرة بملك مصر عباس حلمى، ويتجهون من ميناء السويس بالباخرة إلى ميناء جدة، ويتشرفون بزيارة مكة المكرمة وأداء فريضة الحج، ويسافرون بعد ذلك إلى ميناء ينبع ويزورون المدينة المنورة، ثم تستمر الرحلة بعد ذلك إلى دمشق عن طريق بادية الشام، ويتجهون من هناك إلى بعلبك ثم بيروت إلى أن يصلوا إلى يافا، ويزورون بيت المقدس، ثم يعودون إلى بورسعيد ومنها ينطلقون إلى أثينا ثم إلى اسطنبول، ويقوموا بزيارة الأماكن السياحية بها، ومن اسطنبول يعود ثلاثة من هذه المجموعة إلى إيران، ويتجه الأربعة الباقون إلى أوروبا حتى يصلوا إلى مدينة فيينا، وهناك ينفصل أفراد المجموعة عن بعضهم البعض فيتجه كل واحد منهم إلى مدينة أو بلد معين؛ فيسافر الأتابك من أوروبا إلى تونس، ويعود المؤلف إلى إيران، وتنتهى هذه الرحلة حول العالم والتى كان هدفها الأساسى هو زيارة بيت الله الحرام بعد عام تقريباً. والجدير بالذكر أن هذه المجموعة قد لاقت إستقبالاً طيباً وترحاباً كبيراً من كل المسئولين المحليين أو الإيرانيين فى البلاد التى قاموا بزيارتها نظراً لمكانة الأتابك وما كان يتمتع به من سمعة طيبة.

أهمية الكتاب ومميزاته:

لم يكتف مؤلف هذه الرحلة بما جمعه من معلومات، خلال رحلته وما سجله فيها من موضوعات وملاحظات تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية، بل إنه رجع إلى الكتب التاريخية والجغرافية والسياسية المؤلفة حول البلاد التى زارها واستفاد منها ومن دوائر المعارف واستقى منها معلوماته خاصة ما جاء فى رحلته عن الصين واليابان ومدن الشام ومصر وبيت المقدس، مما جعل كتابه مصدراً جيداً للمعلومات، ولا ننسى أنه كان كاتباً ماهراً مستنيراً يجيد لغتين أوروبيتين، مما ساعده على الإطلاع وجمع المعلومات من مصادر متنوعة.

وقد تميز هذا الكتاب بنثره السهل الجذاب، ومع أنه كان يميل إلى الإيجاز الذى يصل إلى حد الرمز فى كثير من الموضوعات المطروحة إلا أنه لم يكن يخلو من الطرافة والجدة، ولا شك أن القارئ له يجد متعة كبيرة فى متابعة الرحلة والاستفادة من المعلومات التى وردت به نظراً لما تميز به المؤلف من دقة الملاحظة وتسجيل كل ما يراه أو يسمعه فى رحلته هذه.

ويتميز هذا الكتاب أيضاً بما أورده الكاتب من أبيات الشعر والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والحكم، حيث أنه لا يترك مجالاً إلا وضرب فيه مثلاً أو استشهد فيه ببيت من الشعر أو غير ذلك، فمثلاً نجده عندما يتحدث عن زيارته للحرم المكى يدعو الله بأن يرى بلاده إيران مستقلة ويتمنى أن يستجاب لدعائه، ويقول أنه فعل من أجل ذلك ما يستطيعه ويذكر بيتين للشاعر العراقى (متوفى ٦٨٠هـ) يقول فيهما:

ذهبت للطواف حول الكعبة، ولم يفسحوا لى الطريق إلى الحرم

وقالوا ماذا فعلت خارج هذا الباب حتى تستحق دخول هذا البيت

وعندما سجدت على الأرض صدر نداء منها يقول:

لقد خربتنى، والآن تسجد سجدة رياء. (ص ٢٥٢)

ويصف فى موضع آخر المساواة التى تعم الجميع الفقير منهم والغنى، الشريف منهم والوضيع، الأبيض منهم والأسود، ويستشهد على ذلك ببيت من الشعر يقول:

إن الغنى والفقير عبيد هذه الأرض وهذه الأعتاب

والأكثر غنى بين الناس هو أكثرهم احتياجا هنا (ص ٢٥٣)

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على درايته بالأدب الفارسى شعره ونثره، وكذلك إطلاعه الواسع على علوم العربية والتاريخ الإسلامى، وهنا تبرز ثقافة مدون الرحلة، وكلما ازدادت هذه الثقافة وتنوعت، فإنها تضفى على الرحلة رونقاً وتزيد من قيمتها، وتكون سبباً فى إمتاع القارئ وتقديم المعلومات الوفيرة له عن الأماكن التى يقوم الرحالة بزيارتها.

عرض موجز للرحلة:

يصف لنا المؤلف ذلك على النحو التالى:-

تحركت السفينة التابعة للشركة الخديوية المصرية من ميناء السويس فى طريقها إلى جدة التى وصلنا إليها فى صباح الخامس من ذى الحجة، وقد رست السفينة بعيدة عن الشاطئ، إذ كان من الضرورى إحضار بعض القوارب كى تنقل الركاب من السفينة إلى الشاطئ. ونقل الأتابك ومن معه بعد ذلك إلى منزل عمر نصيف وكيل الشريف، وكان منزله مبنياً من الحجارة ويتكون من ثلاثة طوابق، وهكذا تكون معظم المبانى الموجودة فى جدة ومكة، وقدم القائم مقام على اليمنى لزيارة الأتابك، كما استقبل الأخير مجموعة من التجار الإيرانيين من

أمثال ميرزا محمد على ابن الحاج ميرزا حسين لارى.
وفى اليوم السادس من ذى الحجة اتجهنا إلى مكة المكرمة؛ وقد تورمت قدماى وقدما عبد الله أكثر من الآخرين، ولم نعد قادرين على لبس الأحذية. وقد ركبنا عدة عربات تجرها الخيول، وأقيمت فى الطريق بعض المنازل وبخاصة فى منطقتى «بهره» و «حَدَه»، وكان بالمنزل خزان للمياه، وقد بنيت به حجرتان صغيرتان وأمامها إيوان تحيط به مساحة خضراء، وكانت مساحته تقترب من ثلثى فرسخ عرضا وطولا، وكان المنزل قريباً من سفح جبل، ويوجد على بعد مائتى قدم أو ثلاثمائة من خزان المياه مسجد من المستحب أن يصلى فيه الإنسان ركعتين، لأن الحفاظ على الروح أمر واجب على الإنسان. وقد قمنا بأداء هذه الصلاة المستحبة فى إيوان المنزل. وحول هذا المسجد ضربت عدة خيام ينزل فيها الأعراب المقيمين هناك.

وما أن أقبل الصباح وعم الضياء حتى تحركت القافلة مواصلة المسيـر، ولكن لم تمض ساعة إلا وقد عمت الجلبة والضوضاء، حيث هاجم البدو القافلة وسمعنا أصوات طلقات الرصاص دون أن نرى من يطلقونها، وكانت خطة هؤلاء الأعـراب تتمثل فى إيقاع القافلة فى كمين، حيث يطلقون نيران بنادقهم، فيختلط الحابل بالنابل فى القافلة، فإذا بأفراد الطرف الآخر من هؤلاء الأعراب يندفعون لمهاجمة القافلة وسلب ونهب كل ما تصل إليه أيديهم، وإذا حاول أحد أفراد القافلة التصدى لهم فإنهم يسارعون بطعنه بخناجرهم، ويخلفون وراءهم الجرحى أو القتلى، وقد جرحت امرأة تركية وقتل رجل، مما جعلنا نردد قول الشاعر سعدى (م ٦٩١هـ):

أيها الحـادى، أين جمال الكعبة، وقد ألم بنا الموت عبر صحرائها

واقترب الخطر منا رويداً رويداً، فتوقفنا عن المسير، وترجل بعضنا، وقفز البعض الآخر خارج العربات، وتملكتنا الحيرة والدهشة، حيث كان معنا الحاج قاسم النامى الذى رافق الرحلة من مصر لحمايتها وحراستها، وكانت معه بندقية وبعض الأسلحة البيضاء، ولكن سرعان ما اختبأ وراء تل مرتفع يحتمى به مصداقاً للمثل القائل: «عند الامتحان يكرم المرء أو يهان»، ثم نادى أحد الرفاق على بقية زملائه قائلا: هيا تعالوا خلف التل.

عاد الهدوء مرة أخرى بعد ذلك، وطمأننا رئيس الحرس بأنه لم يعد هناك خطر وأخبرنا بأن الشريف قد أذن له بالدفاع عنا إذا تعرض الأتابك ومن معه لأى خطـر، ومع هذا فقد أصاب هؤلاء الأعراب أحد أفراد القافلة، كما أصبت أنا أحدهم، لذا فقد أدركوا أن الضرب مسموح به لهذه القافلة فلم يقتربوا منها بعد ذلك.

وعند الظهر وصلنا إلى واد يمتد حتى يصل إلى مكة، وقد عسكرنا هناك، ثم واصلنا السير حتى وصلنا إلى مكة، ونزلنا هناك فى منزل الشيخ على محمد كاتب الشريف وكان منزله من أفضل منازل مكة وأحسنها، وكان به حوض ذو نافورات متعددة، ويشرف على هذا الحوض إيوان وخلفه غرف فى طابقين، وقد خصصت غرف الدور الثانى للأتابك. والتقى الأتابك هناك ببعض المشاهير من أمثال مجد الدولة ومستعان السلطنة وأمين الخاقان وميرزا حسن رشديه ومعز السلطان وابنه الذين قدموا جميعاً إلى مكة فى ذلك الوقت.

وبعد مرور ثلاث ساعات من الليل اغتسلنا ثم توجهنا للحرم وأدينا مناسك العمـرة، وفى ليلة الثامن والتى تسمى بيوم التروية ذهبنا إلى الحرم مرة ثانية عند الغروب، وبعد أداء الفريضة والصلاة فى المسجد عدنا إلى منى.

ومنى عبارة عن سهل واسع تمر به قناة زُبَيْدَة، وهى قناة غير مغطاة يأخذ منها الحجاج الماء، ويقال أن عدد الحجاج فى هذه السنة كان مائة وخمسين ألف حـاج.

وفى صباح اليوم التاسع توجهنا إلى عرفات، وكانت وسيلة التنقل الوحيدة هى الجمال، ثم جمعنا الحصى من المزدلفة، وعند طلوع الشمس عدنا إلى منى، ورمينا الجمرات وقصرنا واشترينا أربعا وخمسين شاة للتضحية، وقد وكلنا أحدهم لذبح هذه الأضاحى، ولكن لم يمض وقت طويل حتى عمت الفوضى أرجاء المكان إذ أقبل الأعراب وأخذوا الأضاحى، ولم يستطع الموكل بالذبح ذبح سوى شاتين فقط.

وبينما نحن مشغولين بتناول طعام الغداء أقبل الشريف لزيارة الأتابك، وكان يوم عرفه يوم جمعة وهذا ما يسمى بالحج الأكبر، ويفهم من الحج الأكبر أن نرجم الوسواس ونبعده عن قلوبنا، ونغض الطرف عن كل ما هو حرام، ونسد آذاننا عن الغيبة، ونمنع قلوبنا من الهوى، ونتجنب ما يغضب الله، ولا نتحدث بسوء أو فحش.

ومن المستحب فى منى صلاة ركعتين فى مسجد الخيف ذى الصحن الواسع، أما جوانبه كلها فهى مسقوفة، وقد لوث الحجاج الصحن كله حتى لم يعد فى الإمكان الوصول إلى الأماكن المسقوفة مما جعلنا نعود حانقين على بعض الحجاج.

وبعد أن توقفنا فى مكة لعدة أيام بعد تأدية مناسك الحج، قمنا بزيارة جبل أبى قبيس وقبر أبى طالب والسيدة خديجة وغيرها. وكان الأتابك قد أصيب بوعكة بسيطة، وعندما شفى منها ذهبنا إلى الحرم ووجدناها فرصة لزيارة داخل البيت، وإذا كنت داخل البيت فإنك تؤدى الصلاة متجها خارج الكعبة، بينما إذا كنت خارج الكعبة فإنك تتجه نحوها. ومع أن ماء زمزم بركة، إلا أنه ليس مستساغاً للشرب حيث أنه يتسم بالملوحة والمرارة.

وفى المساء نزلنا ضيوفاً على الشيخ شيبة حامل مفاتيح الكعبة فى منزلـه، وهو يقع بين الصفا والمروة، وقدموا لنا فناجين القهوة. ويقال إن بنى شيبة يسكنون هذا المكان منذ

عهد النبى (صلعم).
والصفا والمروة إيوانان تفصل بينهما مسافة السعى، وكلاهما صوب باب النبى القائم فى الجهة الشرقية من الحرم. أما عن النظافة هنا فلا داعى للحديث عنها، وما أكثر التزاحم عند المشى والهرولة.
وذات يوم ذهبنا إلى الحرم قبل صلاة المغرب، وتصادف عدم وجود كثيرين بالمسجد، فتوجهنا إلى حجر اسماعيل وشغلنا بالدعاء والمناجاة، ولم تكن تلقينات الشيخ على المطوف قد إستقرت فى ذهنى، ومن بين ما دعوت به هو أن تنال إيران استقلالها، كما دعوت بكل ما طرأ على ذهنى، وأنشدت أيضاً قول الشاعر حافظ الشيرازى (م ٧٩١هـ):

لقد جئنا إلى هذه الأعتاب لا من أجل الجاه والعظمة
ولكن جئنا هنا لنحتمى من سوء الأحداث
ويلفنا الخجل والحياء يا من تستر عيوبنا وأخطاءنا
فقد جئنا إلى ديوان العمل بصحيفة سوداء
فأين هو خطاف حلمك يا سفينة التوفيق
لقد جئنا إلى بحر كرمك غرقى فى الذنوب

لقد كان البيت الحرام منذ عهد إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام محط أنظار المسلمين فى أى مكان على وجه الأرض، وفيه يجتمع الناس مرة فى كل عام بعيدين عن الرياء، وتشيع الألفة والمحبة بينهم، يتدارسون أحوالهم، وتتم الوحدة بينهم، وينزعون عن أبدانهم أردية الكبر والغرور، ويدركون أن الإنسان لن يظفر بشئ من هذه الدنيا غير كفنه، ويتساوى الجميع فقيرهم وغنيهم، وضيعهم وشريفهم، ويقطعون عرق الإستكبار.
وتتوجه كل عام إلى مكة قافلتان إحداهما من الشام والأخرى من مصر تحمل كل واحدة منهما محملاً مزيناً، وما يفد من الشام ينسب إلى عائشة رضى الله عنها، وما يفد من مصر منسوب إلى فاطمة رضى الله عنها، كما تقدم مصر كل سنة كسوة منسوجة من الحرير الموشى بالذهب، وذلك من أجل تغطية الكعبة وكسوتها، وكان من بين من قدموا كسوة للكعبة شاهرخ بن الأمير تيمور.
بنى المسجد الحرام من الحجر الأبيض، طوله ٣٧٠ ذراعاً وعرضه ٣١٥ ذراعاً، وتحيط به من كل جانب أروقة ويحمل سقفه ١٣٤ عموداً. وتتوسطه الكعبة، ويقع بابها جهة المشرق، ويرتفع عن الأرض بمقدار ستة أذرع. وطول الباب ستة أذرع كذلك، أما عرضه فثلاثة أذرع وعشرة أصابع، أما طول الكعبة نفسها فيبلغ أربعة وعشرين ذراعاً وشبراً، بينما يبلغ عرضها ثلاثة وعشرين ذراعاً وشبراً، أما ارتفاعها فيبلغ سبعة وعشرين ذراعاً، وللمسجد ثمانية عشر باباً من بينها فى الجهة الشرقية باب النبى الذى كنا ندخل منه، وعند الدخول يكون مقام إبراهيم فى مواجهة الكعبة، أما على الجهة اليسرى منه فيوجد بئر زمزم ومقام ابن حنبل، وفى الجهة الشرقية مقام مالك، وفى الطرف الشمالى مقام الحنفية.
وتقع الصفا والمروة خارج الضلع الشرقى من الحرم، وعلى جانبى باب النبى يوجد إيوانان بكل إيوان منها كرسى وثلاث درجات، كما يقع الحجر الأسود فى الركن الجنوبى الشرقى من الكعبة، وقد تحطم الحجر الأسود أكثر من مرة وهو الآن خمسون قطعة حفظت جميعها ونسقت داخل إطار من الفضة.
وجدران الكعبة من الداخل والخارج من الحجارة الملساء، وتغطى من الخارج بالكسوة الشريفة، وفى الداخل توجد قطع صغيرة من الحجارة المنقرة والتى تصل مساحتها إلى شبر فى شبر، ويظن أنها أحضرت من بعلبك.
ويرتفع سقف الكعبة على ثلاثة أعمدة من الخشب المربع يصل قطر كل منها نصف ذراع، وهو من خشب العود الذى تفوح منه رائحة جميلة تعطر الكعبة من الداخل.
والطواف حول الكعبة سبعة أشواط تبدأ بمحاذاة الحجر الأسود، ويستدعى ذلك حضور القلب واستجماع الحواس، بحيث لا يفكر الإنسان فى شئ آخر سوى ما يقوم به.
أما السعى بين الصفا والمروة فيتم ذهاباً وإياباً بين الموضعين على أن تكون البداية من الصفا والنهاية عند المروة، ويكون السعى هرولة فى جزء منه.

دخول المدينة:

دخلنا المدينة المنورة فى يوم عاشوراء قبل الغروب بساعة ونصف، وهى تبدو كساحة منبسطة تحيط بها الجبال من كل جانب وعند مدخل تلك الساحة يوجد مسجد الشجرة فى الناحية اليسرى وهو ميقات أهل المدينة، ويستحب أن تصلى فيه ركعتان. وإذا كان المسجد الحرام بمكة المكرمة يتصف بالسعة والضياء فإن مسجد الرسول ليس على هذا الحال، إذ أن معظمه مسقوف، ومن هنا كان أقل ضياء وليس به ذلك الازدحام الموجود فى الكعبة.
كانت ليلتنا الأولى بالمدينة هادئة، حيث لم يثر الرعد ولم يومض البرق، والفرق العظيم الآخر بين المسجدين يتمثل فى وجود قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم، وحجرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب وفاطمة الزهراء رضى الله عنهما فى مسجد المدينة، وهنا يستطيع المرء أن يتصور بعض الوقائع التاريخية التى حدثت فى منزل الرسول (صلعم) والتى واجهها بروحه السمحة. إن هذا المسجد مهبط الوحى ومسقط رأس الحسن والحسين.
ما إن وصلنا حتى سارعنا بالوضوء حتى نستطيع زيارة الحرم النبوى، فدخلنا من باب السلام، وخرجنا من باب جبريل بعد تقديم فروض الاحترام والتبجيل.
وكنا طوال إقامتنا حريصين على الذهاب إلى المسجد النبوى لأداء جميع الصلوات، لذا فقد جاءتنى الفرصة كى أزور

الروضة المنورة عوضاً عن والدى الذى لم تتح له الفرصة لمرضه كى يزور المدينة، وكم كان يأسف لعدم تمكنه من إتمام هذه الزيارة.

وقد طلب بعض السادة من الرفاق، أن يفتح لهم باب قبر الرسول كى يزوروه من الداخل، ولكن الأتابك لم يوافق، ويوجد باب صغير لقبر الرسول تجاه القبلة، وهذا القبر قائم فى الركن الشمالى الشرقى من المسجد، أما قبر أبى بكر وعمر ففى المسافة الواقعة بين القبر المبارك والجدار.

وقد غطى القبر بقطعة من القماش، ويتدلى من السقف مصباح، وتتناثر المباخر هنا وهناك فى جميع الأركان، وفى الطرف الشرقى من المكان المغطى تحت القبة توجد ثلاث حجرات، مساحتها ثلاثة أذرع فى ثلاثة أذرع، حيث كان يسكن الرسول عليه الصلاة والسلام (حجرة عائشة)، وكذلك كانت تقيم فاطمة الزهراء مع على المرتضى. وفوق مزار الرسول قبة تعلو جميع النوافذ، وإلى جوار باب جبريل توجد منارة من خمس منارات بالمسجد. وخارج باب جبريل يوجد خزان للمياه به صنابير للوضوء حيث توضأت هناك ذات مرة.

ومن بين المزارات التى يحرص الزائرون على زيارتها مقابر شهداء أحد وقبر سيد الشهداء حمزة المجاور لجبل أحد والذى يبعد بعض الشئ عن وسط المدينة. ومما يلاحظ أنه لم يعد بالمدينة أى أثر للخندق الذى حفر حولها أيام معركة الخندق.

وذهبت ذات يوم لزيارة مسجد قباء، مسجد القبلتين، حيث كان المسلمون يتجهون فى صلاتهم أولاً صوب بيت المقدس، ولما صدر الأمر بالاتجاه إلى الكعبة بنيت بالمسجد قبلة أخرى صوب الكعبة، ويقع هذا المسجد جنوبى المدينة وقد وردت الإشارة إليه فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: «لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يوم أحقّ أن تقوم فيه، فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين» [التوبة ١٠٨]، وقد حمل الرسول الكريم بيديه الكريمتين أول حجر فى بنائه.

وكان بناء مسجد الرسول بالحجر والآجر فى عهد قايتباى أحد سلاطين مصر، وذلك عام ٨٢٧ هـ وأكمل بناؤه فى عهد السلطان عبد المجيد بعد ذلك. ويحمل السقف والإيوانان مائتان وست وخمسون عموداً، وللمسجد ستة أبواب هى: باب السلام وباب الرحمة وباب التوسل وباب جبريل وباب النساء وباب قايتباى. وبين مكة والمدينة مسيرة عشرة أيام، ومن المدينة إلى الشام مسيرة شهر.

وتستمر رحلتنا إلى أن نصل إلى دمشق ثم نتجه إلى بيت المقدس عن طريق بيروت وجبل الزيتون وبيت لحم ثم نزور يافا، ثم نتجه إلى أثينا ثم إلى اسطنبول ومنها إلى أوروبا.

وبعد هذا العرض السريع للرحلة التى قام بها هدايت وسجلها فى كتابه هذا، ينبغى أن نذكر أن المؤلف قدم رسماً توضيحياً للحرم المكى بيّن فيه تفاصيل المسجد والكعبة وما يضمه المكان من مشاعر مقدسة، ولا شك أن هذا الرسم يساعد القارئ الذى لم يحظ بزيارة الحرم المكى لعمرة أو حج أن يتعرف على المكان وأبوابه وكل ما يشتمل عليه من مشاعر وأماكن تهفو جميع أفئدة المسلمين إلى زيارتها والتمتع بالوقوف خاشعة أمامها.

ومع أن المؤلف قد ذكر بعض السلبيات كعدم النظافة فى بعض الأماكن أو حالات الإغارة التى كانت تتعرض لها قوافل الحجيج من بعض البدو إلا أنه لا يمكن توجيه اللوم له لأن الرحالة يرصد كل ما يراه من إيجابيات وسلبيات ويسجلها فى رحلته، وهذا ما كان يحدث فى تلك الأيام الماضية.

والمعروف أن كتب الرحلات تصور الحقيقة فى غالب الأحيان، لأن المؤلف يعتمد بالدرجة الأولى على الواقع من سكان وآثار وأماكن ومعلومات يستقيها من هنا وهناك. وقد تضمنت هذه الرحلة كثيراً من المعلومات عن البلاد التى زارها المؤلف وكتب عنها، ومن هنا فإن التعرف على مثل هذه الكتب التى سجل أصحابها أسفارهم ورحلاتهم فيها تعتبر فى غاية الأهمية لأنها تصور تلك الأماكن وما كان يجرى فيها فى فترة زمنية معينة، وتظل مصدراً لكل الدارسين والباحثين ينهلون من المعلومات الواردة فيها.

وقد فصل المؤلف الحديث عن كل ما شاهده فى المدن التى زارها، وما كان يفعله الحجيج من تأدية لمناسك الحج، وأشار إلى وسائل المواصلات التى استخدمها فى رحلته هذه سواء كان القطار من القاهرة إلى السويس أو الباخرة الخديوية من السويس إلى جدة، كما تحدث عن العربات التى تجرها الجياد والتى كان يستخدمها الحجاج فى مكة المكرمة.

أضف إلى هذا أن المؤلف قد حرص فى كتابة هذه الرحلة على تنميق الأسلوب والعناية به، وذكر بعد الأشعار التى تناسب المقام، كما ذكر العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال التى تتناسب مع أحداث الرحلة ومراحلها المختلفة.

ومن أمثلة استخدامه للآيات القرآنية قوله (ص٢٤٤):

«توجهنا فى يوم الجمعة الأول من ذى الحجة إلى مدينة السويس، وكان المطوف الحاج على فى صحبتنا، وكان الطريق حتى وادى النيل مرصوفاً، ولما خرجنا من هذا الوادى سلكنا طريقاً عبر الصحارى، ولو لم يكن هناك القطار، لكنا فى عداد من «يتيهون فى الأرض» [المائدة ٢٦]، ولكن حمداً لله أننا لم نتأس بأولئك الفاسقين، بل إننا نعمنا بنعمة قوله تعالى: «وأنزلنا عليهم المن والسلوى» [الأعراف ١٦٠]، وسمعنا بآذان عقولنا قوله تعالى «وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى» [طه ١٣]، وسمعنا بقلوبنا وببركة الهداية المحمدية نداء الحق تعالى «فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى» [طه ١٢]،

أما النار التى نظر إليها موسى بجبل الطور فهى نور الإيمان الذى يضيء قلب المؤمن، والسويس فى نهاية جبل الطور وعلى حافة الخليج وتربطها بمدينة بورسعيد قناة».

وهنا وإن امتلأت هذه الفقرة بالآيات القرآنية، إلا أنها وظفت فى مكانها المناسب، وأعطت للنص الأدبى قيمة ورونقاً بلاغياً.

وقد يذكر المؤلف بعض الأشعار من نظمه هو [كما ورد فى ص ٢١ من الرحلة] حيث ذكر غزلية له مطلعها:

لقد عكست السماء أشعة جبينه
فظهر القمر وغمر بضوئه الأرض
وطلعت شمس وجهه من أفق الحسن
فحيثما كان هناك قلب استولت عليه

كما حرص المؤلف أيضاً على تسجيل عادات وتقاليد الشعوب التى زار بلادها، والأطعمة التى تتناولها هذه الشعوب، ووسائل المواصلات التى يستعملونها، وذكر بعض نماذج من آدابهم وأمثالهم الشعبية، ومثال ذلك ما حدث عند حديثه عن اليابان وحضارتها وثقافتها، وكذلك بعض العبارات أو الكلمات بلغات البلاد المختلفة. بل وذكر الأسعار الشائعة هناك لبعض أنواع الأغذية والأطعمة والخضروات والفاكهة، فعند حديثه عن الصين مثلاً تحدث عن حضارتها وكل ما يخص شعبها، حتى أنه فصل القول فى نوعية الأطعمة التى يتناولونها، وآداب الضيافة عندهم، ووسائل المواصلات، وديانتهم وفلسفتهم، بل وتطرق إلى الحديث عن محاولات المبشرين المسيحيين لنشر المسيحية فى الصين. كما تحدث عن المسلمين هناك ومساجدهم، وكيف انتشر الإسلام هناك. وفصل القول عن منتجات الصين من الحرير والشاى. ولم يترك المؤلف شيئاً عن الصين إلا ذكره كالصحف وصناعة الورق ومراسم العرس، وغير ذلك...

وزود كتاب رحلته هذه بمجموعة من الصور التى توضح بعض سكان البلاد التى زارها بملابسهم الوطنية وكذلك أنشطتهم وفعالياتهم.

ويستغرق الحديث عن جدة ومكة والمدينة حوال ثمان وعشرين صفحة من جملة ثلاثمائة وخمس صفحات تشكل هذه الرحلة. وقد ضمنت هذه الصفحات القليلة بعض الصور منها صور للقافلة وهى فى طريقها إلى مكة، وصورتان فى داخل المسجد الحرام، وهناك صورة لميرزا أحمد خان وهو يرتدى الملابس العربية ويحمل بندقية فى يده، ثم صورة للمسجد النبوى وقبته، وغير ذلك من الصور التى وردت فى هذا القسم من الكتاب.

ولكننا نأخذ عليه عدم ترتيبه لأحداث الرحلة فى بعض المواضع، حيث أجل مثلاً الحديث عن الطواف والسعى بعد حديثه عن مناسك الحج كلها والتحلل من ملابس الإحرام، كما تحدث عما يفعله الحاج خلال أيام عيد الأضحى ثم عاد وتحدث عن منى من جديد وعن صلاة ركعتين فى مسجد الخيف.

وإذا علمنا أن مؤلف هذه الرحلة قد قضى فى مكة حوالى شهر فقط (٦ من ذى الحجة ١٣٢١ إلى ٨ محرم ١٣٢٢)، فإن ضيق هذه الفترة تجعلنا نحمد للكاتب هذه المعلومات التى إستطاع جمعها فى هذه المدة البسيطة، ولا شك أنها تعطى فكرة موجزة عن المكان والمناسك وغير ذلك من الأمور التى قد يحتاجها القارئ الذى لم يذهب إلى هذه البقعة الطاهرة ولم يؤد مناسك الحج أو العمرة. وأعتقد أنه لو طالت مدة إقامة المؤلف فى مكة والمدينة لأتحفنا بالكثير من المعلومات، وهذا ما نلاحظه على المعلومات الغزيرة التى ذكرها عن الدول الأخرى التى زارها ومكث فيها مدة أطول.

وقد حرص المؤلف على وصف الأماكن التى زارها بدقة، وهناك بعض الأماكن التى أعجبته فأسهب فى وصفها ومن ذلك ميناء ينبع، وذكر أن من الأسباب التى شرحت صدره فى هذه البقعة التنزه فى البحر، وكان يرى فى الماء النباتات والحيوانات البحرية، وشبه هذه المنطقة البحرية بشاطئ نابولى التى تقع على الساحل الغربى لإيطاليا، وقد شبه الأسماك الموجودة هناك بأنواع أسماك موجودة فى بلاده.

ووصف مكاناً آخر إسمه «حمراء» (ص ٢٦٤)، وذكر أن به عين مـــاء، غير أنه ماء حار ولكنه صالح للشرب، وبه أيضاً الكثير من أشجار النخيل وبه أنواع كثيرة من الخضروات والفاكهة كالجزر والباذنجان والموز والليمون المالح والتمر والبطيخ.

المراجـع:

أدب الرحلة – د. حسين نصار – القاهرة ١٩٩١م.

الأدب الفارسى الإسلامى – دكتور بديع محمد جمعة، دكتور محمد نور الدين عبد المنعم – تحت الطبع.

أز صبا تانيما – يحيى آرين پور– چاپ چهارم – تهران ٢٥٣٥.

دين نامه ايرانى – كتابشناسى موضوعى كتابهاى دينى ايران – تأليف سيد محمد باقر نجفى – تهران ١٣٥٧ ش.

سفرنامه مكه – حاج مهديقلى هدايت مخبر السلطنة – باحواشى وفهارس به كوشش دكتر سيد محمد دبير سياقى – تهران ١٣٦٨ ش.

فنون الأدب العالمى – د. نبيل راغب – القاهرة ١٩٩٦ م.

لغت نامه دهخدا – على أكبر دهخدا – تهران ١٣٧٢ ش.

رؤى عربية

هل يدخل البازار فى مواجهة مع الرئيس أحمدى نجاد؟

■ محمد عباس ناجى

تمثل الأزمة الاقتصادية التى تواجهها إيران فى الفترة الحالية أهم التحديات التى تقف أمام طموحات الرئيس محمود أحمدى نجاد للفوز بانتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى سوف تجرى فى يونيو ٢٠٠٩، خصوصا أن الإجراءات التى اتخذتها حكومته لم تنجح فى معالجة الأزمة بل إن معدل التضخم وصل إلى حوالى ٣٠٪، وهى نسبة لم يصل إليها التضخم فى أى فترة من فترات تاريخ البلاد المعاصر. كما بدأت آثار الأزمة المالية العالمية تظهر جليا فى إيران، حيث انهارت أسواق البورصة وتضاعف العجز فى الميزانية، ووصل حسب قول عضو مجلس الشورى موسى ثروتى إلى ٤٦ مليار دولار حتى الآن. ورغم وجود نظام اقتصادى شبه مغلق فى إيران يفترض معه أن تكون أى تبعات للأزمة المالية العالمية عند حدود معينة، إلا أنه نظرا لارتباط الاقتصاد الإيرانى بالنفط ووجود علاقات تجارية واقتصادية لإيران مع دول لها مصالح وارتباطات مالية مع الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد الإيرانى تأثر بالأزمة لاسيما أن حكومة أحمدى نجاد أكدت أنها لم تتمكن من قطع ارتباطها بالدولار، وأنها تخسر سنويا أكثر من مليارى ونصف المليار دولار لهذا السبب. زد على ذلك أن هبوط أسعار النفط إلى ٦٠ دولارا للبرميل الواحد، سيؤثر حتما على المشروعات والبرامج الاقتصادية لحكومة أحمدى نجاد التى تستخدمها للدعايا للرئيس الذى يسعى للفوز بفترة رئاسية ثانية.

تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية دفع تجار "البازار" (السوق الرئيسية فى طهران) إلى تنظيم إضراب احتجاجا على فرض ضريبة جديدة للقيمة المضافة، وذلك على رغم قرار الحكومة تعليق تطبيق الضريبة مدة شهرين. ويخشى التجار من أن تؤدى الضريبة الجديدة إلى ارتفاع الأسعار وتراجع الطلب على منتجاتهم، وهم يريدون إلغاءها تماما.

وتعتبر هذه هى المرة الأولى التى يدخل فيها "البازار"، الذى لعب دورا مهما فى نجاح الثورة عام ١٩٧٩، فى مواجهة مع الدولة، وهو ما يثير تساؤلات عديدة حول دور "البازار" فى معادلة صنع القرار فى إيران، ورؤيته للتطورات السياسية التى تشهدها البلاد.

دولة داخل دولة

تعتبر نخبة التجار (البازار) أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين فى الحياة السياسية الإيرانية. كما أنهم كانوا، ومازالوا، الممول الرئيسى للمؤسسة الدينية، إذ أن التجار يدفعون الزكاة والخمس إلى الفقهاء ليتولوا إنفاقها فى مصارفها الشرعية. وقد سعى تجار البازار دوما إلى كسب المؤسسة الدينية، كما كانت الأخيرة حريصة على استقطاب البازار لتأييد رؤاها وطروحاتها الدينية والسياسية. ومن الثابت تاريخيا أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يغضب الفقهاء ويعتصم التجار بالمساجد احتجاجا على السياسة الرسمية للدولة.

ويرجع تاريخ ظهور الدور السياسى للبازار إلى عام ١٨٣٧ عندما تصدى التجار الإيرانيون فى تلك الفترة للتجار الأوروبيين المدعومين من السلطة القاجارية الحاكمة. وبعد محاولاتهم المتوالية التى باءت بالفشل، اتجه التجار إلى تأييد علماء الدين، الأمر الذى تمخض عنه ما يعرف بثورة «التنباك» وتبعياتها السياسية والتى أدت فى النهاية إلى اندلاع الثورة الدستورية عام ١٩٠٦، وقد لعبت الاتحادات التجارية التى ساعدت الثورة دورا مهما بعد ذلك فى أنشطة أول دورة من دورات المجلس النيابى الإيرانى.

وعندما أعلن الدكتور محمد مصدق تأميم النفط عام ١٩٥٣، كان تجار البازار مصدرا من مصادر القوة التى وقفت وراءه مصدق بعد أن أيده بعض رجال الدين. وبعد الانقلاب على مصدق نفسه عام ١٩٥٣، ظهرت حركة المقاومة الوطنية التى شكلت لجان عدة كان من ضمنها لجنة السوق، التى انضم إليها تجار البازار الذين لم يتوانوا عن مواجهة نظام الشاه آنذاك رغم المعاناة التى تمت على أيدى مؤسسة «السافاك» بتخريب السوق وسجن التجار ونفيهم.

وفى عهد الشاه محمد رضا بهلوى، وقف تجار البازار إلى جانب المعارضة، حيث شكلوا القوة الثالثة فى إيران بعد المؤسسة الدينية والبلاط الملكى. ولا شك أن تأثير رجال الدين كان قويا فى تلك الفترة على البازار، وكان من الطبيعى أن يقف البازار مؤيدا للمؤسسة الدينية فى معاركها ضد الشاه قبل الثورة الإسلامية وخلالها، وخاصة عقب إعلان حزب الحكومة الأوحد «رستاخيز» عام ١٩٧٥ الذى استهدف بسط يد الدولة لأول مرة على الأسواق والمؤسسات الدينية.

وعندما بدأت الثورة الإسلامية فى إيران وتصاعدت بشكل ملحوظ فى أوائل عام ١٩٧٨، شارك البازار فى المظاهرات التى عمت شوارع طهران بقيادة رجال الدين والتى كانت تطالب بعودة الخمينى من منفاه وإلغاء رقابة الدولة على الأسعار والسماح بعقد المؤتمرات السياسية. وبعد قيام الثورة عام ١٩٧٩، حاول الخمينى وأتباعه اجتذاب أصحاب رؤوس الأموال وتجار البازار لدعم النظام الإسلامى من خلال تعيين الكثير منهم فى المناصب القيادية والإدارية بالدولة. وفى هذه اللحظة بالتحديد وجد تجار البازار أن مصالحهم الاقتصادية تقتضى إقامة علاقات قوية مع السلطة، ومن ثم تحالفوا مع الجناح التقليدى من التيار المحافظ ممثلا فى جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين)، والذى كان مهيمنا على السلطة آنذاك. وسيطر البازار على معظم المؤسسات التى صادرتها الثورة، وقاموا بإنشاء مؤسسات اقتصادية وتجارية جديدة تغذت وما تزال تتغذى من إيرادات النفط، ويسيطر البازار حاليا على مؤسسات اقتصادية عملاقة مثل مؤسسة المستضعفين والمعوقين، بالإضافة إلى المؤسسة الاقتصادية التابعة لضريح الإمام الثامن للشيعة على الرضا، ومؤسسة إمداد الإمام التى تعد أحد المصادر المالية الرئيسية للبازار.

هذه المكانة وضعت البازار على رأس الهرم الاقتصادى والسياسى للدولة. وعلى ضوء مصالحهم الاقتصادية الواسعة، تبنى البازار سياسة مرنة فى التعاطى مع قضايا الداخل والخارج، حيث أيدوا سياسة الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى (١٩٨٩ - ١٩٩٧) التى قامت على حتمية تحويل إيران من حالة الثورة إلى حالة الدولة بما يتضمنه ذلك من إقامة دولة المؤسسات وتغليب عنصر المصلحة على الأيديولوجيا، واستبعاد مبدأ تصدير الثورة إلى الخارج لصالح إقامة شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفتح الأسواق الإيرانية أمام الاستثمار الأجنبى.

ورغم أن وصول الإصلاحيين، بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمى إلى الحكم عام ١٩٩٧، قد أضعف من مركز المحافظين التقليديين المتحالفين مع البازار، إلا أنه لم يؤد إلى خروجهم تماما من السلطة، حيث شاركوا فى إدارة بعض الملفات الأساسية مثل الملف النووى الإيرانى، وساهموا فى إضفاء نوعا من المرونة على السياسة الإيرانية إزاء هذا الملف بشكل منع الأزمة من الوصول، فى تلك الفترة، إلى مراحل متقدمة من التصعيد.

وربما يمكن القول أن الدور السياسى للبازار يمر الآن بإحدى أهم مراحله المفصلية، خصوصا بعد نجاح مرشح الجناح الأصولى المتشدد من التيار المحافظ محمود أحمدى نجاد فى الفوز بانتخابات رئاسة الجمهورية التى أجريت فى يونيو ٢٠٠٥، على حساب هاشمى رفسنجانى أحد أهم كوارد ورموز البازار فى إيران الملقب بـ«ملك الفستق» و«صانع الملوك». ففى هذه اللحظة، بدا أن ثمة تراجعا وانكماشا حدث للجناح اليمينى التقليدى من التيار المحافظ المتحالف مع البازار والرأسمالية التقليدية، فى مقابل صعود اليمين الأصولى - المحافظون الجدد - الذى ينتهج سياسة متشددة خصوصا إزاء أزمة الملف النووى أدت فى النهاية إلى فرض عزلة وعقوبات دولية على إيران.

انكماش الجناح التقليدى المدعوم من البازار لم يكن النتيجة السلبية الوحيدة لفوز الأصوليين بانتخابات الرئاسة، بل إن السياسة الجديدة التى انتهجها أحمدى نجاد بعد توليه مقاليد منصبه، خصوصا ما يتعلق بإعادة توزيع الثروة، ومواجهة الفساد، واستبعاد سياسة الخصخصة، ورفعه شعار «إيصال أموال النفط إلى مائدة الناس»، أثارت قلقا ملحوظا من جانب البازار، فهذه السياسة تفرض، فى رؤيتهم، هدم النظام الاقتصادى للدولة من أساسه وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة، بما يهدد بنشوب صراع طبقى، وإهدار المصالح المكتسبة منذ قيام الثورة فى عام ١٩٧٩، وهو ما يمثل خطا أحمر لن تسمح به قوى اقتصادية وسياسية عدة على رأسها البازار.

وإدراكا منهم لخطورة وعود وبرامج الرئيس أحمدى نجاد، مارس البازار ضغوطا قوية فى سبيل تحجيم نفوذ حكومته، حيث ساهموا فى رفض بعض أوجه حكومته المحسوبة على الحرس الثورى وقوات التعبئة (الباسيج) خصوصا فيما يتعلق بمنصب وزير النفط الذى تم رفضه ثلاث مرات

من قبل مجلس الشورى الإسلامى ما كاد يتسبب فى أزمة دستورية دفعت الرئيس أحمدى نجاد، على غير رغبته، إلى اختيار أحد الكوادر البيروقراطية المخضرمة فى وزارة النفط وهو كاظم وزيرى هامانه ليكون وزيرا للنفط.
كذلك كان للبازار دور مهم فى الإجراءات التى اتخذها المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى لتقييد حركة الرئيس أحمدى نجاد، ووضعها فى الإطار المرسوم مسبقا، ففى أكتوبر من العام ٢٠٠٥، أصدر خامنئى قرارا يقضى بتكليف مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى يرأسه هاشمى رفسنجانى مهام الإشراف على عمل الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى الذين يسيطر عليهما الأصوليون.
كذلك أصدر خامنئى مرسوما بطرح ٨٠٪ من عدة شركات حكومية فى سوق الأسهم مع احتفاظ الحكومة بسيطرتها على قطاعى النفط والبنوك. وقام بتعيين بعض السفراء المعتدلين فى سفارات دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) متجاوزا بذلك قرار الرئيس أحمدى نجاد بتعيين بعض السفراء المحسوبين على الحرس الثورى.
الخطوة الأهم من جانب خامنئى تمثلت فى تشكيله مجلس استراتيجى جديد للمساعدة فى وضع السياسة الخارجية. ويضم هذا المجلس كوادر وأقطابا محسوبة على التيار الإصلاحى وعلى الجناح التقليدى المدعوم من البازار، فقد تم تعيين كمال خرازى وزير الخارجية السابق فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمعروف بسياسته الانفتاحية على الغرب، رئيسا للمجلس الاستراتيجى. كما ضم المجلس على ولايتى وزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد حاليا، ومرشحه لمنصب الخارجية فى حكومة أحمدى نجاد لولا رفض الأخير لهذا الترشيح بحجة أنه سبق ووعد منوتشهر متقى (وزير الخارجية الحالى) بالمنصب. وضم أيضا على شمخانى وزير الدفاع فى حكومة الرئيس السابق محمد خاتمى، والمقرب من المرشد، وكان مرشحه فى انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠١.
ورغم أن هذا المجلس لا يمتلك صلاحيات تنفيذية، حيث أن مهمته الأساسية تتمثل فى طرح ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالعلاقات الخارجية الإيرانية وتقديمها إلى المرشد، إلا أن تشكيله يكشف عن اعتراض المرشد على خامنئى على السياسة المتشددة التى ينتهجها الرئيس أحمدى نجاد إزاء أزمة الملف النووى الإيرانى والعلاقات مع الغرب، وهو ما قوبل بتأييد ملحوظ من جانب البازار.
وكانت انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء، الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية ومراقبة أعمال، والتى أجريت بالتزامن مع انتخابات المجالس البلدية والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، بمثابة اختبار حاسم لتوازن القوى فى إيران، وهو ما يفسر بعض جوانب الصراع المحموم الذى نشب بين القوى السياسة الإيرانية خلال هذه الانتخابات، فقد سعى الأصوليون المتشددون لاستكمال سيطرتهم على مجمل مؤسسات صنع القرار فى الدولة من خلال ضمان تحقيق أغلبية مريحة فى مجلس الخبراء، ربما تمكنهم من تحديد هوية المرشد القادم للجمهورية الإسلامية، فيما هدف المحافظون التقليديون المدعومون من البازار إلى العودة مجددا إلى السلطة من خلال تحقيق نتيجة مرضية فى انتخابات الخبراء، بالإضافة إلى قطع الطريق على الأصوليين لاستكمال سيطرتهم على مؤسسات صنع القرار بما يوجه الدولة نحو مزيد من التشدد والانغلاق. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف دعم البازار قائمة «الجامعتين»، أى ائتلاف «جمعية روحانيت مبارز» و«جمعية مدرسى الحوزة العلمية الدينية فى قم»، وهى القائمة التى تضم المحافظين التقليديين الذين يمثلون اليمين التقليدى المحافظ بكل مبادئه وتوجهاته وجماعاته وأحزابه. وقد أسفرت الانتخابات عن عودة المحافظين التقليديين إلى السلطة مرة أخرى، ورغم أنها عودة نسبية لكنها مهمة مقارنة بهزائمهم السابقة أمام الأصوليين والإصلاحيين.
عودة المحافظين التقليديين إلى السلطة دعمها حصول هاشمى رفسنجانى على المركز الأول فى انتخابات الخبراء متقدما بفارق نصف مليون صوت فى طهران وحدها عن أقرب منافسيه وهو آية الله مشكينى رئيس الدورة الجديدة للمجلس، فيما حل آية الله مصباح يزدى، زعيم الجناح الأصولى المتشدد، فى المركز السادس. هذه النتيجة تعنى أن رفسنجانى فى طريقه إلى استعادة دوره القوى داخل مؤسسات صنع القرار فى إيران بعد أن خصمت الهزيمة المدوية التى منى بها فى انتخابات رئاسة الجمهورية من دوره كثيرا، وهو ما يبدو جليا فى انتخاب رفسنجانى نائبا لرئيس مجلس الخبراء، آية الله مشكينى، واحتفاظه فى الوقت نفسه بمنصبه كرئيس لمجمع تشخيص مصلحة النظام.
محاولات البازار لإبعاد الأصوليين المتشددين عن عملية صنع القرار فى إيران لم تقف عند هذا الحد، بل إن البازار دعم المحاولات الحثيثة التى بذلتها بعض القوى الإصلاحية والمحافظة لتقليص فترة رئاسة أحمدى نجاد، والتخلص منه نهائيا، وتقديمه «كبش فداء» لحالة العزلة الدولية المفروضة على إيران على خلفية السياسة المتشددة التى تنتهجها حكومته إزاء أزمة الملف النووى. هذه المحاولات بدت جلية فى سعى بعض القوى داخل مجلس الشورى الإسلامى إلى تمرير مشروع قانون يسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى وقت واحد توفيرا للنفقات، وهذا المشروع كان يعنى تقديم موعد انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية،

المزمع إجراءها طبقا للقانون الحالى فى ٢٠٠٩، لكى تتزامن مع إجراء انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى فى عام ٢٠٠٨، بما يعنى استقطاع عام كامل من فترة رئاسة أحمدى نجاد. وبالطبع فإن هذا المشروع ووجه بالرفض من قبل الأغلبية المحافظة المسيطرة على البرلمان، قبل أن يعرض على مجلس صيانة الدستور الذى كان سيرفضه أيضا نتيجة العلاقة القوية التى تربط رئيس المجلس أحمد جنتى بالرئيس أحمدى نجاد.

فضلا عن ذلك، شارك البازار فى الحملة العنيفة التى تعرض لها الرئيس أحمدى نجاد على خلفية السياسة الاقتصادية التى اتبعتها حكومته وتسببت فى أزمة اقتصادية عاصفة لم تشهدها إيران من قبل، إلى جانب أزمة الملف النووى التى أدت إلى صدور قرارين دوليين بفرض عقوبات على إيران فى أقل من ثلاثة أشهر (١٧٣٧ و١٧٤٧ اللذين صدرا فى ديسمبر ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧ على التوالى)، بالإضافة إلى قرار ثالث يذكرها بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولى فيما يتعلق بوقف عمليات تخصيب اليورانيوم وهو القرار ١٨٣٥ الذى صدر فى سبتمبر ٢٠٠٨.

مضامين متعددة

وصول الأزمة الاقتصادية التى تشهدها إيران فى الفترة الحالية إلى هذه الدرجة الخطيرة يطرح دلالتين مهمتين: الأولى، أن الرئيس أحمدى نجاد الذى يسعى للفوز بفترة رئاسية جديدة، أصبح مهددا بفقدان تأييد مزيد من النخب السياسية والاقتصادية فى إيران وعلى رأسها نخبة «البازار» المتحالفة مع الجناح التقليدى من التيار المحافظ، إذ أن فرض مزيد من الضغوط على «البازار» وعدم إلغاء ضريبة القيمة المضافة كلية بدلا من تأجيلها يعنى إمكانية أن يتجه «البازار»، حماية لمصالحهم الاقتصادية، إلى تأييد مرشح محافظ آخر منافس لأحمدى نجاد، مثل الدكتور حسن روحانى الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للأمن القومى ورئيس بلدية طهران محمد باقر قاليباف، اللذين لم يعلنا قرارهما بشأن الترشيح فى الانتخابات حتى الآن. والثانية، أنه فى حالة استمرار انهيار أسعار النفط وانحسار قدرة النظام الإيرانى ماليا فإنه لن يتمكن من زيادة دعم الجماعات الموالية له فى المنطقة وسوف تتقلص أيضا ميزانياته الدفاعية، وعلى هذا الأساس فإنه سيكون مضطرا إما إلى توسيع الضغوط المالية على المواطنين لتعويض احتياجاته المالية، أو تغيير سياسته والانصياع لإرادة المجتمع الدولى قريبا بتسوية أزمة الملف النووى التى واجهت إيران بسببها ضغوطا وعقوبات دولية كان لها تأثير سلبى على اقتصادها.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
I.S.B.N. 977 - 227 - 130 - 3 الترقيم الدولى

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر